

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مفتي الديار المصرية



الْوَسِيْطُ

فِي

عِلْمِ مَصْطَلَحِ الْحَدِيثِ



مِلْكَةُ التَّوْقِيفِيَّةِ



0017865

Bibliotheca Alexandrina

الْوَسْطَى في عِلْمِ مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ

فَضِيلَةُ الْأَسْنَادِ

أَكْبَرُ فَضِيلَةٍ فِي كِتَابِهِ

مُتَقَى الدِّينِ وَالْمُضَرِّيَّةِ



أَمَامُ الْبَابِ الْأَخْضَرِ - سِلْطَةُ الْحُسَيْنِ

٥٩٠٤١٧٥ - ٥٩٢٢٤١٠

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله. «وبعد»:

فهذه بحوث فى علوم الحديث ومصطلحه، أعددتها لتكون مرجعا ميسرا للباحثين فى السنة النبوية وعلومها بأسلوب العصر، ندعو الله سبحانه وتعالى أن ينفع بها الباحثين والراغبين فى العلم، وأن تكون عوناً لكل مبتدئ أو باحث فى مجال الحديث وعلومه، وأن تكون لبنة نافعة فى علم مصطلح الحديث، مقدمة بعض الجديد له، إنه نعم المولى ونعم النصير.

دكتور/ نصر فريد محمد واصل

مفتى الديار المصرية

غرة المحرم ١٤٠٣ هـ - أكتوبر ١٩٨٢ م

البحث الأول

اصطلاحات علمية وتعريفات تتعلق بالسنة والحديث

١ - تعريف السنة: (فى اللغة):

السنة فى اللغة معناها الطريقة المعتادة، سواء أكانت حسنة أم سيئة، وفى هذا المعنى جاء قوله عليه الصلاة والسلام: «من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة»، ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة»^(١).

ومنه قوله سبحانه «سُئِلَ السَّلَ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ»^(٢) وقوله ﷺ «عليكم بستی»^(٣).

٢ - معنى السنة عند علماء الأصول:

ومعنى السنة فى اصطلاح الأصوليين: ما صدر عن رسول الله ﷺ من قول أو فعل أو تقرير.

٣ - السنة عند علماء الحديث:

بعض علماء الحديث يطلق السنة على ما صدر عن رسول الله ﷺ من قول أو فعل أو تقرير متفقين بذلك المفهوم مع المعنى الذى أتى به علماء الأصول.

وبعض آخر من علماء الحديث: يطلق السنة ويريد منها المفهوم العام الذى يشمل المعنى السابق وأقوال الصحابة وأفعالهم استنادا إلى حديث النبى ﷺ «عليكم بستی وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى، عضوا عليها بالنواجذ».

(١) انظر للمصباح المنير مادة (سن) (١٣٣/١)، والمدخل إلى دراسة الفقه الإسلامى للدكتور محمد الحسنى حنفى ص ١٣٢ الطبعة الثالثة، وعلوم الحديث ومصطلحه للدكتور صبرى الصالح الطبعة التاسعة ص ٦

(٢) الأحزاب: ٦٢. (٣) سنن ابن ماجه (١٦/١) والمرجع السابق.

٤ - تعريف الحديث:

فى اللغة: اسم من التحديث، وهو النقل والاختيار مطلقاً^(١) ومنه قولهم فلان صار أحدوثه أى صار (حديثاً) إذا ضرب به المثل. ومنه قوله تعالى ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِ﴾^(٢).

٥ - وعند علماء الأصول:

يطلق على ما يتساوى مع السنة وهو: قول أو فعل أو تقرير ينسب إلى النبى ﷺ.

٦ - معنى الحديث عند بعض علماء الحديث:

يطلق على ما يقابل السنة وهو: ما نسب إلى الرسول ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية، حيث تطلق السنة عندهم على ما أثر عن النبى ﷺ أو صحابته من بعده من قول أو فعل أو تقرير. فالسنة عندهم أعم من الحديث^(٣).

٧ - تعريف الأثر:

والأثر فى اللغة: يطلق على الفعل عن الغير، فيقول أثرت الحديث (أثراً) بمعنى نقلته نقلاً. وتقول العرب حديث (مأثور) أى منقول. ومنه (المأثرة) أى المكرمة لأنها تنقل ويتحدث بها الناس^(٤).

(١) المصباح (٥٨/١).

(٢) الطور: ٣٤ وقوله سبحانه ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَابِهًا﴾ (الزمر ٢٣) وقد كان العرب يطلقون على آياهم المشهورة اسم الأحاديث. وانظر علوم الحديث وفتح البلدان ص ٣٩ وهدية العارفين لابن حجر ج ٥ الطبعة الأولى والطراز الحديث فى متن مصطلح الحديث للشيخ محمد الجيزاوى الطبعة الأخيرة ص ٧.

(٣) المدخل للدكتور محمد الحسنى ص ٢٢٢ وهدى السارى (٥/١).

(٤) المصباح (٤/٢).

٨ - أما الأثر عند علماء الأصول:

يطلق على ما يطلق عليه السنة والحديث عندهم، وكذلك علماء الحديث.

٩ - هل هناك فرق بين الحديث والسنة؟

لو أخذنا بالرأى السائد بين المحدثين من علماء الحديث، ولا سيما المتأخرين منهم لم نجد فرقا بينهما، فهما عندهم (أى الحديث والسنة) مترادفان متساويان يوضع أحدهما مكان الآخر، ففى كل منهما إضافة قول أو فعل أو تقرير أو صفة إلى النبى ﷺ^(١).

ولكن يؤكد البعض الآخر وبخاصة المحدثين الباحثين المجتهدين فى دراسة الحديث وعلومه^(٢) وجود فرق بينهما، لأن رد هذين اللفظين (الحديث والسنة) إلى أصولهما التاريخية يؤكد بعض الفروق الدقيقة بين الاستعمالين لغة واصطلاحاً.

أحدهما: أن الحديث يعنى فى اللغة التحديث وهو الإخبار مطلقاً، وهو يشمل الإخبار عن النبى ﷺ كما يشمل الإخبار عن غيره. أما السنة فهى كل ما أخبر به أو أثر عن النبى ﷺ.

ثانياً: السنة فى الأصل ليست مساوية للحديث، فإنها تبعاً لمعناها اللغوى كانت تطلق على الطريقة الدينية التى سلكها النبى ﷺ فى سيرته المطهرة لأن معنى السنة لغة: الطريقة. فإذا كان الحديث عاماً يشمل قول النبى ﷺ وفعله فالسنة خاصة بأعمال النبى ﷺ.

وفى ضوء هذا التباين بين المفهومين ندرك قول المحدثين أحياناً: «هذا الحديث مخالف للقياس والسنة والإجماع»، وقولهم: فلان (إمام فى الحديث

(١) الدكتور صبحى الصالح: علوم الحديث ص ٣.

(٢) انظر المرجع السابق.

وإمام فيهما معاً) ومن ذلك ما يراه عبد الرحمن بن مهدي: «سفيان الثوري إمام في الحديث، والأوزاعي إمام في السنة وليس بإمام في الحديث، ومالك بن أنس إمام فيها جميعاً^(١)». وأغرب من هذا كله أن أحد المفهومين يدعم الآخر، كأنهما متغايران من كل وجه، حتى صح أن يذكر ابن النديم كتاباً، بعنوان (كتاب السنن بشواهد الحديث).

والتحقيق مع أن السنة أطلقت في كثير من المواطن على غير ما أطلق الحديث فإن الشعور بتساويهما في الدلالة أو تقاربهما على الأقل - كان دائماً يساور نقاد الحديث، لأن السنة العملية ما هي إلا الطريقة النبوية التي كان الرسول ﷺ يؤيدها بأقواله الحكيمة وأحاديثه الرشيدة الموجهة.

ولأن موضوع الحديث لا يغير موضوع السنة لأنهما يدوران حول محور واحد، ويتجهان أخيراً إلى النبي ﷺ في أقواله المؤيدة لأعماله وفي أعماله المؤيدة لأقواله. وإذا تناسينا مورد التسميتين كان الحديث والسنة شيئاً واحداً. ولهذا، فلا بأس من أن يقول أكثر المحدثين عن السنة والحديث أنهما، مترادفان^(٢).

١٠ - الخبر والأثر:

والخبر أجدر من السنة أن يرادف الحديث، فما الحديث إلا الإخبار، وما حديث النبي ﷺ إلا الخبر المرفوع إليه، غير أن إطلاق اسم الإخباري على من يشتغل بالتواريخ ونحوها حمل بعض العلماء على تخصيص المشتغل بلقب «المحدث» لتمييزه عن الإخباري وعلى تسمية ما جاء عن المحدث (حديثاً) لتمييزه عن (الخبر) الذي يجيء عن غيره يفسر قولهم: (بينهما عموم وخصوص مطلق، فكل حديث خبر ولا عكس).

(١) المرجع السابق.

(٢) علوم الحديث (ص ١٠) ..

والمحدثون الذين انتصروا لترادف الحديث والخبر لاحظوا - إلى جانب المدلول اللغوي التماثلين بين اللفظين - أن الرواة لم يكتفوا بنقل المرفوع إلى النبي ﷺ بل عنوا معه بنقل الموقف عن الصحابي والمقطوع عن التابعي: فقررُوا إذن ما جاء عن النبي وما جاء عن غيره، والرواية هنا وهناك، فلا خبر في تسمية الحديث خبراً والخبر حديثاً.

ومن خلال الرواية نفسها نظروا إلى الأثر، فهو مرادف للخبر والسنة والحديث (يقال: أثرت الحديث بمعنى رويته، ويسمى المحدث أثرياً نسبة للأثر) فلا مسوغ لتخصيص الأثر بما أضيف عن السلف من الصحابة والتابعين، إذ إن الموقف والمقطوع روايتان مأثورتان كالمرفوع، إلا أن الموقف يعزى إلى الصحابي، والمقطوع يعزى إلى التابعي، بينما ينتهي المرفوع إلى الرسول الكريم صلوات الله عليه.

وإذا كان المحدثون قد انتصروا لعدم الفرق بين الخبر والأثر والحديث، فإن فقهاء خراسان يسمون الموقف بالأثر والمرفوع بالخبر^(١).

١١ - الحديث النبوي والحديث القدسي:

إذا تكلم النبي ﷺ بكلام أو حدث أصحابه بحديث ولم ينسبه إلى الوحي الذي كان ينزل عليه ويأتيه به سفير الأنبياء ومبلغ الوحي عن الله وهو: جبريل عليه السلام، فإن كلامه هذا يسمى حديثاً للنبي ﷺ وذلك للتفريق ما بين الوحي المنزل مباشرة على النبي وهو القرآن وبين غيره.

(١) المرجع السابق نقلاً عن التنزيه/ ١٠ وما بعدها والطراز الحديث/ وما بعدها.

وهذا الغير إذا نسبته النبي ﷺ إلى نفسه فيسمى حديثاً نبوياً كقوله ﷺ «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى» الحديث. وإما أن ينسب للنبي ﷺ [بنى الإسلام على خمس..] الحديث، وإما أن ينسب النبي ﷺ قوله أو حديثه إلى الله سبحانه وتعالى من غير أن يصرح أنه من الوحي أو أتى به إليه جبريل، فيسمى ذلك حديثاً قدسياً. وعادة ما يكون ذلك في المواعظ التي كان يلقيها النبي ﷺ على أصحابه ولذلك كان النبي ﷺ يحرص على أن يصدر مثل هذه الأحاديث بعبارة تدل على نسبتها إلى الله لكي يشير إلى أن عمله فيها حكايتها عن الله بأسلوب يختلف اختلافاً ظاهراً عن أسلوب القرآن، ولكن فيه مع ذلك - نفحة من العالم القدسي، ونوراً من عالم الغيب، وهبة من ذوى الجلال والإكرام وتلك هي الأحاديث القدسية، التي تسمى أيضاً إلهية الربانية، ومثلها ما أخرجه مسلم في صحيحه «عن أبي ذر رضى الله عنه عن النبي ﷺ فيما روى عن الله تبارك وتعالى أنه قال: [يا عبادى إني حرمت الظلم على نفسى وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا].» (١)

صيف الحديث القدسي:

ويمكن لراوى الحديث القدسي أن يرويه بروايتين أيهما شاء، الأولى: قال رسول الله ﷺ فيما يرويه عن ربه عز وجل. والثانية: قال الله تعالى: فيما رواه عنه رسول الله ﷺ.

عدد الأحاديث القدسية:

والأحاديث القدسية ليست بكثيرة بالنسبة لعدد الأحاديث النبوية وعددها قليل وقال بعض الباحثين بأنها تزيد على مائتي الحديث (٢).

(١) مسلم بشرح النووي ص ١٦ ص ١٣١ وما بعدها.

(٢) تيسير مصطلح الحديث ١٢٦ والإتحافات المينة بالأحاديث القدسية لمعد الرءوف المتأوى وهو أشهر المصنفات في الأحاديث القدسية حيث جمع فيه مؤلفه اثنين وسبعين ومائتي حديث.

الفرق بين الحديث القدسي وبين القرآن:

ويُفرق بين القرآن والحديث القدسي: بأن القرآن لفظه ومعناه من عند الله ،
أما الحديث القدسي فمعناه من الله ولفظه من عند النبي ﷺ وبأن القرآن يتعبد
بتلاوته والحديث القدسي لا يتعبد بتلاوته . والقرآن يشترط في ثبوته التواتر،
والحديث القدسي لا يشترط فيه ذلك .

المبحث الثانى تدوين الحديث

مسن الشائع تاريخياً أن الحديث لسم يدون إلا فى عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز على رأس المائة الثانية للهجرة، فإن آثار النبى ﷺ لم تكن فى عصر أصحابه وكبار تابعيهم مدونة فى الجوامع ولا مرتبة لأمرين، أحدهما: أنهم كانوا فى ابتداء الحال قد نهوا عن ذلك كما ثبت فى صحيح مسلم خشية أن يختلط بعض ذلك بالقرآن، والثانى: لسعة حفظهم وسيلان أذهانهم، ولأن أكثرهم كانوا لا يعرفون الكتابة، ثم حدث أواخر عصر التابعين تدوين الآثار وتبويب الأخبار^(١)، وقد اعتمد المستشرقون على مثل هذه النصوص وأقوال علماء الإسلام وقد اعتبروا ذلك حقيقة تاريخية زاعمين أن الحديث لم يدون إلا فى عصر التدوين لأن المسلمين فى زمن ما قبل التدوين من وقت البعثة إلى هذا العصر كانوا أميين لا يعرفون القراءة ولا الكتابة قاصدين بذلك تشكيك الناس فى مصدرهم الثانى للتشريع وهو السنة.

ولهذا، فقد ابتدع بعض المتقدمين بدعة سيئة هى عدم الاحتجاج بالأحاديث لأنها (ظنية الثبوت) أى أنها لم تثبت بالتواتر الموجب للقطع فى النقل^(٢).

وقد نبغ فى عصرنا هذا بعض من اصطفقتهم أوروبا وادخرتها لنفسها من المسلمين فتبعوا شيوخهم المستشرقين وهم طلائع المبشرين - وزعموا كزعيمهم أن كل الأحاديث لا صحة لها ولا أصل، وأنه لا يجوز الاحتجاج بها فى الدين^(٣).

الكتابة فى عهد النبى ﷺ:

(١) ابن حجر فى مقدمة كتابه هدى السارى مقلة فتح البارى ج ١ ص ٣.
(٢) الباحث الحديث لأحمد شاكر ص ٨، وعلوم الحديث للدكتور صبحى الصالح ص ١٥.
(٣) الباحث الحديث ص ٩.

ومن الحقائق التاريخية العائدة أن الكتابة كانت معروفة عند العرب في جاهليتهم وعند البعثة النبوية لأنه مما لا ريب فيه أن شمال الجزيرة العربية عرف الكتابة والقراءة، وأن مكة بمركزها التجارى المتوار شهدت من القارئى الكاتبن قبل البعثة النبوية أكثر مما شهدت المدينة (١).

ويشهد لذلك أن الرسول ﷺ أذن لأسرى (بدر) المكين بأن يفدى كل كاتب منهم نفسه بتعليم عشرة من صبيان المدينة الكتابة والقراءة (٢) وأن كتبه الوحى الذين بلغ عددهم أربعين رجلا كان أكثرهم من المكين وهم الذين كتبوا القسم المكى من القرآن قبل هجرته ﷺ إلى المدينة (٣).

وعندما استقر المسلمون من الهجرة فى المدينة تغير الحال غير الحال وكثر الكاتيون منذ إنشاء الرسول ﷺ فى مسجده صفة وكان عبد الله بن سعيد بن العاص أحب الخط الحسن الذى يتولى تعليم الراغبين من الناس الكتابة وتحسين الخط.

وكانت المساجد التسعة بالمدينة على عهد رسول الله ﷺ قد اتخذت مدارس لنشر العلم حيث كان النبى ﷺ يأمر الصبيان أن يتدارسوا فى مسجدهم (٤).

ومن العلوم أن النبى ﷺ أمر فى السنة الأولى للهجرة بإحصاء المسلمين بالمدينة رجالا وأطفالا، ذكورا وإناثا، فقد قال ﷺ كما رواه البخارى فى باب كتابة الإمام للناس (اكتبوا لى من تلفظ بالإسلام من الناس، فكتبنا له ألفا وخمسمائة رجل) (٥).

(١) الدكتور صبحى الصالح، علوم الحديث ص ٤ الطبعة التاسعة.

(٢) المرجع السابق ص ١٧ وطبقات ابن سعد ١/٢ ص ١٤.

(٣) الدكتور صبحى الصالح ومباحث فى علوم القرآن ص ٦٦ الطبعة الثانية والمرجع السابق ص ١٧.

(٤) الاستيعاب فى أسماء الأصحاب لابن عبد البر ٣٦٦/٢ والمرجع السابق ص ١٧ والترتيب الإدارية للكتانى ٤١/١.

(٥) علوم الحديث ١٨، وعلوم القرآن للدكتور صبحى الصالح ص ٦٧.

تدوين الحديث في عهده ﷺ وإقراره لهذا التدوين :

وإنه لمن المؤكد والثابت تاريخياً أن تدوين الحديث قد بدأ من عهد النبي ﷺ وقد أثر النبي ﷺ هذا التدوين للصحابة الذين قاموا بهذا العمل وهو كتابة طائفة من الأحاديث في حياته بل إن منهم من كتبها بإذن خاص منه ﷺ وذلك قبل الإذن العام بكتابة الحديث لكل من رغب فيه وقدر عليه في السنوات الأخيرة من بعثته ﷺ .

ومن أشهر الصحف المكتوبة في العصر النبوي كدليل على تدوين الحديث في عهد النبي ﷺ «الصحيفة الصادقة» التي كتبها جامعها عبد الله بن عمرو بن العاص، وقد اشتملت على ألف حديث من أحاديث النبي ﷺ كما يقول ابن الأثير^(١)، وأنه وإن لم تكن هذه الصحيفة قد وصلت إلينا كما كتبها صاحبها عبد الله بن عمرو بخطه فقد وصل إلينا محتواها، لأنها محفوظة في مسند الإمام أحمد بن حنبل، ولهذا كان من الصحة وصف هذه الصحيفة بأنها أصدق وثيقة تاريخية تثبت كتابة الحديث في عهده ﷺ، ويزيدنا اطمئناناً إلى صحة هذه الوثيقة أنها كانت نتيجة طبيعية لفتوى النبي ﷺ لعبد الله بن عمرو وإرشاده الحكيم له، فقد جاء عبد الله يستفتي رسول الله ﷺ في شأن الكتابة قائلاً:

(أكتب كل ما أسمع، قال: نعم، قال: في الرضا والغضب، قال: نعم فإني لا أقول في ذلك) يقول الصحابي الجليل أبو هريرة في عبد الله بن عمرو (ما من أصحاب رسول الله أحد أكثر حديثاً عنه مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب وكنت لا أكتب)^(٢)

(١) مطولة أسد الغابة في معرفة الصحابة (ترجمة عبد الله بن عمرو) ٢/ ٢٣٣، وعلوم الحديث ص ٢٧.

(٢) الدكتور صبحي الصالح علوم الحديث ص ٢٨، جامع البيان لابن عبد البر ١/ ٧١ وراجع أيضاً في معناه مسند الإمام أحمد ٢/ ٢٠٧، وتأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ٣٦٥ ومستدرک الحاكم، صحيح البخاري وجامع بيان العلم ١/ ٧٠ وفقر البیاری ١/ ١٨٤ ..

ولقد أتيح للتابعي الجليل مجاهد بن جبير (١٠٣هـ) أن يرى هذه الصحيفة عند صاحبها عبد الله بن عمرو (١).

ولقد شاعت في عصر الصحابة صحيفة خطيرة الشأن أمر النبي ﷺ نفسه بكتابتها في السنة الأولى للهجرة، فكانت أشبه شيء بدستور للدولة الفتية الناشئة آنذاك في المدينة، وهي الصحيفة التي دون فيها كتاب رسول الله حقوق المهاجرين والأنصار وعرب المدينة. ولفظ الكتابة صريح في مطلع الصحيفة، فقد جاء «هذا كتاب من النبي رسول الله بين المؤمنين والمسلمين من قريش وأهل يثرب ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم، إنهم أمة واحدة من دون الناس» وقد تكررت في الكتاب عبارة هذه الصحيفة خمس مرات، ولقد بلغ من شهرة أمر هذه الصحيفة أنها أصبحت تقرن وحدها بكتاب الله لتواترها وكثرة ما فيها من أحكام الإسلام وكتابات الكبرى. ولعل علي بن أبي طالب لم يكن يقصد سواها حين سئل: هل عندكم كتاب؟ فأجاب: لا، إلا كتاب الله أو ما أعطيه رجل مسلم وما في هذه الصحيفة، فلما قيل له وما في هذه الصحيفة؟ قال: العقل وفكاك الأسير، ولا يقتل مسلم بكافر (٢). وكانت هذه الأمور جزءا مما اشتملت عليه تلك الصحيفة.

وكان عبد الله بن عباس (٦٩هـ) عني بكتابة الكثير من سنة الرسول ﷺ وسيرته في ألواح كان يحملها معه في مجالس العلم (٣)، ولقد تواتر عن ابن عباس أنه ترك حين وفاته حمل بعير من كتبه.

ولا ريب أن صحف ابن عباس ظلت معروفة متداولة مدة طويلة من الزمن، فقد ورثها ابنه علي، وتعاقب الناس على الرواية منها والأخذ عنها (٤).

(١) طبقات ابن سعد ٢/٢ ص ١٢٠ وعلوم الحديث ص ٢٩.

(٢) فتح الباري ١/١٨٢، وعلوم الحديث ٣٠.

(٣) طبقات ابن سعد ١/٢ ص ١٢٣، وعلوم الحديث ٣٠.

(٤) علوم الحديث ص ٣١.

التوفيق بين نهى النبي عن كتابة الحديث والجواز الذى أثبتنا صحته فيما سبق:

ولا يقلل من قيمة ما ذكرناه فى صحة الأخبار التى وردت فى شأن تدوين الحديث فى عهد النبى ﷺ وإقراره لهذا التدوين معارضة ذلك للأحاديث الصحيحة المشهورة التى وردت فى النهى عن كتابة الحديث فى عهد النبى ﷺ ، بل وما أثر فى نفس الوقت بمحو ما كتب أو دون عن النبى ﷺ ومن هذه الأحاديث ما رواه مسلم فى صحيحه عن أبى سعيد الخدرى أن النبى ﷺ قال: (لا تكتبوا هنى ومن كتب عنى غير القرآن فليمحه، وحدثوا عنى ولا حرج، ومن كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار) وذلك لأن هذا النهى كان فى أول الأمر عندما خيف التباس القرآن بالسنة ، أما بعد أن زال هذا السبب وأمن عدم الالتباس، فقد كان الإذن فى الكتابة من جديد إذنا عاماً حين نزل أكثر الوحي وحفظه الكثيرون وأمن اختلاطه بسواه، وقال ﷺ (قيدوا العلم بالكتاب).

فإن الأقرب إلى المنطق والصواب أن أفراداً من الصحابة قد وجدوا من البواعث النفسية ما حملهم على العناية بكتابة أكثر ما سمعوه، وربما كل ما سمعوه، وأقرهم على ذلك رسول الله ﷺ حين أمن التباس السنة بالقرآن، على حين كتب قوم آخرون أشياء قليلة، وظل سائرهم بين قارئ كاتب لكنه مشغول بالقرآن شغلا لا يتيح له كتابة الحديث، فقد يسمعه من الرسول ويعمل به ولا يجد الحاجة لتقيده، وبين من يحفظ من القرآن والحديث ما تيسر له فى صدره، وهو ما كان عليه أكثر الصحابة فى بدء الإسلام ومطلع فجره.

ولقد كان ذلك التوجيه النبوى للصحابة فى أول الأمر بالاهتمام بالقرآن وعدم الاهتمام بكتابة غيره، والانتفاء عما سواه فى هذا السبيل والاكتفاء بالسماح والتحديث فيما يتعلق برسول الله ﷺ يتفق ومنهج الحياة وتطور الأحداث التى

تعاقت على المجتمع الإسلامى، فما كان لهذا التوجيه النبوى الكريم أن يوجد على صورة واحدة بل روعى فيه الزمان كما روعى فيه الأشخاص.

فقد نهى ﷺ عن كتابة الأحاديث أول نزول الوحي مخافة التباس أقواله وشروحه وسيرته بالقرآن، ولا سيما إذا كتب هنا كله فى صحيفة واحدة من القرآن، ثم أذن للبعث بإذن خاص بالكتابة لتظاهر الكتابة الحفظ عند الضبط والاتفاق، أو لتساعدهم على زيادة الضبط إن خيف نسيانهم ولم يوثق بحفظهم، ثم أذن بذلك إذنا عاماً حين نزل أكثر الوحي وحفظه الكثيرون وأمن اختلاط القرآن.

فكان إذنه ﷺ لهؤلاء وأولئك أشبه بالاستثناء الذى خص به عليه السلام نقرا من أصحابه لأسباب وجيهة قدر أهميتها تبعاً للظروف والأشخاص والقول بالنسخ فى هذا الموضوع، أعنى القول بنسخ أحاديث الإذن بالكتابة لأحاديث النهى عنها - لا يراد منه إلا ما أشرنا إليه من التدرج فى معالجة هذه القضية البالغة الخطورة، تخصيص بعض الصحابة بالإذن فى وقت النهى العام لا يعارض القول بالنسخ لأن إبطال المنسوخ بالناسخ لا علاقة له ولا تأثير فى تخصيص بعض أفراد العام قبل نسخه^(١).

وقد أصبح الآن من المؤكد أن بعض الصحابة كتبوا طائفة من الأحاديث فى حياته ﷺ ومنهم من كتبها بإذن خاص من الرسول مستثنى من النهى العام، ولكن أكثرهم قيدوا ما جمعه عن النبى ﷺ فى السنوات الأخيرة من حياته بعد الإذن بالكتابة لكل من رغب فيها وقدر عليها وهناك أخبار عن هذه الصحف الكثيرة التى كتبت فى عهده ﷺ تتفاوت أسانيدھا قوة وضعفا. فقد روى الترمذى فى سننه^(٢)

(١) علوم الحديث ١٩-٢٣ وتأويل مختلف الحديث لابن تيمية ٣٦٥.

(٢) والمسمى الجامع الكبير.

أن سعد بن عبادَةَ الأنصاري كان يملك صحيفة فيها طائفة من حديث الرسول
وسنته كما جاء في التهذيب أن سمرة بن جندب (٦٠ هـ) كان قد جمع أحاديث
كثيرة في نسخة كبيرة ورثها ابنه سليمان ورواها عنه .

وكان لجابر بن عبد الله (٧٨ هـ) صحيفة أيضاً في مناسك الحج، وكان أمر
هذه الصحيفة معروفاً ومشهوراً بين الناس، ولا يبعد أن يكون في بعض أحاديثها
ذكر حجة الوداع التي ألقى فيها الرسول ﷺ خطبته الجامعة . وكان التابعي قتادة
ابن دعامة السدوسي (١١٨ هـ) يكبر من قيمة هذه الصحيفة ويقول: (أنا بصحيفة
جابر أحفظ من سورة البقرة)^(١)

وإذا كانت بعض هذه الصحف تتفاوت في إسنادها قوة وضعفاً، فإن هناك
من الصحف ما هو مشهور وقوى الإسناد ويكفيها هذا كدليل لتدوين الحديث في
عصر النبي ﷺ وإقراره لهذا التدوين، ومن هذه الصحف صحيفة عبد الله بن
عمرو بن العاص وقد سبق الكلام عنها^(٢)

الرد على حجج المستشرقين^(٣) ومن تبعهم بأن الحديث لم يدون إلا
في عهد عمر بن عبد العزيز:

أولاً: قول: جولدزيهر وشيرنجر بأن الحديث والسنة لم يثبت صحة تدوينهما
في عهد النبي ﷺ بل على المشافهة والتلقين حتى مطلع القرن الهجري الثاني وكل
ما جاء في أخبار تتعلق بتدوين الحديث قبل ذلك فهو من الأخبار المشكوك فيها
وفي صحتها . هذا القول باطل ومردود عليه بما سبق أن أثبتنا صحته وهو تدوين
الحديث في عهد النبي ﷺ والدليل على ذلك تلك الصحف التي كتبت في عهده
ومنها صحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص الصحيفة المشهورة .

(١) علوم الحديث ٣٣ وما بعدها .

(٢) راجع أيضاً علوم الحديث ص ٢٧ وما بعدها .

(٣) من هؤلاء جولدزيهر، وشيرنجر في كتابه (الحديث عند العرب) وهورى ..

ثانيًا: قول: دورى^(١) بأن السنة كان يدخل عليها كثير من الموضوعات والمكذوبات لأن ذلك على حد قوله طبيعة الأدياء نفهمها حتى من الروايات الصحيحة الموثوقة التي لا يرقى إليها الشك، ونصف صحيح البخارى على الأقل جدير بهذا الوصف عند أحد المحدثين (غلوا فى النقد) ورد عليه بما سبق وبأن الوحي بقسميه فى عهد النبى ﷺ من عند الله والرسول ﷺ لا ينطق عن الهوى وقد تكفل الله سبحانه بحفظ هذا الوحي فى قوله سبحانه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُزَلِّلُ الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾، وقد حفظ القرآن كله برعاية الله وعنايته بكتابه كله فى عهد النبى ﷺ زيادة على حفظه حفظا كاملا فى صدر النبى ﷺ وصدر صحابته الكرام حملة تبليغ الوحي بعد النبى ﷺ على ما هو عليه اليوم بين أيدينا. أما السنة فما كتب منها وأقره النبى ﷺ فهو من الوحي الذى تكفل الله بحفظه لأنه ﷺ لا يمكن تصوركذبه على الوحي أو إقراره لسلكه على الله سبحانه وتعالى لأنه محال.

والذى يغلب على الظن بعد ثبوت صحة الأخبار التى تؤكد أن السنة كتبت فى عهد النبى ﷺ وإقرار منه هو أن النهى كان خاصا بكتاب الوحي وما يرجع ذلك وجود عدة صحف كتب بعضها بأمره ﷺ وبعضها كتب وأقره، فمن الأول كتابه ﷺ فى الدييات فى النفس والأطراف لعمر بن حزم حين بعثه إلى الحجاز، وكتاب الصدقات الذى كتبه لعماله ﷺ قبل موته ولم يخرج وأخرجه من بعده سيدنا أبو بكر رضى الله عنه وفيه أنواع زكاة الحيوان، والزروع والثمار وزكاة المعدن وزكاة التقدين.

ومن الثانى ما كتبه عبد الله بن عمرو بن العاص وأقره الرسول ﷺ، فقد قال عبد الله بن عمرو (كنت أكتب كل شئ أسمع من الرسول ﷺ أريد حفظه، فهنتنى قريش عن ذلك وقالت إن الرسول يتكلم فى الغضب والرضا، قال:

فأمسكت عن الكتابة، ثم ذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال: «اكتب، فوالذي نفسى بيده ما خرج منى إلا حق» وكانت هذه الصحيفة تسمى الصادقة^(١)، وقد سبق الكلام عن هذه الصحيفة وعن مدى صحتها والرد على ما يمكن أن يثار حولها من أى اتجاه.

وقد كتب سعد بن عبادة صحيفة رواها عنه ابنه وكتب الإمام على بن أبى طالب كرم الله وجهه صحيفة فيها العقل وفكاك الأسير، وقد روى النسائي أن هذه الصحيفة مكتوب فيها (المسلمون تتكافأ دماؤهم، وهم يد على من سواهم ويسمى بذمتهم أدناهم، ألا لا يقتل مسلم بكافر ولا ذو عهد فى عهده، من أحدث حدثاً فعلى نفسه، ومن آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين)^(٢).

ومهما يكن من أمر، فإن ما كتب فى عهد النبى ﷺ لا يعد تدويناً للسنة بالمعنى الاصطلاحي العلمى الصحيح، وظل الأمر كذلك بعده حتى عهد الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه الذى نبه الأذهان إلى جمع السنة واعتبارها علماً من العلوم التى لها قواعدها ورجالها لما لذلك من أثر على الإسلام وتشريعه والمحافظة عليه فى كل زمان ومكان.

ولهذا، فقد كتب إلى عامله فى المدينة أبى بكر محمد بن عمرو بن حزم الأنصارى فى ذلك ومنه: (أن انظر ما كان من سنة رسول الله ﷺ فاجمعه فإنى خفت دروس العلم بذهاب العلماء) كما كتب بذلك إلى جميع عماله بالآفاق، ولكنه رحمه الله تعالى توفى سنة ١٠١ هـ وقبل أن يتم له ما أراد^(٣)، وهو جمع السنة كلها وحفظها فى كتاب كما فعل أبو بكر وعثمان من قبله بالنسبة لجمع

(١) راجع حكمة التشريع وتاريخه للدكتور حسن الكاشف طبعة ص ٤١.

(٢) المرجع السابق ص ٤٨، ٤٩.

(٣) المرجع السابق ص ٤٩ وعلوم الحديث ومصطلحه ص ٤٥.

القرآن في مصحف واحد على ما هو عليه الحال الآن بعد أن كان مفترقا في عدة صحائف غير مرتبة.

ولم تدون السنة في عصر الصحابة رضوان الله عليهم نظراً للأحداث التي وقعت بعد وفاة النبي ﷺ ، واشتغالهم بأمور الخلافة وبناء الدولة وكثرة الفتوحات التي منعتهم عن التفكير في جمعها، فقد روى أنه لما فكر عمر بن الخطاب وهو خليفة في جمعها مكث شهرا على ذلك وفي النهاية استقر عزمه على عدم التدوين لئلا يصددهم ذلك عن حفظ كتاب الله تعالى، وحتى لا يلتبس شيء منها بالقرآن عملا بما قصده النبي ﷺ من وصيته لأصحابه في حديثه لهم (لا تكتبوا عني شيئا غير القرآن، ومن كتب شيئا فليمححه، وحدثوا عني ولا حرج، ومن كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار). وحتى بعد زوال هذا النهى العام أو الخاص فقد رأى عمر أنه من المصلحة - وكان يرى بنور الله - أن تظل السنة بدون تدوين حتى لا يشتغل الناس بهذا التدوين عن القرآن الكريم وحفظه وهو أصل التشريع بل يكفي في ذلك حفظ الناس للسنة في الصدور وتناقلها فيما بينهم شفاها على ما كان الغالب عليه من حالهم زمن النبي ﷺ والخليفة من بعده^(١).

ومن الوقت الذي رأى عمر بن عبد العزيز أن الوقت قد حان وأن الحاجة أصبحت ماسة لجعل الحديث علما من العلوم التي يجب العمل على تدوينه ووضع القواعد والأسس التي لا بد منها لدراسة هذا العلم وحفظه وعدم اختلاطه أو التباسه بغيره من العلوم الأخرى، فقد تنبهت الأذهان لجمع الحديث والسنة النبوية لأنها المصريح الذي يبنى عليه فقه التشريع الإسلامي في جميع المجالات في كل زمان وكل مكان^(٢).

(١) راجع المرجع السابق ص ٤٨.

(٢) المرجع السابق ص ٤٩، ويهدى الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر ص ١٧ الطبعة الأولى سنة ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م.

وأغلب الظن أن الخليفة عمر بن عبد العزيز حين أمر رسمياً بالشروع في تدوين الحديث إنما استند إلى آراء العلماء، ولعله لم يقدم على ذلك إلا بعد أن استشارهم أو اطمان - على الأقل - إلى تأييد كثيرهم^(١).

وكان أول من استجاب لعمر بن عبد العزيز وحقق له غايته في حياته عالم الحجاز والشام محمد بن مسلم بن شهاب الزهري المدني المتوفى سنة (١٢٤هـ) الذي دون له في ذلك كتاباً، فقد كان عمر يبعث إلى كل أرض دفتراً من دفتاره^(٢).

ثم من بعد وفاة ابن جريج المتوفى سنة (١٥٠هـ) بمكة ثم محمد بن إسحاق، ومالك بن أنس المتوفى (١٧٩هـ) بالمدينة والربيع بن صبيح وسعيد بن أبي عروبة وحماد بن سلمة بالبصرة، وسفيان الثوري بالكوفة والأوزاعي بالشام، ومعمر باليمن، وعبد الله بن المبارك بخراسان، والثليث بن سعد بمصر^(٣).

طريقة التدوين ومنهج العلماء في ذلك:

في أول الأمر كانت طريقة هؤلاء العلماء في الجمع هي الطريقة الموضوعية على معنى أن تجمع الأحاديث المتعلقة بموضوع واحد كالصلاة مثلاً تحت كتاب الصلاة كما كانت مشتملة على آثار الصحابة وفتاوى التابعين ولم يعنوا فيها باتصال الحديث حتى كان الغالب فيها الإرسال كما لم يفرقوا بين الصحيح وغيره، كما هو الحال في موطأ الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه الذي لم يبق من هذه الصفات في عصر غيره لاهتمامه فيه بصحة الحديث واتصاله^(٤).

(١) علوم الحديث ومصطلحه ص ٤٠ ..

(٢) المرجع السابق ص ٤٦ والمدخل لدراسة الشريعة الإسلامية للدكتور عبد الكريم زيدان ص ١٤٠ الطبعة الرابعة.

(٣) راجع أيضاً المدخل لدراسة الشريعة المرجع السابق ص ٩٢، ٩٣ وحكمة التشريع وتاريخه للدكتور حسن الكاشف ص ٤٩.

(٤) حكمة التشريع وتاريخه ص ٤٧، ٥٠

ولما كان آخر القرن الثاني من الهجرة ظهر نوع آخر فى جمع الأحاديث يسمى بالمسانيد، ومن عنى بتأليفها الإمام أحمد بن حنبل إمام المذهب الحنبلى المشهور، وعبد الله بن موسى العيسى الكوفى، ومسدد بن مرهذ البصرى، وأسد ابن موسى الأموى ونعيم بن حماد الخزازى، نزيل مصر، وسواهم كثير.

وكانت طريقة هؤلاء العلماء فى التأليف تفارق طريقة المصنفات لأنها لم تشتمل إلا على السنة فقط دون آثار الصحابة وفتاوى التابعين كما تذكر كل ما روى عن الصحابى فى الموضوعات المختلفة فى مكان واحد.

فحديث فى الصلاة مثلاً يأتى بعده حديث فى الجهاد، وحديث فى المعاملات ويسمى هذا المسند باسم الراوى كأبى بكر وعمر وعثمان وعلى وأنس وعائشة وابن مسعود وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو، وهكذا كما هو مدون بمسند الإمام أحمد بن حنبل رضى الله عنه.

ولما كان القرن الثالث الهجرى وجدت طريقة ثالثة فى الجمع والتدوين وافقت طريقة المصنفات من حيث الموضوعية ولكنها اختلفت عنها من جهة كون الحديث فيها لم يختلط بغيره من آثار الصحابة وفتاوى التابعين وحتى تقسيمه إلى أقسامه المعروفة وهى الصحيح والحسن والضعيف كما اشترط كل منهم لقبول الرواية: شروطاً قد تتفق وشروط الآخر وقد تختلف عنها حسبما يراه الراوى المدون لازماً لقبول الرواية وصحة الحديث من وجهة نظره.

وقد عرفت هذه المؤلفات التى وضعت على هذه الطريقة بالصحاح وهى المعروفة الآن المشهورة بالكتب الستة المنسوبة إلى الأئمة أصحابها وهم:

الإمام على محمد بن إسماعيل البخارى المتوفى سنة (٢٥٦هـ) ومسلم بن الحجاج النيسابورى المتوفى سنة (٢٦١هـ) وأبو عبد الله محمد بن يزيد القزوينى المعروف بابن ماجه المتوفى سنة (٢٧٣هـ) وأبو داود سليمان بن الأشعث

السجستاني المتوفى سنة ٢٧٥هـ، وأبو عيسى محمد بن عيسى السلمى الترمذى المتوفى سنة ٢٠٩هـ، وأبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي المتوفى سنة (٢٠٣هـ) (١).

التدوين فى علم الجرح والتعديل:

وقد وجد بجانب هؤلاء المحدثين فريق من العلماء حصروا نشاطهم فى نقد رواة الحديث، وتوثيق البعض منهم، وتجريح آخرين، ولم يكد ينتهى هذا الدور حتى وجد علم الجرح والتعديل وافيا بأغراضه ومنضبطا بقواعده المعروفة، ومن عرف من رجال هذا العلم يحيى بن سعيد القطان المتوفى سنة (١٨٩هـ) وعبد الرحمن بن مهدى المتوفى سنة (١٩٧هـ) ويحيى بن معين المتوفى سنة (٢٢٣هـ)، والإمام أحمد بن حنبل المتوفى سنة (٢٤١هـ)، ثم تتابع العلماء فى خدمة هذا العلم، حتى وجد من أفرد للثقاة كتباً خاصة بهم ولغيرهم كتباً أخرى وقد وضعوا للمحدث قواعد تميز بين الأعلى فى الدرجة وبين ما يليه من الأوسط والأدنى، وميزوا بين علوم الحديث بعضها عن بعض بالتسمية كمصطلح الحديث، وعلم غريب الحديث، وعلم مختلف الحديث، ولكل منها وظيفة فى خدمة الحديث من طريق تخالف طريق غيره ويضم هذه العلوم بعضها إلى بعض خلا الحديث من كل شائبة تعترى متنه وسنده وتعرف قيمته قوة وضعفاً وعلواً فى المنزلة أو دنواً (١).

(١) راجع حكمة التشريع وتاريخه ص ٤٩ - ٥٠.

(٢) المرجع السابق ص ٥١.

المبحث الثالث

رواية الحديث

كانت رواية الحديث تنسم في أول الأمر بالطابع الإقليمي الخاص، وأهم المميزات الظاهرة في ذلك اقتصار الرواية على المدينة في الحجاز لمدة طويلة هي فترة الوحي وزمن الخلفاء الراشدين. وذلك لطبيعة الأشياء التي كانت تفرض نفسها في ذلك الحين، فقد كانت المدينة في زمن النبي ﷺ مصدر الحديث ومنشأ والدعامة التي كان يلتف حولها جميع الرواة للأخذ والتحديث أو التلقين باعتبار أن المدينة كانت هي المركز الأول لبناء الدولة الإسلامية الجديدة بالمفهوم العلمي الحديث والمكان الذي تشع منه نور الهداية ونزل فيه كل أمور التشريع للناس في جميع المجالات.

مدرسة المدينة:

ولقد قامت المدينة في هذا العصر بالدور الأول، في المجال العلمي لأنها دار الهجرة، ومكان التشريع الأول، وفيها تكونت سنة الرسول ﷺ كما كانت مقر الخلافة أيام الخلفاء الراشدين، وموطن إقامة الصحابة الأول ولم تفقد مكانتها الأدبية بعد انتقال الخلافة منها إلى الكوفة أيام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه أو إلى دمشق أيام خلافة الأمويين بل ظلت المدينة ملجأ للعلماء من الصحابة والتابعين أيام اضطهادهم من بني أمية، ومهد السنة ودار الفقه ومنبع الحديث مع بساطة الحياة التي لا تحتاج إلى رأى خارج عن السنة في مجال التشريع^(١).

كما رأى هؤلاء العلماء من التابعين أن أهل الحرمين هم أثبت الناس، فانكبوا على ما بأيديهم من الآثار يحفظونها، وكان أشدهم حرصاً على ذلك هو سعيد بن المسيب المتوفى سنة (٩٤هـ) رئيس مدرسة الحديث بمعناها العلمي

(١) حكمة التشريع وتاريخه ص ٢٦ والمدخل للدراسة الشريعة للدكتور عبد الكريم زيدان ص ١٣٨ وما بعدها.

الاصطلاحى . ولقد مثل تلك المدرسة وقام على إحياء تراثها العلمى اثنا عشر فقيهاً من التابعين هم : سعيد بن المسيب المتوفى سنة (٩٤هـ) وعبد الملك بن مروان، وقيصة بن ذؤيب وعروة بن الزبير المتوفى سنة (٩٤هـ) وعبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود المتوفى سنة (٩٨هـ) وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وسالم ابن عبد الله بن عمر، والقاسم بن محمد المتوفى سنة (٩٤هـ) وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث المتوفى سنة (٩٤هـ) وإبان بن عثمان، وسليمان بن يسار المتوفى سنة (١٠٧هـ) وخارجة بن زيد بن ثابت^(١).

وكان على رأس مدرسة الحديث بالمدينة من الصحابة عبد الله بن عمر وعائشة أم المؤمنين وزيد بن ثابت، وعبد الله بن عباس رضى الله عنهم بعد وفاة النبى ﷺ ولموت زيد بن ثابت مبكراً، وميل بن عباس إلى رأى أحياناً فقد بقيت الريادة فى هذه المدرسة لعائشة وعبد الله بن عمر.

وكانت مدرسة الحديث تعمل بالأحاديث وتمسك بها وتقدمها على رأى ولو كانت غير مشهورة^(٢).

الطابع الإقليمى العام فى رواية الحديث:

وكان هذا الطابع الإقليمى العام قد بدأ من الوقت الذى تفرق فيه الصحابة الذين حملوا الحديث إلى أماكن متفرقة فى العالم بعد الفتوحات الإسلامية التى انتشرت فى كل مكان واستقر بها هؤلاء الرجال.

فإنه لم تكد الحوادث التى وقعت عند تولى أبى بكر الخلافة تنتهى حتى بدأت الفتوحات وأرسلت الجيوش إلى بلاد فارس والروم ثم تابعت حتى اتسعت رقعة الدولة الإسلامية فشملت العراق والشام ومصر وبقية بلاد جزيرة العرب.

(١) حكمة التشريع وتاريخه ص ٢٧.

(٢) المرجع السابق والمدخل للحسينى ٧٤، ٩٠.

ولما كان زمن عثمان رضى الله عنه واتسعت الفتوحات فى عهده سمح للصحابة بالسفر إلى تلك الأمصار المفتوحة للإقامة فيها والاستيطان، بعد أن كان ذلك ممنوعاً فى عهد الخليفة عمر بن الخطاب لأنه لم يكن يسمح لأحد من الصحابة المشهورين بالفتوى أن يفارق المدينة إلا للضرورة الأمر الذى أدى إلى تيسر الإجماع فى عهده وقضى على كثير من مسائل الخلاف بين الصحابة نظراً لاختلاف آرائهم تبعاً لما معهم أو حصلوا عليه من أصول التشريع الإسلامى ومنه حديث النبى ﷺ.

وقد تفرق الصحابة رضوان الله عليهم بعد إذن عثمان لهم فى الأمصار المختلفة مستوطنين، معلمين وقارئین، وحراسا ومرابطين، ومن الطبعى أنهم لم يكونوا فى درجتهم العلمية ولا فى أخذهم للسنة عن رسول الله ﷺ سواء، فما يعلمه أحدهم منها أقل بكثير جداً مما يجله إذ من غير المعقول أن يحفظ أحدهم وحده كل ما صدر عن رسول الله ﷺ من قول أو فعل أو تقرير من أول البعثة حتى الوفاة، فقد يحضر أحدهم مجلساً لرسول الله ﷺ فيسمع منه ما لا يسمعه الآخر الذى لم يحضر ذلك المجلس ولم يبلغه أحد الحاضرين شيئاً لآى سبب من الأسباب ومنها مثلاً اشتغاله بأمور معاشه فى الحياة، وكان هذا هو حال الكثرة من المسلمين فى عهده ﷺ.

وقد كانت تلك الأمصار متعطشة إلى معرفة ما عند هؤلاء الصحابة من تعاليم الدين الإسلامى، فأقبل أهل تلك الأمصار المختلفة فى حضارتها وعاداتها وتقاليدها وأعرافها وقوانينها السياسية والاجتماعية والاقتصادية وأحوال معيشتها على هؤلاء العلماء من الصحابة يتعلمون منهم ويروون عنهم سنة رسول الله ﷺ أو ما أداه إليه اجتهاده، لا يألون جهداً فى موافقة أغراض الرسول ﷺ والمبادئ الإسلامية فيأخذ الناس بذلك ويطمثون إليه لأنه من أولئك النفر الذين عاشروا الرسول وعرفوا مناص الشريعة ومقاصدها.

إقليمية الحديث وأسبابه والآثار التي ترتبت على ذلك:

ونظراً لبعد الشقة والمسافة بين تلك الأمصار التي نزل فيها الصحابة وتفرقوا مستوطنين، فلم يكن هناك اتصال علمي بما أدى إلى أن يقتنع أهل كل مصر بفتاوى علمائهم من الصحابة وبما يرويه من السنة حسبما وهبهم الله إياه من فيض في ذلك. وهذا ما أدى إلى وجود مدارس الحديث الإقليمية في كل مكان واختلاف هذه المدارس في مداركها لأمور السنة والتشريع تبعاً لما عندها من زاد علمي تحتويه كل مدرسة من هذه المدارس. وقد يوجد في مدرسة ما لا يوجد في الأخرى من السنة والآثار، فيعمل فريق وربما توقف الآخر لعدم وصول هذه السنة إليه ويذهب إلى طريق آخر من طرق التشريع وهو الاجتهاد بالرأى حسب أصوله التشريعية، وهذه المدارس هي التي أدت إلى ما يمكن اصطلاحياً أن يطلق عليه إقليمية الحديث وإلى تعدد المدارس الفقهية المختلفة في الرأي أحياناً وهي مع كثرتها لا تخرج عن اتجاهين هما: اتجاه أصحاب النصوص بما فيها السنن والآثار، واتجاه أصحاب الرأي وليس معنى ذلك هو التباين الكامل بين المدرستين، مدرسة الحديث ومدرسة الرأي وإنما المراد أن الطابع الذي يغلب على مدرسة الحديث هو التمسك بالحديث والنصوص وعدم الخروج عن النص إلا عند الضرورة القصوى حيث يجوز العمل بالاجتهاد والرأى الشرعي، والطابع الذي يغلب على مدرسة أهل الرأي هو الاجتهاد والعمل بالرأى في كل حال لعدم كفاية النصوص الموجودة وقت طلب الحكم الشرعي أو لتعارض تلك النصوص الموجودة بعضها مع بعض في ذلك الحين مع عدم معرفة الصحيح من غيره أو معرفة الناسخ من المنسوخ والمتقدم والمتأخر وذلك مع استمرار الحوادث وتجدد المعاملات والمسائل التي تحتاج إلى رأى الإسلام وقضائه في مثل هذه الأحوال.

فكان لابد من عرض تلك الحوادث على ما عندهم من النصوص واستنباط أحكامها، إما من ظاهر النص أو من معقوله، أو من القواعد العامة المستمدة من النصوص المتفرقة في الكتاب والسنة، فنشأ عن ذلك اختلاف في فتاوى تلك الأقطار فكان لكل قطر فتاواه . فللعراقيين فتاوى، وللشاميين فتاوى، وللحجازيين فتاوى، وللمصريين فتاوى، وللمغربيين فتاوى، وللشيعية والخوارج فتاوى.

وكان أهل المدينة أكثر ما يتبعون في فتاواهم زيد بن ثابت وعبد الله بن عمر وعائشة ومن التابعين سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير ومن الموالى نافع مولى عبد الله بن عمر.

واعتمدت أهل مكة فتاوى عبد الله بن عباس من الصحابة ومن التابعين الموالى مجاهد بن جبير وعطاء بن أبي رباح وطاوس بن كيسان. واعتمد أهل الكوفة فتاوى عبد الله بن مسعود من الصحابة، ومن التابعين علقمة بن قيس النخعي، والأسود بن يزيد النخعي ومسروق بن الأجدح الهمداني. واعتمد أهل البصرة فتاوى أبي موسى الأشعري وأنس بن مالك من الصحابة، ومن التابعين الحسن البصري، ومحمد بن سيرين.

واعتمد أهل الشام فتاوى معاذ بن جبل وعباد بن الصامت وأبي الدرداء من الصحابة ومن التابعين أبي إدريس الخولاني، ومكحول الدمشقي وعمر بن عبد العزيز ورجاء بن حيوة.

واعتمد أهل مصر فتاوى عبد الله بن عمرو بن العاص من الصحابة ومن التابعين يزيد بن أبي حبيب وعبد الله بن جعيرة ويكير بن عبد الله الأشج^(١).

وكان من آثار تفرق الصحابة في الأقطار الإسلامية وانعدام الاتصال العلمي، اللهم إلا في أيام الحج أن كثرت الفتوى التي أدت إلى الاختلاف في (١) راجع حكمة التشريع وتاريخه ص ٢١-٢٤ وللدخيل لدراسة الفقه للدكتور محمد الحسني حنفي ص ٨٨-٩٩ الطبعة الثالثة.

الآراء، ولكن سرعان ما تنبه كل منهم إلى أن في البلاد الأخرى علماً يفاير علمهم، فعملوا على الإكثار من الرحلات العلمية التي كان من نتائجها تقليل الخلاف والعمل على جمع فروع مدرسة الحديث في مدرسة واحدة تضم كل آثار السنة والحديث في مركز واحد رئيسي يخدم كل البلاد والأقاليم ويرجع إليه عند الاختلاف.

الرحلات العلمية وشيوع رواية الحديث:

كان من السمات المميزة للحديث في عهد النبي ﷺ وعهد الخلفاء من بعده وعهد كبار التابعين نقله وأخذ به بطريق الرواية الشفوية في غالب الأحيان.

ولقد حشهم الرسول ﷺ على حفظ الرواية عنه ونقلها إلى غيرهم بقوله: «رحم الله عبداً سمع مقالتي فوعاها وأداها كما سمعها، فرب مبلغ أوعى من سامع»^(١).

وكان يسانداهم في ذلك ملكة الحفظ وقوة الذاكرة وصفاء الذهن الذي منحهم الله ووهبهم إياه وحفظه سبحانه ورعايته السنة وهي القسم الثاني من الوحي الذي لا يتم الأول عملياً من جهة التشريع إلا به والكل من عند الله وحفظ الكل أخذ من قول الله سبحانه في كتابه العزيز ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^(٢) وقوله سبحانه في شأن نبيه ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾^(٣) وحفظ القرآن الذي لا جدال حول حفظ الله له في كل مكان وزمان يقتضى عقلاً وضرورة حفظ الحديث النبوي وسنة رسول الله في جميع الزمان كما حفظ القرآن لأن حاجة القرآن إلى السنة أشد من حاجة السنة إلى القرآن لأن السنة هي الموضحة والمبينة والمفسرة والمفصلة قولاً وعملاً لكل ما جاء به القرآن أخذاً من قوله سبحانه ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا

(١) حكمة التشريع وتاريخه ص ٤٧.

(٢) (الحجر: ٩).

(٣) (النجم: ٣، ٤)

وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ^(١) وقوله سبحانه ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾^(٢) وقوله سبحانه ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾^(٣) وقوله سبحانه ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَىٰ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾^(٤)

ولكن مع وجود هذه السمة العامة للحديث وهي الرواية الشفوية في أول الأمر، فقد كانت هذه السمة تدور حول التضييق في الرواية والتسهيل فيها حسب المقام، فهي في عهد النبي ﷺ كانت تقتصر على الضرورة القصوى وهو التبليغ لكل من لم تمكته ظروفه من الرجوع إلى مصدر الحديث وهو النبي ﷺ. أما في عهد أبي بكر، وعمر، فقد كان من المبادئ التي سارا عليها عدم الإكثار من الحديث وروايته عن النبي ﷺ خشية الكذب على رسول الله ﷺ ولو بدون قصد، وخشية أن يصددهم ذلك عن حفظ كتاب الله تعالى، لدرجة أن عمر قد أخافهم في ذلك ورهبهم وحبس ثلاثة من الصحابة لإكثارهم التحدث عن رسول الله ﷺ وهم ابن مسعود وأبو الدرداء وأبو مسعود الأنصاري^(٥).

وكان أبو بكر وعمر لا يقبلون رواية راوى الحديث إلا بشهادة شاهدين ممن تقبل شهادتهما شرعا، اطمئنانا على صحة الحديث من ناحية وتقليلا للرواية من ناحية أخرى، وخوفا من الانصراف عن الاشتغال بالقرآن من جهة ثالثة حيث لم يورث أبو بكر الجدة برواية المغيرة بن شعبة أن النبي ﷺ أعطاهما السدس إلا بعد أن شهد معه محمد بن مسلمة على سماع الحديث من النبي ﷺ^(٦).

(٣) النساء: ٨٠.

(٢) النساء: ٥٩.

(١) الحشر: ٧.

(٥) حكمة التشريع وتاريخه ص ٢٤.

(٤) الأحزاب: ٣٦.

(٦) راجع تذكرة الحفاظ للهي ١/٢-٨، والمدخل للدكتور محمد الحسني ص ٥٦ وما بعدها.

وقد نقل عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه كان يطلب ممن يروى له حديثاً عن النبي ﷺ شاهداً على مايقول، ولهذا فقد رد عمر بن الخطاب حديث فاطمة بنت قيس أن زوجها طلقها ثلاثاً على عهد رسول الله ﷺ فلم يجعل لها رسول الله نفقة ولا سكنى لمعارضته لظاهر القرآن فى قوله تعالى ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ﴾^(١) الآية، وفى قوله ﴿وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾^(٢) وأيضاً لعدم متابعة غيره معه فى هذا الحديث .

وروى أن على بن أبى طالب كرم الله وجهه رد حديث معقل بن سنان الأشجعى أن بروع بنت واشق الأشجعية مات عنها زوجها قبل أن يدخل بها ولم يكن قد سمى لها مهرًا فقاضى رسول الله ﷺ بأن لها مثل مهر مثلها لا وكس ولا شطط، لعدم متابعة غير معقل أحد من الصحابة معه فى هذا الحديث عند حكم على رضى الله عنه .

كما روى أن عائشة وابن عباس رضى الله عنهما ردا حديث أبى هريرة «من حمل جنابة فليتوضأ» وقالوا كيف يلزم الوضوء فى حمل أعواد يابسة^(٣) .

ولما استقرت الفتوحات فى زمان عثمان بن عفان رضى الله عنه وأذن للصحابة بالانتقال إلى البلاد المفتوحة فقد أصبحت الحاجة تدعو إلى كثرة الرواية، لتسويق الداخلين فى الإسلام إلى تعرف أحوال الرسول وأقضيته، ولأن السنة تعرضت لبيان الأحكام الجزئية التى تجعل الناس على بينة من تفاصيل الأحكام الشرعية، وقد زالت الحاجة إلى كثرة الرواية فى زمان بنى أمية بعد ما نفر الناس من سياستهم حيث رغبوا فى معرفة أحكام الدين فى شئون الحياة العادية وفيما يروونه من تصرفات هؤلاء الحكماء فى شئون الحياة وشئون العباد، وتلك لا يمكن

(٢) البقرة: ٢٢٨ .

(١) الطلاق: ٦ .

(٣) المرجع السابق .

معرفةً تماماً إلا عن طريق السنة ورواية الحديث. ولذا فقد عكف صغار الصحابة
من أمثال عبد الله بن عباس وأبي هريرة وعبد الله بن عمر، وأنس بن مالك
وغيرهم على رواية السنة وبيانها للناس^(١)

ولم يكن انتشار رواية السنة قاصراً على بلد واحد، بل شاع في معظم
البلدان الإسلامية، ففي المدينة وكانت أوفر البلدان حفظاً في هذا الشأن - وجد بها
عائشة وابن أختها عروة بن الزبير وابنه هشام وعبد الله بن عمر وابنه سالم ومولاه
نافع وأبو هريرة وثم طائفة كبيرة ممن تلقّت عن هؤلاء من التابعين من أمثال سعيد
ابن المسيب وأبي بكر بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار، وزين العابدين بن
الحسين بن علي، والقاسم بن محمد بن أبي بكر وكثير غيرهم.

وفي مكة وجد عبد الله بن عباس ومولاه عكرمة ومجاهد وغيرهم.
وبالكوفة وجد عامر بن شرحبيل الشعبي وعلقمة بن قيس النخعي والأسود
ابن يزيد ومسروق وشريح وسعيد بن جبير وغيرهم.

وبالبصرة وجد أنس بن مالك من صغار الصحابة ومن آخرهم موتا والحسن
البصري وابن سيرين وقتادة وغيرهم من التابعين، وكان بالشام أبو إدريس الخولاني
وقيصة بن ذؤيب ومكحول ورجاء بن حيوة وعمر بن عبد العزيز خامس الخلفاء
الراشدين والخليفة الثامن من بني أمية وغيرهم وكان بمصر عبد الله بن عمرو بن
الغاص، وهو من صغار الصحابة ويزيد بن حبيب وباليمن طاووس بن كيسان
ويحيى بن أبي كثير^(٢).

(١) المدخل للدكتور محمد الحسيني حنفي ٨٦ وما بعدها وعلوم الحديث ٢٦٣ وما بعدها.

(٢) المرجع السابق ص ٨٥ وحكمة التشريع وتاريخه ص ٢٣.

وضع الحديث وأسبابه:

صاحب شيوخ رواية الحديث في عصر التابعين نشوء ظاهرة ضارة هي ظاهرة وضع الأحاديث ونسبتها كذباً إلى رسول الله ﷺ وكان لذلك أسباب أهمها:

١ - رغبة أعداء الإسلام ممن غلبوا على أمرهم من اليهود والمجوس في فتنه المسلمين عن دينهم، فكانوا يضعون مبادئ الإلحاد، ويقررون قواعد فيها تحريم الحلال وتحليل الحرام وينسبون ذلك للنبي ﷺ لترويجاً لها بين البسطاء من المسلمين.

٢ - رغبة المتعصبين من الفرق الإسلامية في الترويج لمبادئهم، فيصطنعون أقوالاً تؤيدها على شكل حديث رسول الله ﷺ ثم ينسبونها كذباً إليه لتكون مؤيدة لهم في دعاوهم، وقد وقع كثير من ذلك من غلاة الشيعة ومن غيرهم من أصحاب الآراء السياسية المتطرفة فيما عدا الخوارج، فإن اعتقادهم بأن الكذب كفر حملهم على عدم الخوض في هذا الميدان.

٣ - وجود بعض الطوائف التي غالت في رد كل ما لم يرد في الكتاب ولا في السنة مما حمل البعض على نسبة الآراء الصحيحة الماثورة عن الصحابة أو الحكماء إلى النبي ﷺ حتى تلقى قبولاً من هؤلاء.

٤ - رغبة بعض جهلة الصالحين في حمل الناس على الفضائل وترغيبهم في الخير وترهيبهم من الشر دفعهم إلى اختلاق أقوال كاذبة منسوبة إلى النبي ﷺ يصورون فيها ثواباً عظيماً على فعل الخير ولو كان ضئيلاً، وعقاباً شديداً على فعل الشر ولو كان يسيراً، ولم يروا بذلك بأساً ما دام أنه ليس فيه تقرير لحكم شرعي يتعلق بحل أو حرمة.

على أن علماء الحديث لم يلبثوا حتى تصدوا لصيانة السنة من أثر هذه الظاهرة السيئة وما تحدثه من التشكيك فيها، فقاموا بتعقب الوضعين وكشفوا الأحاديث التي وضعوها، وابتعدوا عن قبول الأحاديث التي يرويها من يؤثر عنه الميل إلى أى طائفة متطرفة أو التعصب لمذهب معين، وفى سبيل هذا عنوا ببحث أحوال الرواة وكونوا لذلك علما سموه بـ «علم الجرح والتعديل»، كما كتبوا فى تاريخ الرجال، وبذا سلمت السنة من الدخيل ولم يعد بعد مجال للمحاكمة فى إطراح السنة زعمًا بأنه قد تسرب إليها كثير من الأحاديث المكذوبة فلم يعد يدرى صحيحها من زيفها، وكل دعوى من هذا القبيل إنما هى هدم للدين رغبة فى التحلل منه والتفلسف من أحكامه، ولا يمكن أن يقول بها مؤمن يسكن إيمان فى قلبه^(١).

الآثار التى ترتبت على ظهور ووضع الحديث:

ومع هذا، فإنه قبل أن يستكمل علم الجرح والتعديل قواعده فى القرن الثالث الهجرى، أوردت شيوخ ظاهرة وضع الأحاديث نوعا من التشكك فيما يروى، الأمر الذى أدى إلى صعوبة مهمة الفقهاء، فبعد أن كانت مهمتهم فى عصر الصحابة تنحصر فى استخلاص الأحكام من الأحاديث بعد سماعها أصبح عليهم أن يسحثوا فى الحديث متنا وإسنادا، حتى إذا ما غلب على ظنهم صحته شرعوا فى استنباط الحكم منه، ولم يكن البحث عن صحة الحديث بالمهمة اليسيرة، ولقد كانت مهمة علماء العراق فى هذا الصدد أشد صعوبة من مهمة غيرهم، حيث كان العراق هو موطن ظهور الأحاديث الموضوعة وانتشارها مما دعا علماء هذا القطر إلى وضع شروط مشددة لقبول الأحاديث أخبار الأحاد^(٢).

(٢) المرجع السابق. ص ٨٧

(١) للدخيل للدكتور محمد الحسينى حنفى ٨٦ وما بعدها وعلوم الحديث ٢٦٣ وما بعدها.

الرحلة في طلب الحديث:

كانت الرحلة في طلب الحديث هي من أشد الأمانى المحببة إلى العلماء جميعاً وصولاً إلى الدليل الصحيح الذى يؤيد الحكم الشرعى قضاء وإفتاء، وكان ذلك من أول الأمر وعند طلب العلم بالمشافهة فى القرن الهجري الأول من الصحابة أو التابعين.

فأبو الدرداء^(١) من الصحابة كان يقول: (لو أعيتنى آية من كتاب الله فلم أجد أحداً يفهمها بترك الغماد لرحلت إليه)، وقد روى عن جابر بن عبد الله الصحابى الجليل (٧٨ هـ) أنه ابتاع بعيراً وشد عليه رحله وسار الأشهر حتى قدم الشام ليسأل عبد الله بن أنيس عن حديث فى القصاص^(٢).

وقد كانت الرحلة فى حديث واحد مألوفة عند السلف من التابعين مثل سعيد بن المسيب (١٠٥ هـ) وأبى قلابة (المتوفى حوالى سنة ١٠٤ هـ)، (ومكحول - المتوفى نحو ١٦٢ هـ).

فقد كان سعيد بن المسيب يقول (كنت أرحل الليالى والأيام فى طلب الحديث الواحد). وروى عن أبى قلابة أنه قال (أقمت بالمدينة ثلاثاً مالى حاجة إلا رجل عنده حديث واحد فقدم فأسمعه منه) وروى عن مكحول أنه قال (كنت عبداً بمصر لامرأة من بنى هذيل فأعتقتنى، فما خرجت من مصر وبها علم إلا حويت عليه فيما أرى، ثم أتيت العراق فما خرجت منها إلا حويت عليه فيما أرى، ثم أتيت الشام فغربلتها، كل ذلك أسأل عن النقل، فلم أجد أحداً يخبرنى فيه بشيء حتى أتيت شيخاً يقال له زياد بن خارية التيمى فقلت له، هل سمعت فى النقل شيئاً؟ قال: نعم، سمعت حبيب ابن مسلمة الفهرى يقول: شهدت النبى ﷺ نقل

(٢) المرجع السابق ص ٨٧.

(١) وهو عويمر بن زيد المتوفى سنة ٣٢ هـ.

(٢) علوم الحديث ومصطلحه ٥٣، ٥٤، ومقدمة ابن خلدون ص ٥٤١، ومعجم البلدان لياقوت ١/ ٥٩٠ وتذكرة الحفاظ للذهبي ٤٣/١.

الربع في البداءة والثالث في الرجعة^(١) ولعل هذا الظماً إلى طلب العلم أن يكون السبب في سفر عبد الله^(٢) إلى البصرة ثمانى عشرة مرة لسمع ما يرويه أهل هذا المصر من السنن التي تفرد بها أيوب بن كيسان السخيتاني، أبو بكر المتوفى سنة (١٣١ هـ) (٣).

وكثيراً ما كانت هذه الرحلات تتم مشياً على الأقدام ومن أناس بلغوا من السن خمسة عشر عاماً يطوفون هنا وهناك شرقاً وغرباً في طلب الحديث حتى أصبح لقب (الرحال والرحالة، والجوال والجوالة، وقفاً على كبار المحدثين من تحمل المشاق وسافر إلى الآفاق طلباً لأحاديث تفل أو تكثر)^(٤).

أثر رحلات الحديث في توحيد النصوص والتشريعات:

كان من آثار هذه الرحلات أنها مهدت لطبع الحديث بطابع مشترك تتماثل فيه النصوص والتشريعات وإن كانت أصول روايتها مختلفة المصادر^(٥) حين تفرد بها أول الأمر إقليم واحد لم يشاركه فيه أحد كما في حديث «إنما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى».

ولاهمية هذا الحديث عند المحدثين فقد كان يبدأ به كل كاتب أو مدون في الحديث ولهذا قال: عبد الرحمن بن مهدي، (١٩٨ هـ) ما ينبغي لمصنف أن يصنف شيئاً من أبواب العلم إلا ويبتدئ بهذا الحديث، وقال البخاري من أراد أن يصنف كتاباً فليبدأ بحديث الأعمال بالنيات، وهو الحديث الذي افتتح به البخاري صحيحه، وتبعه العلماء في عصره ومن بعده في مصنفاتهم أخذاً بهذه الوصية (١ سنن أبي داود ١٠٦/٣، وابن ماجه ٩٥٢/٢٢ - ٩٦١ وتذكرة الحفاظ ١٠٧/١ وعلوم الحديث ومصطلحه ٥٤، ٥٥).

(٢) علوم الحديث ومصطلحه ص ٥٥

(٣) المرجع السابق ومعجم البلدان ١/ ٤١٤

(٤) علوم الحديث ص ٥٦.

(٥) راجع هدى السارى ١٠/ ١

الكرامة التي قال بها عبد الرحمن بن مهدي، حتى خيل للناس أن هذا الحديث وهو «حديث النية» متواتر عن رسول الله ﷺ مع أنه حديث آحاد لأنه لم يصح عن النبي ﷺ إلا من طريق عمر بن الخطاب ولا عن عمر إلا من حديث علقمة، ولا عن علقمة إلا من حديث محمد، ولا عن محمد إلا من حديث يحيى كما قال البزار^(١) في مسنده وهذا الحديث لم يكن معروفاً إلا في المدينة وحدها عن عمر، ومن المدينة نقل إلى بقية الأقاليم عن طريق الرحلات العلمية في الحديث. شروط قبول رواية الراحل في طلب الحديث:

وقد وضعت شروط لقبول هذه الرواية حتى يطمئن إلى صحتها عن النبي ﷺ هي أن يسرد الراوي من حفظه سلسلة الإسناد جميعاً ثم يضيف إليها في آخرها اسمه، ليعلم أنه، قد سمع حقاً ما يرويه، وإلا عد متساهلاً وترك الاحتجاج بحديثه «ولو كان إماماً واسع العلم كما هو حال ابن لهيعة محدث مصر وعالمها كما قال الإمام أحمد بن حنبل، حيث ترك أمام المذهب روايته لتساهله في الأخذ بالرواية بدون سندها. فقد قال الخطيب البغدادي فيه كان يتساهل في الأخذ وأي كتاب جاءوا به حدث منه فمن هنا كثرت المناكير في حديثه^(٢).

ومع ذلك فإن تصنيف كتب الحديث لم تغن عن الرحلة في طلب العلم والحديث، فلقد كانت الكتب لتيسير التحصيل على المتساهل، أما الذي كان يلتبس شرف العلم وكرامته فلم يكن ليرضى بما يقرؤه من الكتب، بل قد يظل أشهراً في الرحلة لطلب الحديث^(٣).

(١) وهو الحافظ أبو بكر أحمد بن عمر بن عبد الخالق المتوفى سنة ٩٢ هـ وله مسندان كبير وصغير ويسمى الكبير «البحر الزاخر» والكبير «المجلد» وانظر علوم الحديث ص ٥٨ وما بعدها.

(٢) علوم الحديث مصطلحه ٦٠ وما بعدها وتذكرة الحفاظ ١/ ٢٣١.

(٣) علوم الحديث ٦٢.

الرحلة للمتاجرة بالحديث أو للشهرة:

وكان هناك من يرحل لطلب الحديث ابتغاء المتاجرة به ومن هؤلاء يعقوب ابن يعقوب بن إبراهيم بن سعد، الذي كان يحفظ حديث النہی عن الاغتسال فی الماء الدائم إذا أصابته نجاسة. وهو الحديث الذي رواه أبو هريرة عن النبی ﷺ فقد كان يعقوب لا يحدث بهذا الحديث لطالبه إلا بدينار.

ومن هؤلاء أيضاً أبو نعيم «الفضل بن دكين» فقد كان يأخذ من يريد أن يكتب عنه الحديث الدراهم الصالح، فإن كانت مكسرة أخذ عليها صرفاً كما أخبر عنه تلميذه علي بن جعفر بن خالد (١).

وقد سئل الإمام أحمد بن حنبل يكتب عن بيع الحديث، فأجاب، لا ولا كرامة.

ولعل بالعمى الحديث والمتاجرين به - رغم جشعهم الظاهر أحياناً - لم يكونوا دائماً من الكذابين أو الوضاعين، ولعل كثيراً منهم كانوا ثقات حافظين ولهم فلسفتهم الخاصة في تقريرهم أخذ المال أنهم ركبوا البحار والصحراء مع ما لقوه في ذلك من أهوال وما تحملوه من نفقات بينما كان سائر الأخلاين عنهم قابعين في دورهم آمنين في سريهم وليس من المنطقي أن يكونوا سواء مع هؤلاء والأصول المنهجية التي كان يسلكها هؤلاء الرواة في استقصاء الحديث النبوي لو قورنت بشيء في عصرنا الحديث لكانت أشبه بأساليب الناشرين الذين أصبحت أعمالهم وفقاً على البحث عن كنسور المخطوطات لنشرها ثم بيعها بأعلى الأثمان (٢).

وتنصرف الأعمار، وتتعاقب الأجيال، وإذا بتلك الرحلات العلمية في طلب الحديث تصبح ضرباً من الرحلات الرياضية يطلب بها بعد الصيت، فقد كان

(١) علوم الحديث ٦٢، ٦٣ وسنن النسائي بشرح السيوطي ٤٩/١.

(٢) المرجع السابق ص ٦٦ ومعجم البلدان لياقوت الحموي ٣/ ٣٨٠.

بعض من لا خلاق لهم يرحلون إلى أقصى الأقاليم لا ليحفظوا الأحاديث ويعملوا بما فيها، بل لتظهر أسماؤهم في سلسلة الإسناد، ولا سيما فيما لم يكن مشهوراً من الأحاديث. وهذه الرحلات الرياضية، إن صح اليقين - كثر في القرن الهجرى الثالث، وانتهت إلى أسوأ النتائج في القرن الهجرى الخامس^(١).

مقاومة المتساهلين بالحديث وروايته:

قام كثير من العلماء المخلصين بمقاومة هؤلاء المتساهلين في الحديث بدون التحقق من صحة الحديث رواية ودراية بفرض التوصل على غريب الحديث للحصول على المال أو الشهرة أو الرياضة ومن هؤلاء أبو بكر، أحمد المعروف بالخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) في كتابه «الكفاية في علم الرواية»^(٢).

ولهذا السبب فقد رد كثير من النقاد ورجال الحديث رواية الغريب من الأحاديث حتى وإن كانت هذه الرواية عمن عرف بزهده واشتهر صلاحه بين الناس، كما هو الحال بالنسبة لرواية معلى بن هلال الذي كان يصلى في يومه مائة ركعة، حيث لم يقبلها العلماء المحققون في الحديث لإكثاره من رواية غريب الحديث.

وأهم ما ركز عليه نقاد الحديث هو بيان التدلّيس وكشف هذا المدلس اللعين، فقد حدث عقير بن معدان الكلاعي قال: (قد علينا عمر بن موسى حمص فاجتمعنا إليه في المسجد فجعل يقول: حدثنا شيخكم الصالح فلما أكثر قلت له، من شيخنا هذا الصالح، سمع لنا، نعرفه (قال) فقال: خالد بن معدان. قلت له: في أى سنة لقيت؟ قال: لقيت في سنة ثمان ومائة، قلت: في أى مكان لقيت، قال: في غزاة أرمينية. (قال) فقلت له: اتق الله يا شيخ ولا تكذب مات خالد بن معدان سنة أربع ومائة وأنت تزعم أنك لقيت بعد موته بأربع سنين:

(١) المرجع السابق.

(٢) انظر ص ٣، ٤ والمرجع السابق.

وأريدك أخرى، إنه لم يغز أرمينية كان يغزو الروم^(١).

وقد استخلص رجال الجرح والتعديل أن جهل الرواة بتاريخ وفاة المروى عنه يكون دليلاً قاطعاً على وقوع الكذب والتدليس، ولذلك اشترط نقاد الحديث معرفة الرجال وتاريخهم وطبقاتهم والعناية بمولدهم ووفياتهم.

يقول سفيان الثوري (٦١هـ) وكما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ بل لقد استعمل نقاد الحديث التحديد الجغرافى لفضح الكذابين وكشف أساليبهم فى الوضع أو التدليس، فلا يذكر ثقاتهم إسناداً فيه رجال رحلوا وأكثروا الترجل وطوفوا بالاقاليم ليقيدوا أسماء هؤلاء الرجال باسم البلد الذى حدثوا فيه^(٢).

وقد صرح النقاد بأن «الكاذب فى غير الحديث ترد روايته» وأن السفه يسقط العدالة ويوجب رد الرواية فكل من يجرى على لسانه شئ من الكلام البذى أو العبارات المبتذلة لا تقبل روايته، فقد رد البخارى حديث النضر بن مطرف، لأن يحيى بن سعيد القطان (-١١٣هـ) ترك الرواية عنه، وقد بين يحيى سبب هذا الترك بقوله: (سمعتة يقول: إن لم أحدثكم فأمره رائية) فتركت حديثه لهذا السبب^(٣).

دور الحديث:

فى القرن الهجرى السادس وبعد أن ضعفت الرحلات العلمية أو قلت انجذبت الرغبة إلى إنشاء دور للحديث لتقوم بنفس الدور الذى تؤديه الرحلات العلمية للحديث، وأول مدرسة بنيت لهذا الغرض كانت المدرسة (النورية) بدمشق التى أمر ببنائها نور الدين محمود بن أبى سعيد زنكى (٥٦٩هـ) ويعدها وفى

(١) المرجع السابق ص ٧٠ والكتابة ص ١٦٩.

(٢) المرجع السابق / ٧١.

(٣) المرجع السابق/ ٧٢.

سنة (٦٢٣هـ) بنيت في القاهرة دار للحديث بأمر الملك الأيوبي الكامل ناصر الدين. وفي سنة ٦٣٦هـ نشأت المدرسة الأشرفية بدمشق وكان ابن الصلاح (٦٤٣هـ) من أوائل شيوخها كما درس فيها الإمام النووي (٦٧٦هـ) ثم تابعت بعد ذلك دور الحديث وإن كانت هذه الدور جميعها لم تطل بها الحياة، لأنها لم تنل كمدارس الفقه والأحكام وميعة إلى المناسب ولل قضاء، والخطوة عند الخلفاء، ولم تشف غلة الورعين من طلاب الحديث الذين ظلوا يؤثرون الرحلة والطواف بالأقاليم وفي كل مكان^(١).

(١) المرجع السابق ٧٣، ٧٤ والطرائز الحديث للجيزاوي/ ٨.

ألقاب المحدثين

وأشهر الألقاب التي كانت تطلق على المحدثين ثلاثة هي: المسند والمحدث، والحافظ.

فالمسند: هو من يروى الحديث بإسناده سواء كان عنده علم به أم ليس له إلا مجرد روايته.

والمحدث: أرفع من المسند لأنه يعرف الأسانيد والعلل وأسماء الرجال، والعالي والنازل، ويحفظ مع ذلك جملة مستكثرة من التون، وسمع الكتب الستة ومسند أحمد بن حنبل وسنن البيهقي، ومعجم الطبراني، وضم إلى هذا القدر ألف جزء من الأجزاء الحديثية^(١).

أما الحافظ: فهو أعلامهم درجة وأرفعهم مقاماً، لأن من صفاته أن يكون عارفاً بسنن رسول الله ﷺ بصيراً بطرقها، مميزاً لأسانيدها، يحفظ منها ما أجمع أهل المعرفة على صحته، وما اختلفوا فيه للاجتهاد في حال نقلته، ويعرف القواعد التي وضعها علماء الجرح والتعديل ونقاد الحديث للفرق بين درجات الرواة ومدلول هذه الاصطلاحات والفرق بين كل مدلول وآخر بالنسبة لجميع هذه الاصطلاحات كقولهم: فلان حجة، وفلان ثقة ومقبول، ووسط ولا بأس به وصدوق، وصالح، وشيخ، ولين وضعيف ومتروك، وذهب الحديث إلخ.. كما يميز بين الروايات بتغاير العبارات نحو عن فلان وأن فلاناً قال إلخ.

وأهم هذه الصفات أن يتوسع الحافظ في أسماء الرجال حتى يعرف شيوخه وشيوخ شيوخه طبقة بعد طبقة بحيث يكون ما يعرفه عن كل طبقة أكثر مما يجهله^(٢) ويضيف كثير من نقاد الحديث أن الذين يجوز تسميتهم (بالحفاظ) قليلون

(١) راجع أيضاً الطراز الحديث للجزاوي ص ٨

(٢) المرجع السابق

فى كل زمان ومكان، وربما يتعذر وجودهم بما يشترط لهم من نادر الصفات وسعة العلم^(١).

رواية الحديث بين اللفظ والمعنى:

فى بادئ الأمر كان الرواة يتشددون فى الرواية باللفظ والنص وبخاصة الحفاظ منهم، فقد كانوا لا يتساهلون حتى بالواو والفاء ويرون أن على المؤدى أن يروى ما تحمله باللفظ الذى تلقاه من شيخه دون تغيير ولا حذف ولا زيادة لما روى عن النبى ﷺ أنه قال: «نضر الله امرءً سمع حديثاً فأذاه كما سمعه فرب مبلغ أوعى من سامع»^(٢). وقد روى أن النبى ﷺ علم البراء بن عازب دعاء ولما أعاده البراء على النبى ﷺ أوردته كما تعلمه من النبى ﷺ إلا أنه أتى بكلمة (ورسولك) بدلا من (نبيك) فنبهه النبى ﷺ واضعا يده على صدره (ونبيك)^(٣).

وقد تمسك بعض الصحابة بناء على هذا الحديث السابق بوجوب رواية الحديث باللفظ والحرف ومن هؤلاء ابن عمر رضى الله عنه، فقد قال عبيد بن عمير راوياً عن النبى ﷺ «مثل المنافق كمثل الشاة الرابضة بين الغنمين»، فقال ابن عمر: ويلكم، لا تكذبوا على رسول الله، إنما قال ﷺ (مثل المنافق كمثل الشاة العائرة بين الغنمين) كما سمع ابن عمر رجلا يحدث بحديث أركان الإسلام الخمسة ويقدم بعضها على بعض فقال له ابن عمر: اجعل صيام رمضان آخرهن كما سمعت من فى رسول الله ﷺ^(٤).

وفى عصر التابعين وأتباع التابعين كان كثير من الرواة يؤدى الحديث بلفظه ونصه وإن كان البعض منهم لا يرون بأسا بالرواية على المعنى، ومن هؤلاء الذين

(١) علوم الحديث ٧٥ - ٨٧.

(٢) الكفاية ١٧٣ والمرجع السابق ٨٠.

(٣) الكفاية ١٧٠ وعلوم الحديث ٨١.

(٤) علوم الحديث ٨١، ٨٢، والكفاية ١٧٦، وهدى السارى ٦/١.

يجيزون الرواية بالمعنى الحسن البصرى، والشعبي والشخصى^(١).

أما الذين كانوا يشتدّون فى الرواية حتى الحروف فقد صور لنا الأعشى سليمان بن مهران (١٤٨هـ) موقفهم هذا بقوله: «كان العلم عند أقوام كان أحدهم لأن يخر من السماء أحب إليه من أن يزيد فيه واوًا أو ألفًا أو دالا، وأن أحدهم اليوم يحلف على السمكة أنها سمينة، وإنها لمهزولة»^(٢).

شروط رواية الحديث بالمعنى:

وقد اشترط المجوزون فى الرواية بالمعنى شروطا فى الراوي منها:

(أ) علمه بقواعد اللغة العربية.

(ب) العلم بمذلولات الألفاظ ومقاصدها.

(ج) القدرة على أداء الحديث أداء خالياً من اللحن.

وقد وقف الإمام مالك رضى الله عنه من الرواية بالمعنى موقفاً وسطاً فأجازها فيما لم يرفع إلى رسول الله ﷺ، وتشدد فى منعها فى الأحاديث المرفوعة^(٣).

وقد أقر ابن الصلاح الرواية بالمعنى ورجح ذلك بالنسبة للجميع، ولكن مع توافر الشروط التى سبق ذكرها^(٤).

والرواية بالمعنى ينبغى أن تظل مقيدة ببعض العبارات الدالة على الحيلة والورع، فعلى راوى الحديث إذا شك فى لفظ من روايته أن يتبعه بقوله: (أو كما قال) أو (كما ورد).

(١) علوم الحديث ٨٢.

(٢) الكتابة ١٧٨ والرجع السابق.

(٣) علوم الحديث.

(٤) علوم الحديث ٨٥ والكفاية ١٧٩، والباحث الحديث ١٤٠ وما بعدها.

وأكثر الرواة يحرصون على أن يؤدوا الحديث تاما بجميع ألفاظه ويرون في ذلك ضرباً من العناية باللفظ النبوي إلا أن بعض العلماء يتساهلون في اختصار الحديث فيحذفون بعضه، ويقطعون، ويروونه تفاريق في مناسبات مختلفة، كما صنع البخاري في صحيحه ولم ير الأئمة في صنع البخاري موضعاً للنقد لأنهم لاحظوا أنه لا يتساهل في ذلك إلا إذا كان قد أورد الخبر تاماً في رواية أخرى . ولذلك لم يجوزوا اختصار الحديث إذا لم يروه تاماً من طريق أخرى لئلا يكون ذلك كتماناً لما يجب تبليغه^(١).

(١) علوم الحديث ٨٦ للدكتور الصالح، وعلوم الحديث لابن الصلاح ١٨٩ والباحث الحديث شرح اختصار علوم الحديث ص ١٤٢-١٤٤ .

المبحث الرابع

تحمل الحديث

تحمل الحديث والمراد به نقل الحديث أو أخذه عن الغير إنما يكون بعدة طرق أو وسائل حصرها بعض العلماء في ثمانى طرق هى: السماع والقراءة والإجازة، والمناولة، والمكاتبة، والإعلام، والوصية، والوجادة، وأعلى هذه الصور هو السماع^(١).

وتحمل الحديث لا يشترط فيه العدالة أو البلوغ أو الإسلام فى المتحمل عند التحمل، وإنما يشترط ذلك فقط عند الأداء أى الرواية، وعليه، فيصح تحمل الكافر، والصبى غير البالغ إذا كان مميزاً الحديث، ولكن لا تقبل منهم رواية ما تحملوه إلا بعد توفر شروط الرواية فيهم، وهى إسلام الكافر وبلوغ الصبى مع توفر شروط التحمل طبقاً لما وضعه العلماء^(٢).

السماع:

وهو القسم الأول أو الطريق الأول من طرق تحمل الحديث، وهو من أعلى طرق التحمل درجة، ويمكن معرفة هذه الطريقة بقول الراوى أو المحدث، سمعت، أو حدثنا أو حدثنى أو أخبرنا أو أخبرنى، وحدثنا وأخبرنا أعلى درجة فى الرواية من قول الراوى سمعت لأنه يكون هو المقصود بالرواية عند سماع الحديث^(٣).

يمكن تحقق هذه الطريقة وهى السماع بعد إطلاق الراوى أحد الالفاظ السابقة التى تدل على الرواية وهى حدثنا وأخبرنا وأنبأنا وسمعت وقال لنا، وذكر لنا فلان كذا. . . إما حفظاً من الذاكرة، وإما قراءة من كتاب بين يديه^(٤).

(١) علوم الحديث ص ٨٨ والباحث الحديث ص ١٠٩ وما بعدها، والطراز الحديث ص ٢٨.

(٢) الباحث الحديث ص ١٠٨

(٣) المرجع السابق ص ١١٠

(٤) الباحث الحديث ص ١٠٩ وما بعدها.

القراءة:

وهى الطريق الثانى من طرق تحمل الحديث عن الغير، والقراءة إنما تكون من الطالب حفظاً من الذاكرة على الشيخ أو من كتاب وقرها الشيخ.

وتسمى هذه الطريقة بالعرض أى عرض الرواية من المتحمل على المحدث المتحمل عنه لإقرارها بعد سماعها صحيحة مطابقة لما رواه وحدث به.

وطريقة العرض هذه جائزة وصحيحة عند جمهور علماء الحديث والرواية بها سائغة عند العلماء إلا نفر لا يعتد بخلافهم^(١).

وإذا أراد الشخص أن يروى الحديث الذى تحمله بهذه الطريقة فلا تكون روايته مقبولة إلا إذا قال عند تحديثه (قرأت) أو قرئ على فلان وأنا أسمع فأقر به أو أخبرنا أو حدثنا قرأه عليه. وهذا عند بعض العلماء.

منهم الإمام أحمد بن حنبل والنسائى وابن المبارك ويحيى بن معين وعليه فلا يسوغ عندهم عند تحمل الحديث قراءة أن يقول سمعت من فلان بدون إضافة قراءة^(٢).

أما مالك، والبخارى، ويحيى بن سعيد القطان، والزهري، وسفيان بن عيينه ومعظم الحجازيين والكوفيين، فقد جوزوا إطلاق الرواية حتى إن منهم من سوغ سمعت به قراءات^(٣). لأن أخبرنا وحدثنا وسمعت صيغاً اصطلاحية تفيد السماع عند الإطلاق^(٤).

(١) ومن هؤلاء وكيع ومحمد بن سلام وعبد الرحمن بن سلام. وانظر الباعث الحثيث الحاشية رقم (١) ص ١١٠.

(٢) المرجع السابق ص ١١١.

(٣) المرجع السابق والطرار الحديث ص ٢٨.

(٤) علوم الحديث ص ٩٥.

الإجازة:

والإجازة عبارة عن إذن الشيخ لتلميذه برواية مسموعاته أو مؤلفاته ولو لم يسمها منه أو يقرأها عليه. وقد أنكر ابن حزم هذه الطريقة من طرق الرواية واعتبرها بدعة غير جائزة وقد علل البعض هذا الإنكار بقوله (من قال لغيره أجزت لك أن تروى عنى ما لم تسمع) فكانه قال أجزت لك أن تكذب على^(١).

وجمهور العلماء على جواز الرواية إذا كان الراوى يحمل بطريق الإجازة وحملوا قول الماتنين وعللهم فى المنع على إجازة المجهول لأن إجازة المجهول لمجهول فاسدة اتفاقاً^(٢)

ومن الصور المقبولة فى الإجازة عند الجمهور من غير تردد إجازة كتاب معين أو كتب معينة لشخص معين أو أشخاص معينين، كأن يقول الشيخ: أجزت لك أو لكم أو لفلان رواية صحيح مسلم أو سنن أبى داود، أو الكتب الستة أو ما اشتملت عليه مدوناتى وهى كذا وكذا. . . بل توسع البعض حيث صحح الإجازة للشخص المعين برواية شىء مبهم غير معين عنه، كأن يقول الشيخ: أجزت لك أو لفلان جميع مسموعاتى أو مروياتى^(٣).

أنواع الإجازة:

والإجازة سبعة أضرب^(٤):

الأول: أن يجيز معينا بمعين كأجزتك البخارى مثلا والصحيح جواز الرواية بذلك والعمل بها.

الثانى: أن يجيز معينا فى غير معين كأجزتك جميع مسموعاتى والجمهور

(١) المرجع السابق نقلا عن التشريب ١٣١.

(٢) علوم الحديث ص ٩٦.

(٣) المرجع السابق والباحث الحديث ١١٩ وما بعدها.

(٤) انظر الطراز الحديث ص ٢٨ والمرجع السابق.

على جوار الرواية بذلك أيضاً.

الثالث: أن يجيز غير معين بصيغة العموم كأجزتك جميع المسلمين وفي الرواية بهذا النوع خلاف، فإن قيد بوصف كأجزتك طلبة العلم جازت الرواية.

الرابع: الإجازة لمعين بمجهول وهي باطلة.

الخامس: الإجازة لمعلوم كأجزتك من سيولد لفلان واختلف المتأخرون في صحة هذا النوع فإن عطفه على موجود كأجزتك فلانا ومن سيولد له جاز.

السادس: إجازة ما لم يتحمل المجيز بوجه ليرويه المجاز إذا تحمله المجيز، والصحيح منعه.

السابع: الإجازة بالمجاز كأجزتك مجاراتي والصحيح جواره.

وفي جميع الأحوال، فإن الأصل في الإجازة أن ينطق الشيخ بلفظها الصريح شفاهاً أمام تلميذه بأن يقول له أجزتك فإن أجازته كتابة من غير نطق لم يعتبر هذه الإجازة ولم تصح في نظر علماء الحديث المشددين وإن كان الراجح عند الجمهور هو مساواة الكتابة للنطق في هذا الموضوع^(١).

الطريق الرابع من طرق التحمل «المتأولة»:

والتأولة أن يعطى الشيخ تلميذه كتاباً أو حديثاً مكتوباً ليقوم بأدائه وروايته عنه وأعلى صور التأولة وأقواها أن يتناول الشيخ تلميذه الكتاب أو الحديث المكتوب ويقول له قد ملكتك إياه وأجزتك بروايته فخذ عني وأروه عني^(٢).

وهذه الصورة تسمى «الرواية بالتأولة مع الإجازة».

ومن صور التأولة أيضاً أن يقول الشيخ لتلميذه خذ هذا الكتاب فانسخه وراجع ثم رده إليّ وهذه الصورة تقارب الصورة السابقة.

(١) علوم الحديث ص ٩٦.

(٢) المرجع السابق ص ٩٧ والباحث الحديث ص ١٢٣.

ومن الصور أيضاً وإن كانت أقل مما قبلها شائناً أن يأتي التلميذ شيخه بكتاب من سماع شيخه فيأخذه منه ويتأمله ثم يقول له (ارو هذا عنى).

وأقل صور المناولة وأضعفها وأدناها: أن يأتي التلميذ شيخه بكتاب يلتمس منه أن يناوله إياه فيجيبه الشيخ إلى رغبته دون أن ينظر فى الكتاب أو يراجعه أو يقابله^(١).

المكاتبة:

وهى إحدى طرق تحمل الحديث، وصورتها أن يكتب الشيخ إلى تلميذه بشيء من حديثه، فإن أذن له فى رواية المكتوب عنه، فهو كالمناولة المقرونة بالإجازة، وهذه الصورة لا خلاف عليها عند جمهور العلماء، فإذا لم يكن مع الكتاب المرسل إلى التلميذ إذن من الشيخ بإجازة الرواية وقبولها فخلافاً لبعض جوزها وصحح الرواية وهم الجمهور من علماء الحديث وبعض الفقهاء وأهل الأصول ومنهم أيوب، ومنصور، والليث بن سعد، وغير واحد من الفقهاء الشافعية^(٢).

الطريق السادس من طرق التحمل «الإعلام»:

والإعلام هو عبارة عن إعلام الشيخ لتلميذه بأن هذا الكتاب أو الحديث الذى يروى به أو يحدث إنما أخذه سماعاً من (فلان) من غير تصريح لهذا التلميذ بالحديث أو الرواية عنه فيما حدث به الشيخ. والجمهور على صحة هذا الطريق وقبوله فى رواية الحديث ما دامت الثقة بالشيخ متوفرة لأن هذه الثقة تمتعه من أن يعلم تلميذه بما ليس من مروياته وكأنه بمجرد إعلامه إياه بما صح من سماعه يومئى إلى رضاه عن تحمله وأدائه فأصبحت بذلك الرواية مفهومة ضمناً وإن لم يذكرها

(١) المراجع السابقة.

(٢) الباعث الخثيث ص ١٢٥ والطراز الحديث ص ٢٩ وعلوم الحديث ص ٩٩ وتيسير مصطلح الحديث لعمود الطعان ص ١٦٢.

الشيخ صراحة ومن هؤلاء المجوزين ابن جريج وابن الصباغ وبعض الظاهرية^(١).

فإن صرح الشيخ مع الإعلام بالمنع من الإجازة ففي صحة الرواية وقبولها خلاف صحيحها البعض ومنعها آخرون، وقد رجح صاحب علوم الحديث جواز الرواية وصحتها استناداً إلى ما قاله واستدل به بعض الظاهرية^(٢).

الطريق السابع الوصية:

وصورة التحمل بها هي: أن يصرح الشيخ عند سفره أو على فراش موته بأنه يوصي لفلان بكتاب معين كان يرويه الشيخ.

وفى هذه الطريقة خلاف بين الجواز والمنع والذي رجحه ابن الصلاح وهو من علماء الحديث ومصطلحه منع الرواية بهذا الطريق بل شدد النكير على المجوزين لها العاملين بها.

وقد جوز العمل بها بعض السلف حيث أجازوا للشخص الموصى له رواية ذلك الكتاب عن الموصى لأنهم رأوا في هذه الوصية شبهة من الإعلام وضرباً من المناولة فكان الشيخ بوصيته هذه قد ناول تلميذه شيئاً معيناً وأعلمه بأنه من مروياته غير أن الفاظه لم تكن واضحة في ذلك^(٣).

الطريق الثامن الوجادة:

وهي أن يجد أحاديث بخط راو لها غير معاصراً له ولكن لم يسمع منه تلك الأحاديث التي وجدها، أو سمع منه غير الذي وجد، وكيفية الرواية بهذه الطريقة هو أن يقول الراوي وجدت بخط فلان كذا^(٤).

(١) علوم الحديث ص ٩٩، ١٠٠ والباحث الحديث ١٢٦.

(٢) انظر الدكتور صبحي الصالح وعلوم الحديث ص ١٠٠ والتدريب ١٤٨ واختصار علوم الحديث ص ١٤٠.

(٣) راجع الباحث الحديث ص ١٢٦ وعلوم الحديث ص ١٠٠ والطرار الحديث ص ٢٩ وتيسير مصطلح الحديث ص ١٦٣.

(٤) الطراز الحديث وتيسير علوم الحديث لمحمد نجيب الطيبي ص ١١٤.

وشرط الوجدادة هو ثقة الواجد من نسبة الحديث الموجود المكتوب إلى من يروى عنه، إما لمعرفة خطه لتعوده عليه أثناء مقابله أو لغلبة الظن من صحة نسبة الكلام إلى قائله كما هو الحال الآن بالنسبة للكتب المطبوعة المنسوبة إلى مؤلفيها وكذا المخطوطة إذا غلب على الظن ذلك^(١). والرواية بهذا الطريق جوزها البعض ومنعها الآخرون وهو الراجح عند السلف بل إنهم اعتبروا ذلك من باب المنقطع الذي فيه شائبة الاتصال^(٢).

والذين جوزوها قالوا للراوى أن يحدث على سبيل الحكاية فيقول: وجدت بخط فلان، ومسنده، وهذا موجود في مسند الإمام أحمد بن حنبل بكثرة يقول ابنه عبد الله (وجدت بخط أبي: حدثنا فلان) ويسوق الحديث.

والوجدادة حين تفهم على وجهها الصحيح - لا يجوز التشكك بقيمتها كصورة من صور التحمل، فجميع ما نقله اليوم من كتب الحديث الصحيحة ضرب من الوجدادة لأن حفاظ الحديث عن طريق التلقين والسمع أصبحوا نادرين جدا في حياتنا الإسلامية المعاصرة بعد أن انتشرت الطباعة وأضحى الرجوع إلى أمهات الكتب سهلا ميسرا.

وقد جزم ابن الصلاح بصحة من ذهب إلى وجوب العمل بالوجدادة لأنه لو توقف العمل فيها على الرواية لأفسد باب العمل بالمنقول، لتعذر شرط الرواية فيها^(٣).

وتشدد السلف من علماء الحديث في صور التحمل وأدائه كالوجدادة، والوصية والإعلام كان له في نظرهم ما يسوغه في حياتهم وظروفهم، فقد كان الحديث شغلهم الشاغل، وكانوا أشد منا حاجة إلى حفظه وروايته لضعف وسائل

(١) راجع علوم الحديث ص ١٠٢.

(٢) الطراز الحديث ص ٢٩، وتبسيط علوم الحديث ص ١١٥.

(٣) ابن الصلاح وعلوم الحديث ١٢٩ والدكتور صبحي الصالح وعلوم الحديث ص ١٠٢.

التدوين والكتابة لديهم، ونحن نجد لزاما علينا أن ننشط في حفظ الحديث والتدقيق في طرق تحمله ورواته ولكن تيسير الطباعة الآن قد خفف عنا فيما يتعلق بالعبء الذى ينوط به كاهلنا وهو حفظ الحديث وصونه في كتاب مطبوع منسوب إلى مؤلفه ويحقق الغرض المنشود وهو حفظ السنة وإمكان الرواية والنقل حسبما هو مدون أو مكتوب^(١) وهذا هو المطلوب.

(١) راجع علوم الحديث للذكرى الصالحى ص ١٠٢ وما بعدها والباحث الحديث ١٢٨ وما بعدها.

المبحث الخامس

أقسام الحديث

الحديث من حيث ذاته قسمان فقط نظراً إلى ما يحدث به المتحدث من كلام ينسب إلى النبي ﷺ، لأن هذه النسبة تحمل الصدق والكذب، فإن صدقت ثبت صحتها، وإن ثبت كذبها كان الحديث غير صحيح لأنه مكذوب ومختلق على النبي ﷺ وضمعه الوضاعون الكذابون لأسباب تحقق أغراضهم المختلفة من هذا الوضع دينياً أو دنيوياً^(١).

ولكن نظراً إلى أن الحديث الصحيح قد تتفاوت درجة قبوله عند الناس الأخذين المتحملين طبقاً لما وضع من شروط وقواعد تحقق صدق الحديث وصحته في نظر العلماء، وهذه القواعد والشروط تختلف من شخص إلى شخص حسبما يرى هو من وجهة نظره صدق حسه واطمئنانه قلبه إلى صحة الحديث، فقد قسم الحديث الصحيح عند معظم أهل الحديث ورجاله إلى قسمين هما: الحديث الصحيح والحديث الحسن والأول هو ما نال كل صفات القبول وأعلىها في نظر جميع علماء «الحديث»، والثاني: ما اشتملت على صفات القبول بين ما هو متفق عليه وما هو مختلف فيه بما يجعله أقل درجة من سابقه وإن كانت هذه الصفات تؤهله عند الجميع للأخذ والقبول لحسنه. وبناء على ما سبق فقد قسم معظم أهل الحديث بالنظر إلى المتن والإسناد معاً أقساماً ثلاثة: صحيحاً، وحسناً، وضعيفاً. ويدخل تحت كل قسم من هذه الأقسام أنواع كثيرة من حيث مراتب كل قسم بحسب القوة والضعف بالنظر إلى المتن والإسناد معاً.

أقسام الحديث في نظر علماء المصطلح:

وقد قسم الحديث علماء المصطلح باعتبار أحوال الرواة وصفاتهم وأحوال
(١) راجع أسباب وضع الحديث فيما سبق عند الكلام من شيوخ رواية الحديث والظاهرة التي صاحبها.
وتبسيط علوم الحديث ص ٧ وما بعدها.

المتون وصفاتها إلى أنواع كثيرة أوصلها بعضهم إلى مائة وبعضهم إلى مالا يحصى إذ لا تنحصر في نظر هذا البعض أحوال الرواة وصفاتهم وأحوال متون الحديث وصفاتها^(١).

وبعضهم حصرها كالنوى وابن الصلاح في كتابه علوم الحديث في خمس وستين نوعاً. وبعضهم كالشيخ الجيزاوى حصرها في ستة وثلاثين نوعاً نظراً إلى كثرة الاستعمال^(٢).

وعلى كل حال، فإن اختلاف التقسيمات ومقدارها لا يضر في شيء على الإطلاق من حيث القلة أو الكثرة لأن ذلك راجع إلى اصطلاح العلماء ولكل فريق نظره ورأيه واصطلاحه في التقسيم والعدد والتنوع ولا مشاحة لأحد في هذا الاصطلاح.

وقد أخذ الدكتور صبحي الصالح عند تقسيم الحديث بمنهج جديد حسن نراه محققاً لغاية الباحث في هذا المجال من غير لبس أو توهان^(٣). ولهذا، فستتبع نفس المنهج تيسيراً على الطالب والباحث معاً.

وأقسام الحديث التي مستناول الكلام عنها هي: قسم الصحيح، وقسم الحسن، وقسم الضعيف، والقسم المشترك بين الصحيح والحسن والضعيف.

(١) انظر علوم الحديث ص ١٤٣. والباحث الحديث ص ٢٠ وما بعدها.

(٢) الطراز الحديث ص ١١، وعلوم الحديث ص ١٤٢ وما بعدها.

(٣) انظر علوم الحديث له ص ١٤١ - ٢٨٨.

القسم الأول

الصحيح

تعريف الصحيح:

الحديث الصحيح هو الحديث المسند الذي اتصل إسناده بنقل العدل الضابط إلى متناه من غير شذوذ ولا تعليل بعلّة قادحة^(١).

والمراد بالعدل عدل الراوى وهو المسلم البالغ العاقل السالم من ارتكاب كبيرة أو إصرار على صغيرة وما يخل بالمروءة^(٢).

والمراد بالضابط، الضابط صدراً، بأن يثبت ما سمعه فى ذهنه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء، أو كتاباً، بأن يصونه عنده منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدى منه.

بم تثبت العدالة؟ وتثبت العدالة بالاستفاضة والشهرة كعدالة مالك والشافعى والأوزاعى، أو بتنصيب عالِم عدل عليها لأنه على الأصح يكفى فى التعديل والتجريح عدل واحد وإن كان يشترط فى التجريح ذكر السبب ولا يشترط ذلك فى العدالة.

بم يعرف الضبط: ويعرف ضبط الراوى بموافقته فى روايته رواية علماء الحديث الثقة المتقين غالباً ولو من حيث المعنى. ولا تضر مخالفته النادرة، فإن كثرت اختل ضبطه ولا يحتج بحديثه.

بم يعرف الشذوذ فى الرواية:

ويعرف شذوذ الحديث من الراوى بمخالفة حديثه الذى يرويه حديث الراوى

(١) الباحث الحديث ٢١ للطراز الحديث ١١، وعلوم الحديث ١٤٥ وتبسيط علوم الحديث ص ٨.

(٢) الطراز الحديث ١١.

الثقة الذى هو أرجح منه، أو بتفرد الراوي غير الثقة بروايته لهذا الحديث لأن تفرد الثقة بالحديث لا ينافي صحته ولا يعتبر طعنا فى روايته عند الجميع من علماء الحديث، وعليه فقد أدخل بعض العلماء الحديث الشاذ ضمن الحديث المنكر الضعيف^(١).

العلة القادحة:

مفهوم العلة القادحة فى الرواية هى ما تعرض للحديث الصحيح بحسب الظاهر عند التأمل فى طرق الحديث كأن يكون معروفا عن صحابى ويروى عن غيره وكأن يكون مرسلا أو منقطعا، أو موقوفا فيروى متصلا.

والعلة قد تكون فى المتن، وقد تكون فى الإسناد^(٢)، والصحيح إسنادا هو الذى اتصل بإسناده برواية الثقة الضابطين ويجب أن يلاحظ أنه لا تلام بين صحة الحديث وصحة الإسناد، فقد يصح الإسناد لاستجماع شروطه من الاتصال والعدالة والضبط ولا يصح المتن لشذوذ أو علة، وقد لا يصح السند ويصح المتن لوجوده من طرق أخرى متعددة فى الرواية.

أقسام الصحيح^(٣):

الحديث الصحيح فى نظر علماء الحديث ينقسم إلى قسمين رئيسيين هما: الصحيح لذاته، والصحيح لغيره. أما الصحيح لذاته فهو الذى سبق تعريفه والكلام عنه منذ قليل. وأما الصحيح لغيره فهو الحسن. وسيأتى الكلام عنه فى القسم الثانى من أقسام الحديث.

(١) راجع المرجع السابق ص ١٢ ومصطلح الحديث للمرحوم الأستاذ إبراهيم الشهارى ص ١٦.

(٢) إذا كانت العلة فى الإسناد سعى الحديث فعلا وسيأتى بيانه فيما بعد.

(٣) انظر الشيخ الشهارى المرجع السابق ص ١٤.

أنواع الصحيح:

والحديث الصحيح يشمل المرفوع، كما يشمل الموقوف الصحيح والمرفوع هو ما أضيف إلى النبي ﷺ خاصة قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو وصفاً، كقول الراوى: قال النبي ﷺ كذا أو فعل كذا.. أو أقر كذا، أو أنه ﷺ كان يتصف بكذا^(١).

أما الموقوف: فهو الحديث المختص به الصحابى والمنسوب إليه سواء كان ذلك قولاً أو فعلاً أو تقريراً من غير إضافة إلى النبي ﷺ أو إلى تابعى^(٢)، كان يقول الراوى قال عمر بن الخطاب كذا، أو فعل على بن أبى طالب كذا، أو فعل كذا أمام الصحابى فلان فأقره ولم ينكره^(٣).

ونحن حينما نحكم على الموقوف بالصحة إذا توفرت شروطها نعلم أننا إنما نصصح حديث الصحابى لا حديث رسول الله ﷺ.

ووصف الصحة كما يطلق على ما نسب إلى النبي ﷺ، يطلق أيضاً على ما نسب إلى الصحابى. فقد يكذب الحديث على الصحابى كما يكذب على النبي ﷺ ووصفنا للحديث (الموقوف) بالصحة لا يعنى وجوب عملنا به، وإنما نبيح العمل بما يثبت منه أنه لا مجال للرأى والاجتهاد فيه عند بعض العلماء لأن الصحابى فى مثل ذلك لا يقول ولا يفعل ولا يقرأ إلا ما قد تحققه بنفسه عن النبي ﷺ كقول الصحابى عبد الله بن مسعود رضى الله عنه: من أتى عرافاً أو كاهناً فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ وقوله لمن خرج من المسجد والمؤذن يؤذن (أما هذا فقد عصى أبى القاسم ﷺ).

فمثل هذا حديث موقوف، ويجوز لنا العمل به إذا ثبت لنا صحة الحديث

(١) راجع الباحث الحديث ٤٥.

(٢) إذا أضيف الحديث إلى التابعى فهو المقطوع..

(٣) المرجع السابق وعلوم الحديث ص ٢٠٨.

ولم يكن ضعيفا أو مقطوعا^(١) كما في أحاديث كعب الأحبار وابن سلام وابن عمرو بن العاص، لأنهم من الصحابة الذين اشتهروا برواية الإسرائيليات والأقاصيص، ولا سيما ما يتعلق منها بأشراط الساعة وفتن آخر الزمان وأغلب الأحاديث التي تشتمل على مثل هذه الأخبار ضعيفة إن لم تكن موضوعة والتضعيف لم يرجع إلى الوقف وإنما ذلك راجع إلى شذوذ أو علة أو اضطراب في مثل هذه الأحاديث^(٢).

وتفسير الصحابي لحديث النبي ﷺ سواء كان ذلك يتعلق بالقول أو الفعل أو التقرير إنما هو من باب الحديث الموقوف على الراجح عند المحققين من علماء الحديث وليس من باب المرفوع كما قال البعض لأنه لو كان من باب المرفوع المتصل بالنبي لما اختلف الصحابة والحديث واحد عندهم ولكن ثبت الاختلاف بينهم في كثير من الأحكام وهذا الخلاف منسوب إليهم بلا جدال بل ثبت أن الكثير منهم كان يصرح بأن ما أضيف إلى حديث النبي ﷺ إنما هو من قوله ومن اجتهاده^(٣).

مراتب الحديث الصحيح^(٤):

١- المتواتر:

وهو الحديث الصحيح الذي يرويه جمع يحيل العقل تواطؤهم على الكذب عن جمع مثلهم في أول السند وآخره ولا يشترط فيه عدد معين على الأرجح كما قال ابن حجر ولا عدالة جميع الرواة لأن تحقق التواتر يغني عن شرط العدالة، وقد اشترطت عدالة الراوي لتحقيق الصدق وعدم الكذب في الحديث، وقد قلنا

(١) علوم الحديث ص ٢٠٨ وما بعدها.

(٢) المرجع السابق ص ٢٠٩.

(٣) الطراز الحديث ص ١٦ والمرجع السابق.

(٤) راجع الشهاري ص ١٧ وما بعدها.

بأن التواتر لا يتحقق إلا إذا كان الجمع المميز يحيل العقل تواطؤهم على الكذب في الحديث.

وينقسم التواتر إلى لفظي ومعنوي:

فالتواتر اللفظي: هو الذى رواه الجمع المذكور فى أول السند ووسطه وآخره بلفظ واحد وصورة واحدة وهو عزيز جدا بل لا يكاد يوجد كما قال ابن الصلاح والأكثر، على أنه باشتراط المطابقة اللفظية من كل وجه يستحيل وجوده فى غير القرآن الكريم.

ولكن بعض العلماء يؤكدون أن فى الحديث النبوى نفسه غير قليل من التواتر اللفظي ويستدلون على ذلك بكثير من الأمثلة ومنها حديث انشقاق القمر، وحديث من كذب على متعمدا وحديث الشفاعة وأئین الجذع، والمسح على الخفين والإسراء والمعراج، ونبع الماء من أصابعه ﷺ، ورد عين قتاده، وإطعام الجيش الكثير من الزاد القليل، وحديث خذوا عنى مناسككم، وحديث صلوا كما رأيتمونى أصلى وغير ذلك ومن علماء الحديث المشهورين الذين ذهبوا إلى هذا الرأي الإمام السيوطى، والقاضى عياض والحافظ ابن حجر.

والتواتر المعنوي: هو الذى لا يشترط فى روايته المطابقة اللفظية، وإنما يكتفى فيه بأداء المعنى ولو اختلفت رواياته عن الجمع الذى يحيل العقل والعادة تواطؤهم على الكذب، وهذا القسم كثير جدا ومجمع على تحققه ووجوده عند علماء الحديث وغيرهم.

ومن أمثلة التواتر المعنوي: أحاديث رفع اليدين فى الدعاء، فقد روى عنه ﷺ نحو مائة حديث فيه رفع يديه فى الدعاء، وقد جمعها السيوطى فى جزء لكنها فى قضايا مختلفة لم تتواتر كل قضية منها على حدة وذلك القدر المشترك فيها جميعاً وهو الرفع عند الدعاء تواتر اعتبار المجموع.

ولا خلاف بين المحدثين فى أن كلا من المتواتر اللفظى والمعنوى يوجب العلم القطعى اليقينى، كما يجب العمل بما يوجبه من أحكام تشريعية عند الفقهاء بلا نزاع.

٢ - الأحادى:

والحديث الأحادى عند علماء الحديث هو ما تفرد بروايته عن النبى ﷺ العدل الواحد سواء بقى هكذا متفرداً فى الرواية يعنى يأخذه عدل عن عدل حتى المحدث أو يشتهر بعد ذلك أو يصحح غريباً أو عزيزاً. لأن كل ذلك أوصاف اصطلاحية عند العلماء تطلق على حديث الأحاد.

ويشتهر الأحادى ويسمى حديثاً مشهوراً فى أى طبقة من طبقاته بعد النبى ﷺ وسواء كانت هذه الطبقة من الصحابة أو من التابعين أو من بعدهم، فكل حديث اشتركت فى روايته عن الشيخ جماعة سمي مشهوراً لأنه قد ذاع وانتشر برواية الجماعة له بعد أن كانت روايته مقتصرة على راو واحد فقط، يأخذ عن غيره وهو واحد أيضاً بدون مشاركة معهم من غيرهم فى نفس الرواية.

والحديث المشهور إذا فاضت شهرته وذاعت بين الناس فلا مانع من دخوله ضمن قسم الحديث المتواتر معنى كما فى حديث إنما الأعمال بالنيات فمع أن هذا الحديث أحادى الأصل على الراجح لأن عمر رضى الله عنه هو الذى تفرد بروايته عن النبى ﷺ، ولم يروه عن عمر إلا علقمة، ولم يروه عن علقمة إلا محمد بن إبراهيم التيمى، ولم يروه عن التيمى إلا يحيى بن سعيد الأنصارى ثم رواه عن سعيد الأنصارى جمع من الرواة، فصارت له الشهرة ونال ذيوغاً بين الناس^(١).

والحديث الغريب الصحيح هو: الذى تفرد بروايته واحد ثقة ولم يعرف الحديث من جهة أخرى، حيث اقتصرت رواية الحديث عليه فقط ولم تشتهر بين الناس عند أحد غيره. ومن هنا، كان وجه الغرابة فى علماء الحديث ونقاده.

وغرابة الحديث قد تكون فى المتن، وقد تكون فى السند، فتكون فى المتن إذا تفرد بها الواحد العدل، وتكون فى السند إذا تفرد الراوى بسند لروايته لا يشاركه

(١) الطراز الحديث ص ٢٣.

فيه غيره وإن اتفق مع الآخرين فى متن الحديث^(١).

وقد ثار الخلاف بين العلماء بالنسبة للحديث الأحادى الصحيح هل يفيد القطع من جهة العلم كما هو الحال بالنسبة للمتواتر، أو يفيد الظن من جهة العلم لأنه ظنى الثبوت وعليه، فإنه لا يقوى على معارضة المتواتر ولا يحتاج به فى مواجهته عند التعارض الإمام النووى على رأى الأخير لأنه فى نظره ظنى الثبوت وما كان ظنى الثبوت لا يقوى على معارضة قطعى الثبوت.

وأكثر علماء الحديث وأهله على رأى الأول وهو أن الأحادى الصحيح يفيد العلم القطعى اليقضى كما هو شأن المتواتر لأن التأكد من صحة الحديث هو الذى يلزم العمل بمقتضاه، وهذا يستوى فيه التواتر والأحاد وعند هذه الأثرية يقطعون بالأحادى الذى أخرجه البخارى ومسلم ولكن البعض الآخر لا يرى فرقا بين البخارى ومسلم ويرون ما أخرجه غيرهما صحيحا وهذا ما ذهب إليه ابن حزم حيث قال: إن خبر الواحد العدل عن مثله إلى رسول الله ﷺ يوجب العلم والعمل معا ورأيه وما ذهب إليه هو الراجح والموافق للصواب لأنه لا فرق بين رآه ورآه ما دامت مروياته صحيحة عن النبى ﷺ^(٢)، واعلم أن الحديث الصحيح تتفاوت مراتبه بحسب تفاوت ضبط رواته وتحريمهم وعدالتهم متنا وإسنادا. ولذا، فقد قسم الإمام النووى الصحيح إلى مراتب سبع، الأولى: وهى أعلاها متنا، ما اتفق عليه البخارى ومسلم، ثم الثانية: وهو ما انفرد به البخارى، ثم الثالثة: وهو ما انفرد به مسلم، ثم الرابعة: وهو ما كان على شرطهما وإن لم يخرججا، ثم الخامسة: وهو ما كان على شرط البخارى، ثم السادسة: وهو ما كان على شرط مسلم، ثم السابعة والأخيرة: فى مراتب الرواية، وهو ما صححه غير البخارى ومسلم من أئمة الحديث. وأعلى الأحاديث إسنادا ما قال هذه بعد الأئمة لأنه

(١) المرجع السابق ٣٤ والباحث الحثيث ١٦٦ وما بعدها.

(٢) راجع علوم الحديث ١٤٥-١٥٥ ومصطلح الحديث للشهارى ص ١٧.

أصح الأسانيد كقول البخارى (أصح الأسانيد ما رواه مالك عن نافع عن ابن عمر ، وهو المعروف بسلسلة الذهب وتتفاوت كذلك رتب الصحيح بتفاوت الأمصار التى روته . ويوشك أكثر العلماء أن يعزموا بأن أصح الأحاديث ما رواه أهل المدينة ثم أهل البصرة ثم أهل الشام^(١))

أول من صنف فى الصحيح من الأحاديث:

ويعتبر الإمام البخارى رضى الله عنه هو أول من صنف فى (الصحيح المجرد) الذى يخلو من الإرسال والانقطاع والبلاغات . أما التعليقات التى أدخلها فى صحيحه ، فما أوردها إلا استئناساً واستشهاداً ، فذكرها فيه لا تخرجه عن كونه أجود الصحيح ، ثم تلا البخارى تلميذه الإمام مسلم ، ثم أبو داود والترمذى والنسائى بلا خلاف بين العلماء فى تصحيح كتبهم المنسوبة إليهم . ويزاد على هذه الكتب الصحاح الخمسة الكتاب السادس فى الترتيب لابن ماجة على خلاف بين العلماء فى الترتيب بينه وبين موطأ الإمام مالك كما قال ابن الأثير أو بينه وبين مسند الدارقطنى كما قال ابن حجر العسقلاني فإذا عبر بالكتب الصحاح الستة فالمراد الخمسة الأول ثم السادس على الخلاف الذى مر .

وإذا عبر بالكتب الخمسة فالتعبير صحيح لأنها التى حصل عليها اتفاق العلماء ، فإذا قرأنا فى بعض الأحاديث مثل هذه العبارة (رواه الخمسة) فمعنى ذلك أن البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى قد اتفقوا جميعاً على رواية الحديث .

وعبارة (الصحيحين) تطلق على كتابى البخارى ومسلم ، ويقال فى الحديث الذى رواه (رواه الشيخان) ، أو متفق عليه وإنما سميت الكتب الستة بالصحاح على سبيل التغليب فقط ، لأن كتب الصحاح المتفق عليها هى البخارى ومسلم

(١) المرجع السابق ص ١٥٤ والطراز الحديث ١٣ ، والباحث الحديث ٣٣ وما بعدها

وأما الباقي فهي دونها وأقل منها دقة وضبطاً^(١).

ولكل من أصحاب الكتب الستة ميزة يعرف بها، فمن أراد التفقه فعليه بصحيح البخارى، ومن أراد قلة التعليقات فعليه بصحيح مسلم، ومن رغب فى زيادة معلوماته فى فن التحديث فعليه بجامع الترمذى، ومن قصد إلى حصر أحاديث الأحكام فليقتبه لدى أبى داود فى سننه، ومن كان يعنيه حسن التوثيق فى الفقه فعليه بابن ماجه، وأما النسائى فقد توافرت له أكثر هذه المزايا^(٢).

وصحيح البخارى أرجح من صحيح مسلم، لأن البخارى اشترط فى إخراج الحديث شرطين، أحدهما: معاصرة الراوى، والثانى: ثبوت سماعه، بينما اكتفى مسلم بمجرد شرط المعاصرة.

وأحاديث البخارى بلا تكرار (٢٦٠٢) ومع التكرار والتعليقات (٩٠٨٢). وأما ما فى صحيح مسلم بلا تكرار فيبلغ نحو أربعة آلاف حديث^(٣).

وفى كل من الصحيحين نجد الإشارة إلى (حدثنا) بهذه العبارة (ثنا) وإلى أخبرنا (نا) ويكثر فى صحيح مسلم خاصة حرف (ح) رمزا إلى التحول من إسناد إلى إسناد إذا كان للحديث إسنادان أو أكثر، ولذا، فعلى القارئ إذا انتهى إليها أن يقول (ح) ثم يستمر فى قراءة ما بعدها.

والبخارى ومسلم لم يلتزما بإخراج جميع ما يحكم بصحته لأنه قد فاتهما عدد قليل من الأحاديث اعترف بصحتها ولم ترد فى كتبهما وإنما وردت فى كتب غيرهما.

(١) علوم الحديث ١١٧ وما بعدها. ومصطلح الحديث للشهاوى ص ١٧.

(٢) علوم الحديث ١١٩.

(٣) المرجع السابق ص ١٢٠ ومقدمة فتح البارى لابن حجر ١/ ٤٧٠ وما بعدها واختصار علوم الحديث لابن كثير ص ٢٥.

وموطاً للإمام مالك على القول بأنه سادس الكتب الستة يلى الصحيحين فى الرتبة وعلى الرأى الآخر الذى يعتبر سنن ابن ماجة سادس الكتب الستة لا يعد موطاً مالك من كتب الصحاح لأن فيه كثيراً من المراسيل من ناحية، وكثيراً من آراء الفقهاء من ناحية ثانية، ولأنه إلى كتب الفقه أقرب^(١).

كتب جوامع الحديث:

وهى التى اصطلح العلماء على أنها تشتمل على جميع أبواب الحديث الثمانية وهى: العقائد، والأحكام، والرفاق، وآداب الطعام والشراب، والتفسير والسير، والسفر والقيام والعقود (الشمال) والفتن، والمناقب والمثالب. ومن الكتب التى اشتملت عليها جميعاً جامع البخارى وجامع الترمذى.

كتب المسانيد:

وكتب المسانيد هى التى ذكرت فيها الأحاديث على أسماء الصحابة حسب السوابق الإسلامية أو تبعاً للأنسب، ومن هذه الكتب مسند أبى داود الطيالسى المتوفى سنة (٢٠٤ هـ) الذى يعتبر أول من ألف فى المسانيد ومسند الإمام أحمد بن حنبل المتوفى سنة (٢٤١ هـ)، ومسند ابن خالدة المتوفى سنة (٢٩٦ هـ) ويعتبر مسند الإمام أحمد أوفى تلك المسانيد وأوسعها وفى هذا المسند أحاديث صحيحة كثيرة لم تخرج فى الكتب الستة وقد جمع كتاب مسند أحمد من ضمن أكثر من سبعمائة ألف وخمسين حديثاً كما قال صاحبه وقال فما اختلف فيه المسلمون من حديث رسول الله ﷺ فأرجوا إليه فإن وجدتموه فيه وإلا فليس - بحجة^(٢).

(١) الباعث الحديث ٣٠، وعلوم الحديث ١٢٢.

(٢) علوم الحديث ١٢٣ وما بعدها والباعث الحديث ص ٢٧.

كتب المعاجم:

ومعاجم الحديث هي الكتب التي تجمع فيها الأحاديث على أسماء الشيوخ أو البلدان أو القبائل مرتبة على حروف المعجم وأشهر المعاجم هي معجم الطبراني الكبير والمتوسط، والصغير^(١).

كتب المستدرکات:

وهي الكتب التي استدرک فيه المؤلف ما فات في كتابه من الأحاديث على شرطه. وأشهرها مستدرک الحاكم النيسابوري على الصحيحين غير أن الحاكم ألزم الشيخين بإخراج أحاديث لا تلزمهما لضعف رواتهما عندهما ولهذا فقد جاء في مستدرک الحاكم ما ليس بصحيح من الأحاديث لظنه بصحتها على شرط الشيخين وفي كثير مما صححه على هذا الأساس مقال^(٢).

كتب المستخرجات:

وموضوع المستخرج أن يأتي المصنف إلى الكتاب فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه، من غير طريق صاحب الكتاب فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه ومن ذلك مستخرج أبي بكر الإسماعيلي على البخاري، ومستخرج أبي عوانة على مسلم، ومستخرج أبي على الطوسي على الترمذي، ومستخرج محمد بن عبد الملك بن أيمن على سنن أبي داود ومستخرج أبي نعيم الأصبهاني وغيرهم كمستخرج ابن خزيمة وابن البثني اللذين هما خير من المستدرک بكثير وأنظف أسانيد ومتونًا كما قال ابن كثير^(٣).

(١) المرجع السابق ص ١٢٤.

(٢) راجع تدريب الراوي ص ١٠٠ والمرجع السابق ص ١٢٥.

(٣) انظر الباحث الحديث ص ٢٧.

أجزاء الحديث:

وكتب الأجزاء عند علماء الحديث هي عبارة عن تأليف الأحاديث المروية عن رجل واحد من الصحابة أو من بعدهم، كجزء أبي بكر، أو الأحاديث المتعلقة بمطلب من المطالب، كجزء قيام الليل للمروزي، وجزء صلاة الضحى للسيوطي^(١).

(١) علوم الحديث ١٢٥.

القسم الثاني

الحديث الحسن

تعريف الحسن:

عرف علماء الحديث الحسن بأنه ما اتصل سنده بنقل عدل خفيف الضبط من غير شذوذ^(١) ولا علة^(٢).

وقيد تخفيف الضبط الذي به في التعريف هو الذي يفرق بين الحديث الصحيح لذاته والذي سبق الكلام عنه في القسم الأول، وبين الحسن الذي تتكلم فيه الآن لأن العدل في الحسن خفيف الضبط، بينما هو في الصحيح تام الضبط، ولا فرق بين الصحيح والحسن من حيث الاحتجاج ووجوب العمل به لأن كلا منهما سلم من الشذوذ والعلة^(٣).

أنواع الحسن:

والحديث الحسن نوعان: حسن لذاته، وحسن لغيره، فالحسن لذاته هو الذي كان حسنه ناشئاً من شيء داخل فيه ذاتي لا من شيء خارج عنه يوصله درجة الصحيح في شروطه وإن كان أخف منه بضبط رجاله^(٤).

أما الحسن لغيره: فهو ما لا يخلو إسناده عن مستور أو سيئ الحفظ أو نحو ذلك غير مغفل ولا كثير الخطأ ولا ظهر منه مفسق^(٥).

(١) الحديث الشاذ هو الذي يرويه غير الثقة وسيأتي بيانه تفصيلاً فيما بعد.

(٢) الحديث المعلوم هو الذي ظاهره الصحة ولكنه في الحقيقة معلول بعله من علل الحديث؛ وانظر الشهاري ص ٣٢.

(٣) راجع علوم الحديث ١٥٦، والطرارز الحديث ١٤ والباحث الحديث ٣٧ وما بعدها.

(٤) المرجع السابق.

(٥) الطراز الحديث ص ١٣.

مراتب الحسن في نظر علماء الحديث:

والحديث الحسن كالصحيح عند العلماء تتفاوت مراتبه متنا وإسناداً ، فأعلاها متنا ما اختلف في صحته وحسنه ، وأدناها متنا ما اختلف في صحته وضعفه ، وأعلاها إسناداً ما قال فيه بعض الأئمة أنه أحسن الأسانيد ، وأدناها إسناداً ما ليس كذلك . ويلاحظ أنه لا تلازم بين حسن الإسناد وحسن المتن ، فقد يكون الإسناد حسناً والمتن صحيحاً لذاته ، وقد يكون المتن حسناً والإسناد صحيحاً في ذاته . وقد يكون الإسناد صحيحاً والمتن ضعيفاً وقد يكون العكس .

وفى هذه الحالة الأخيرة أى عند الحكم بضعف أحدهما (المتن أو الإسناد) فإن ذلك يتصور فى الحديث الحسن الصحيح لغيره ، فصحته وحسنه إنما جاءت من طرق أخرى مقوية له ومصححة ، لأن النظر إليه وحده بدون هذا المقصد يضعفه سواء كان ذلك راجعاً إلى المتن أو إلى السند والحكم بالصحة أو الحسن على الإسناد لا يلزم منه الحكم بذلك على المتن إذ قد يكون شاذاً أو نقلاً^(١) .

اصطلاحات العلماء التى ترادف الحسن فى الحديث أو ترادف غيره:

ويرادف الحسن بالمفهوم المتقدم الذى يشمل الحسن لذاته ، والحسن لغيره قول العلماء هذا الحديث جيد وهذا الحديث قوى وأما قول بعضهم : هذا حديث ثابت موجود وهذا حديث موجود وهذا حديث صالح فإنه يشمل الصحيح والحسن بالعبارة الواحدة لكل عبارة مما سبق^(٢) .

وأما عبارة المشبه كقول أحد علماء الحديث هذا الحديث يشبه حديث كذا أو حديث فلان ، فإن هذا يطلق بمعنى الحديث الحسن وما يقاربه .

(١) راجع الطراز الحديث ص ١٤ ، والباحث الحديث ص ٤٣ .

(٢) الطراز الحديث وعلوم الحديث ص ١٦١ وما بعدها .

فإن جتمع بين الوصفين بأن قيل: هذا حديث حسن فلنزد في الناقل هل اجتمعت فيه شروط الصحة أو قصر عنها إلى درجة الحسن، أو باعتبار أنه قد جمع بين الاثنين معاً، شروط راوى الصحيح وشروط راوى الحسن^(١).

أو باعتبار أن الحديث الموصوف يقول الراوى حسن صحيح فى نظره أعلى رتبة من الحسن ولكنه دون الصحيح لذاته وفى هذه الحالة يكون حكم الراوى هذا على الحديث بالصحة المحض^(٢) أقوى من حكمه عليه بالصحة من الحسن^(٣) وهذا على تخريج ابن كثير^(٤).

حكم زيادة الحديث الصحيح والحسن:

وزيادة راوى الحديث الصحيح والحسن مقبولة إن لم تناف رواية من لم يزد، فإن نافت احتيج الترجيح، فإن كان أحدهما مرجحاً كان هو المعتبر وكان الآخر شاذاً^(٥).

هل يتوقف العمل بالحديث على سماعه:

ذهب العلماء المجتهدون كلهم إلى أنه لا يتوقف العمل على سماعه، بل قالوا بأنه إذا صح عنده النسخة جاز له العمل بها وإن لم يسمع، وقد حكى الأستاذ أبو إسحاق الإسفرايينى الإجماع على جواز النقل من الكتب المعتمدة من غير شرط اتصال السند إلى مصنفها وذلك شامل لكتب الفقه والحديث^(٦).

(١) الطراز الحديث ص ١٤.

(٢) أى قوله هذا حديث صحيح.

(٣) أى قوله هذا حسن صحيح.

(٤) الباحث الحديث ص ٥٣ ونا بعدها.

(٥) المرجع السابق.

(٦) راجع الباحث الحديث ص ٤١ وعلوم الحديث، ١٥٧، ١٦٠.

كتب الحديث التي أوردت الحسن ونهت عليه:

وكتاب جامع الحديث للترمذى هو الأصل فى معرفة الحديث الحسن لأنه هو الذى نوه بذكره، بل نسب إليه أنه أول من قسم الحديث إلى أقسامه الثلاثة: وهى الصحيح، والحسن، والضعيف فى نظر علماء الحديث.

ومع أن الإمام الترمذى هو صاحب الفضل فى بيان الحسن وجمعه فى كتابه والنص عليه، ووضع القواعد التى تميز بين الحسن وغيره فوجد فى كتب غيره أيضاً، ويعرف منها بناء على القواعد التى وضعها علماء الحديث وقواعده. ومن هذه الكتب كتب الإمام أحمد والإمام البخارى وهما من قبل كتاب الترمذى كما وجد فى كتب العلماء من بعده مثل الدارقطنى.

فقد وجد فى المتفرقات من هذه الكتب أحاديث تغلب عليها صفة الحسن لأنها دون الصحيح وأعلى من الضعيف، وبناء على ما سبق فى تعريف الحسن، فإننا لا نستغرب وجوده ضمن صحيح البخارى الذى قلنا بأنه أصبح كتب الحديث لأننا علمنا أن الحسن نوع من الحديث الصحيح^(١)

كتب مظان الحسن:

وكتاب سنن أبى داود فى الحديث من مظان الحسن، أى أن الحسن فيه لا يعرف منه على وجه الدقة أو بالنص عليه بأنه حسن وإنما يعرف الحسن من سنن أبى داود تخريجاً واستنباطاً واجتهاداً فقط، وهذا بناء على رأى ابن الصلاح وذلك استناداً إلى العبارة التى أوردها أبو داود فى كتابه بقوله: ذكرت الصحيح وما يشبهه ويقاربه، وما كان فيه وهن شديد بيته وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصبح ممن بعض وذلك حيث قيد ابن الصلاح معرفة الحسن ممن كتاب أبى داود بكونه مذكوراً مطلقاً وليس فى واحد من صحيح

(١) راجع الباحث الحديث ص ٤١ وعلوم الحديث ١٤٧، ١٦٠.

البخارى أو صحيح مسلم ولم ينص صاحبه على صحته إلا أن الحافظ العراف وهو من علماء الحديث واصطلاحاته رجع أن الحكم بالصحة أو بالحسن أو الضعف إنما يرجع إلى عالم الحديث نفسه إذا كانت له القدرة على ذلك طبقاً لما وضعه لنفسه من قواعد يطمئن بها على صحة ما يأتى به من أحكام تتعلق بأوصاف الحديث وعليه يمكن ضم هذا الكتاب إلى الكتب التى صرحت ببيان الحسن ونبهت عليه طبقاً للقواعد التى عرفت فى بيان الحسن، والصحيح ولا يكون من كتب مظان الحسن والصحيح^(١).

وعلى ذلك فما ذكره البغوى^(٢) فى كتابه (المصاييح) من أن الحديث الصحيح هو الذى أخرجه الشيخان البخارى ومسلم أو أحدهما وأن الحديث الحسن هو ما رواه أبو داود والترمذى وأتباعهما، فهو اصطلاح خاص به وحده ولا يعرف عند العلماء إلا له، بل إن الإمام النووى رحمه الله وهو من رجال الحديث ونقاده قد أنكر على البغوى هذا التعبير وهذا الاصطلاح لما فى بعضها من الأحاديث المنكرة فى نظر بعض علماء الحديث بناء على قواعدهم التى وضعوها لتمييز درجات الحديث فى حال الصحة والضعف^(٣)، ولم يخل كتاب (مصاييح السنة) المنسوب للإمام البغوى من هذه الأحاديث التى انفرد بروايتها راو ليس بالعدل ولا بالضابط^(٤).

(١) راجع الباحث الخثيث ص ٤١ وعلوم الحديث ١٦٠ وما بعدها والتتريب ص ٥٥ واختصار علوم الحديث لابن كثير ص ٤٤.

(٢) الحافظ أبو محمد الحسين بن مسعود القراء البغوى المتوفى ٥١٦ هـ.

(٣) الباحث الخثيث ٤٣.

(٤) علوم الحديث ١٦١.

القسم الثالث

الضعيف

الحديث الضعيف هو ثالث أقسام الحديث، وخير تعريف له أنه (ما لم يجتمع فيه حسنات الصحيح ولا صفات الحسن)^(١).

ومعنى ذلك أن الحديث الضعيف سمي ضعيفاً لأنه قد فقد شرطاً من شروط الصحيح أو شرطاً من شروط الحديث الحسن في نظر علماء الحديث ونقاده طبقاً للاصطلاحات الخاصة التي وضعت للتمييز بين أنواع الحديث. وذلك أن الحديث الضعيف يرجع لعدة أسباب خارجية قد تتعلق بالمتن وقد تتعلق بالسند وقد تتعلق بهما معاً هذه الأسباب يكون معها الحديث المنسوب إلى النبي ﷺ لا تطمئن النفس إلى القطع بصحته أو غلبة الظن بالنسبة لمن يريد أن يتحمل بهذا الحديث أو يأخذه عن غيره، وإلا فإن الحديث في حد ذاته قد يكون صحيحاً ويظهر ذلك من حديث آخر أو من رواية أخرى وعند شخص آخر يتوصل باجتهاده وقواعده إلى صحة هذا الحديث، لأن الحديث لذاته لم يصل الأمر بالنسبة لأخذه إلى القطع بكذبه أو وضعه على النبي ﷺ.

ومن هنا، كان الحديث الموضوع هو الذي يتأكد أو يغلب على الظن بأنه مختلق وموضوع على النبي ﷺ ولذلك لا يعد حديثاً ولا يدخل ضمن أقسامه إلا تجاوزاً فقط من حيث التسمية التي وضعت له ظاهراً والتي وضعها له كذباً وخداعاً من له المصلحة في ذلك طبقاً للأسباب التي تجعل الواضع يكذب على النبي ﷺ وقد سبق الكلام عن هذه الأسباب ومن أراد معرفتها فليرجع إليها^(٢).

(١) راجع علوم الحديث ١٦٥ والتدريب ص ٥٩ والطرز الحديث ١٤ والباحث الحديث ص ٤٤.

(٢) انظر الباحث الحديث ص ٨١ وما بعدها، علوم الحديث ص ٢٦٦ وما بعدها.

وهناك قواعد وضعها علماء الحديث ومصطلحه،^(١) وبهذه القواعد يعرف الحديث الموضوع المكذوب وبهذه القواعد أيضا يمكن التمييز بين الحديث النبوي وغيره. وبعبارة أخرى بين ما يمكن نسبته إلى النبي ﷺ ويقبله العقل ولا يحيله على الكذب وهو يشمل الحديث بأقسامه الثلاثة الصحيح والحسن والضعيف وبين ما لا يمكن نسبته إلى النبي ﷺ لأنه ليس بحديث حيث ثبت بما لا يدع مجالا للشك أنه مختلق مكذوب على النبي ﷺ ويمكن معرفة ذلك الكذب بما يأتي من قواعد.

القاعدة الأولى:

اعتراف الواضع نفسه، باختلاقه الحديث كما فعل نوح بن أبي مريم، والملقب بنوح الجامع حيث وضع في فضائل القرآن أحاديث في كل سورة موضوعة على ابن عباس رضى الله عنه وقد أقر بذلك الواضع^(٢)، كما أقر عمر ابن صبيح بن عمران التيمي بأنه وضع خطبة للنبي ﷺ. وأقر ميسرة بن عبد ربه الفارسي بأنه وضع في فضل على بن أبي طالب^(٣).

القاعدة الثانية:

أن يكون في المروى المنسوب إلى النبي ﷺ لحن في العبارة أو ركاقة في المعنى لأن النبي ﷺ أفصح من نطق بالضاد، وهذه القاعدة يسهل على نقاد الحديث المتمرسين معرفتها لأن للحديث الصحيح ضوءاً كضوء النهار يعرفه أهل الفن فيه. وللحديث الموضوع ظلمة كظلمة الليل تنكره العقول الواعية المتمرس^(٤).

(١) الباحث الحديث ٨١ وعلوم الحديث ٢٦٣ وما بعدها.

(٢) راجع علوم الحديث ٢٦٤ والتدريب ٨٨، ١٠٢.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق والتدريب ٨٨ والتوضيح ٩٤/٢.

وركاكة اللفظ وحدها لا تدل على وضع الحديث بذاتها لاحتمال أن يكون الراوى رواء بالمعنى فغير الفاظه بغير فصيح لاي سبب من الأسباب ومنها مثلا روايته للعامة البسطاء الجهلاء بلغتهم التي يفهمونها لإمكان توصيل الحديث إلى عقولهم وهذا ما لم يصرح الراوى بأن المروى هو من لفظ النبي ﷺ فإن صرح بذلك كان كاذباً^(١).

القاعدة الثالثة:

أن يكون المروى مخالفاً للعقل أو الحس والمشاهدة غير قابل للتأويل ومن ذلك ما وضعه عبد الرحمن بن زيد وكان مشهوراً بكذبه واقرأه أن النبي ﷺ قال: إن سفينة نوح طافت بالبيت وصلت خلف المقام ركعتين، فإن هذا لا يصدقه العقل ولا المنطق وقد عرف عبد الرحمن بن نوح هذا بمثل هذه السخافات والغرائب^(٢).

القاعدة الرابعة:

أن تتضمن رواية الراوى وعيدا شديدا على أمر صغير أو ترغيبا عظيما على أمر حقير، كالخلود فى جنات تجري من تحتها الأنهار فى رفقة آلاف من الحور العين، لفعل مندوب أو ترك مكروه، أو الخلود فى جهنم مع مقت الله وغضبه لترك مندوب أو فعل مكروه وكان القصاص مولعين بوضع أخبار من هذا القبيل ومنسوبة إلى حديث النبي ﷺ كذبا لاستمالة قلوب العوام إلى هؤلاء القصاص وأخذ العطاء الكثير منهم^(٣).

(١) علوم الحديث ٢٦٤، ٢٦٥ والتدريب ٩٩ والبايعات الحديث ٨٢، ٨٣.

(٢) راجع الباحث الحديث ٤٣ علوم الحديث ٢٦٥.

(٣) علوم الحديث ٢٦٥ وما بعدها والبايعات الحديث ٨٥ وابن الجوزى فى كتابه الموضوعات.

القاعدة الخامسة:

أن يكون واضح الخبر مشهوراً بالكذب فاسقاً معروفاً فسقه بين الناس لا يتورع عن الكذب واختلاق الأحاديث انتصاراً لهوى شخصى أو لتحقيق مآرب دنيوية أو مذهبية كما هو حال مأمون بن أحمد الهروى الذى عرف بين الناس بذلك .

ولهذا لما سئل عن الإمام الشافعى وأتباعه بالعراق قال واضعاً: حدثنا أحمد ابن عبد الله حدثنا عبد الله بن معدان أخبر عن أنس مرفوعاً: يكون فى أمى رجل يقال له محمد بن إدريس أضمر على أمى من إبليس ويكون فى أمى رجل يقال له أبو حنيفة هو سراج أمى^(١).

وقد أسند إلى سعيد بن طريف مثل ما نسب إلى مأمون بن أحمد الهروى، فقد أسند الحاكم إلى سيف بن عمر أنه قال كنت عند سعيد بن طريف فجاء ابنه من الكتاب يبكى فقال ما بالك؟ قال: ضربنى المعلم، قال: لاخزينهم اليوم، حدثنى عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً: معلمو صبيانكم شراركم، أقلهم رحمة لليتيم وأغلظهم على المسكين^(٢).

وأغرب من هذا مارواه ابن الجوزى بإسناده إلى أبى جعفر بن محمد الطيالسى قال: صلى أحمد بن حنبل ويحيى بن معين فى مسجد الرصافة فقام بين أيديهم قاص فقال: حدثنا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين قالوا: حدثنا عبد الرزاق عن قتادة عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ من قال لا إله إلا الله خلق الله من كل كلمة طيراً مثقاره من ذهب، وريشه من فضة وأخذ فى قصته نحواً من عشرين ورقة فجعل أحمد بن حنبل ينظر إلى يحيى بن معين وجعل

(١) علوم الحديث ٢٦٦ .

(٢) المرجع السابق .

يحيى بن معين ينظر إلى أحمد فقال له حديثه بهذا فيقول: واعجباً ما سمعت هذا إلا الساعة فلما ترنح الرجل من قصصه وأخذ العطيات، ثم قعد ينتظر بقيتها قال له يحيى بن معين ممسكا بيده تعال فجاء الرجل متوهماً لنوال منه، فقال له يحيى: من حدثك بهذا الحديث فقال الرجل: أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، فقال يحيى بن معين للرجل أنا يحيى بن معين وهذا أحمد بن حنبل، ما سمعنا بهذا قط في حديث رسول الله ﷺ، فقال الرجل لم أزل أسمع أن يحيى بن معين أحق، ما تحققت هذا إلا الساعة كأنه ليس فيها يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل غيركما وقد كتبت عن سبعة عشر أحمد بن حنبل ويحيى بن معين فوضع أحمد كفه على وجهه فقال: دعه يقيم مقام المستهزئ بهما^(١).

أنواع الحديث الضعيف:

إذا كنا قد عرفنا أن الحديث الموضوع المكذوب لا يسمى حديثاً بالمعنى العلمى الاصطلاحي في نظر علماء الحديث إلا تجاوزا فقط وأن هذا الوضع له أسباب كما له قواعد وعلامات يعرف بها بسهولة بل قام بعض العلماء بإفراد هذه الموضوعات في مكان خاص كما فعل الإمام ابن الجوزي في كتابه (الموضوعات) الذي خصصه لهذه الأحاديث الموضوعية والتي انتقاها من كتب الأحاديث وكلام الرواة في الحديث ليتمكن معرفتها بسهولة فما علينا بعد ذلك إلا أن نذكر الأنواع التي تدخل تحت قسم الحديث الضعيف. وهذه الأنواع تختلف في عدها من عالم إلى عالم ومن نظر إلى نظر ونحن نذكر منها أشهرها عند العلماء وما هو محقق للمراد من وجهة نظرنا.

وهذه الأنواع على ما رجحه صاحب علوم الحديث واخترناه على وجه الإجمال عشرة أنواع هي المرسل، والمنقطع، والمعضل، والمُدلس، والمعلل، والمضطرب، والمقلوب، والشاذ، والمنكر والمتروك^(٢).

(١) الباعث الحديث ٨٥.

(٢) راجع تفصيل هذه الأنواع في علوم الحديث ٢٠٧ والباعث الحديث ٤٧ وما بعدها ٧٤ والطراز الحديث ٢١، ١٧، ١٦.

الحديث المرسل:

ويعرف المرسل عند علماء الحديث بأنه ما سقط منه الصحابي في الإسناد سواء كان الراوي المرسل أى الذى ترك الصحابي راوى الحديث عن النبى ﷺ تابعيا كبيرا أم صغيرا وسبب ضعف هذا الحديث المرسل هو فقد الاتصال في السند (أى سلسلة الرواية) وإنما سمي مرسلا لأن راويه أرسله وأطلقه ولم يقيده بالصحابي الذى تحمل الحديث عن النبى ﷺ.

والحديث المرسل عند علماء الحديث ونقاده ليس حجة فى الدين على أى حال وبهذا أشار الإمام مسلم فى مقدمة صحيحه حيث قال إن المرسل أصل قولنا وقول أهل العلم بالإخبار ليس بحجة^(١). فإذا قال التابعى^(٢) محدثا قال رسول الله ﷺ الحديث كان ذلك حديثا ضعيفا فى نظر علماء الحديث ليس بحجة ملزمة فى أمور الدين الإسلامى.

أما عند الفقهاء، فضعيف عند الإمام الشافعى كما قال علماء الحديث ، ولهذا لا يحتج الإمام الشافعى فى أحكامه التشريعية بالحديث المرسل إلا مراسيل سعيد بن المسيب لأن الشافعى اختبر مراسيل ابن المسيب فوجدوها كلها صحيحة ولذا اطمأن إليها وعول عليها، أما غير ابن المسيب فلا يحتج بأحاديثه المرسلة.

والحديث المرسل صحيح عند الإمام أبى حنيفة والإمام مالك لأنه لا يشترط فى الحديث الصحيح عندهما أن يكون متصل الإسناد من أوله إلى انتهاه^(٣).

فإن كان للمرسل طريق آخر بإسناد متصل أو مرسل من غير المرسل الأول

(١) تبسيط علوم الحديث ص ٤٨.

(٢) وهو الذى أدرك جماعة من الصحابة وجالسهم كسعيد بن المسيب ولا خلاف وهو المسمى بالتابعى الكبير أو أدركهم ولكنه لم يجالسهم على الخلاف وراجع الباب الحث ٤٧.

(٣) الطراز الحديث ١٧ والباب الحث ٤٧ ومصطلح الحديث للشهاوى ص ٢٨.

كمرسل الصحابي احتج به اتفاقا بلا خلاف عند الفقهاء والجمهور^(١) من المحدثين لا يرون مراسيل الصحابة ضعيفة لأن الصحابي الذي يروى حديثاً لم يتيسر له سماعه بنفسه من رسول الله ﷺ غالباً ما تكون روايته له عن صحابي آخر قد تحقق أخذه عن رسول الله ﷺ لأن سقوط الصحابي الآخر من السند لا يضر كما أن جهل حاله لا يضعف الحديث لأن شرف الصحبة لأى صحابي كاف في تعديله كما قال السيوطي في كتابه التدريب^(٢) بل إن في كتب الصحيحين (البخاري ومسلم) من مراسيل الصحابة ما لا يحصى بل ويتعدى إنكار مراسيل الصحابة فأكثر الرواية عن ابن عباس مرسله لصغره في حياة رسول الله ﷺ فقد توفي ﷺ وسن ابن عباس لا تزيد على ثلاث عشرة سنة^(٣).

الحديث المنقطع:

اشهر تعريف للحديث المنقطع أنه (الذي سقط من إسناده رجل أو ذكر فيه رجل مبهم وقال العراقي وغيره هو الذى سقط من رواية راو واحد قبل الصحابي فى الموضع الواحد أى موضع كان وإن تعددت المواضع بحيث لا يزيد الساقط فى كل منها عن واحد، وفى هذه الحالة يكون الحديث منقطعاً من مواضع، وقيل الحديث المنقطع هو ما لم يتصل إسناده بأى حال كان ولو سقط منه أكثر من واحد^(٤)).

ومثال ما سقط من إسناده رجل الحديث الذى رواه عبد الرزاق عن الثوري عن أبى إسحاق عن زين بن يتبع عن حنيفة مرفوعاً: (إن وليتموها أباً بكر فقى أمين) فقد سقط من إسناده شريك بين الثوري وبين أبى إسحاق لأن الثوري لم

(١) علوم الحديث ١٦٧ والتدريب ١٩٩/١ والشهاوى ص ٢٧، ٢٨، ٢٩.

(٢) التدريب ١٩٨/١ وما بعدها طبعة سنة ١٩٧٩م.

(٣) علوم الحديث ١٦٧.

(٤) الباعث الحثيث ٤٧ وعلوم الحديث ١٦٧، والطرار الحديث ١٧.

يسمع الحديث من أبى إسحاق مباشرة، وإنما سمعه من شريك وشريك هذا سمعه من أبى إسحاق^(١).

ومثل ما ذكر فيه رجل مبهم حديث: اللهم إني أسألك الثبات فى الأمر الذى رواه أبو العلاء بن عبد الله الشنحير عن رجلين عن شداد بن أوس والرجلان مبهمان وقد ذكرا فى السند لأنه لم يعرف من هما هذان الرجلان والإبهام ضعف السند وجعله منقطعاً عند علماء الحديث والمنقطع كالمرسى بالنسبة للحديث عند العلماء^(٢).

الحديث المعضل:

ويعرف المعضل بأنه (الحديث الذى سقط من إسناده راويان أو أكثر بشرط التوالى) وهذا السقوط يؤدى إلى الإبهام فى الراوى وهذا الإبهام هو سبب ضعف المنقطع ولهذا كان المعضل منقطعاً ولكنه أشد إبهاماً وبهذا كان المعضل فى نظر العلماء أسوأ حالاً من المنقطع والمنقطع أسوأ حالاً من المرسى وإنما يكون المعضل أسوأ حالاً من المنقطع إذا كان الانقطاع فى موضع واحد من الإسناد. فأما إذا كان فى موضعين أو أكثر فإنه يساوى المعضل فى سوء الحال ويشترط فى الاثنين اللذين يسقطان على التوالى حتى نحكم بأن الحديث معضل أن يكون ذلك قبل الصحابى^(٣).

ومن الأمثلة على الحديث المعضل قول المصنفين من الفقهاء (قال رسول الله ﷺ كذا..). ولهذا قال ابن الصلاح فى حديث للأعمش رواه عن الشعبي، روى الأعمش عن الشعبي قال: (ويقال للرجل يوم القيامة عملت كذا وكذا، فيقول: فيختم على فيه) الحديث، قال ابن الصلاح معلقاً قد أعضله الأعمش لأن الشعبي

(١) علوم الحديث ١٦٨ والتدريب ٢٠٧/١

(٢) المرجع السابق والباحث الخثيث وتبسيط علوم الحديث للمعطى ص ٤٤.

(٣) راجع الطراز الحديث ص ١٧ وعلوم الحديث ١٦٩ وما بعدها.

يروي عن أنس عن النبي ﷺ ، فقد أسقط الأعمش من سلسلة الإسناد أنسًا والنبي ﷺ فناسب أن يكون معضلاً^(١).

الحديث المدلس:

والمدلس قسمان: مدلس الإسناد، ومدلس الشيوخ. فأما مدلس الإسناد فهو ما رواه الراوى عن لقيه ولم يسمع منه موهما أنه سمع منه قائلًا قال فلان أو عن فلان أو أن فلانا قال كذا. . الحديث ، والتدليس فى الإسناد حكمه أنه مكروه كراهة شديدة فى نظر العلماء ولذا كان المدلس ضعيفًا فى نظرهم^(٢). وإذا كان الذى لم يسمع وحدث بالسمع فى الرواية كان قال سمعت من فلان أو قال فلان وسمعت منه ولم يكن قد سمعه ولا قرئ عليه وهو يسمع لم يكن هذا الراوى محدثًا صادقًا قابل كاذبًا فاسقًا لا يلتفت إلى روايته بأى حال^(٣).

وأما مدلس الشيوخ فهو ما سعى الراوى فيه شيخه أو كناه أو وصفه بما لا يعرف به، وهو مكروه أيضا عند العلماء إلا أنه أخف كراهة من القسم الأول وهو مدلس الإسناد^(٤). وقد يحرم تدليس الشيوخ وذلك إذا كان الشيخ المروى عنه غير ثقة دلّسه الراوى لثلا يعرف حاله، أو أوهم أنه رجل آخر من الثقات على وفق اسمه وكنته حتى لا يرد حديثه الذى يرويه^(٥).

وقد لا يكره تدليس الشيوخ ولا يحرم وهذا فيما إذا أعطى الراوى شيخه الذى يروى عنه اسم غيره تشبيها كقول بعضهم أخبرنا أبو عبد الله الحافظ يعنى الذهبى تشبيها باليهقى، فهذا وإن كان من تدليس الشيوخ إلا أنه غير مكروه

(١) الباحث الحديث والتدريب ٢١١ وما بعدها.

(٢) الطراز الحديث ١٨ وتيسير مصطلح الحديث ٧٨ وما بعدها.

(٣) الباحث الحديث، وعلوم الحديث، وتيسير مصطلح الحديث ص ٤٥ والتدريب ٢٢٣/١.

(٤) الطراز الحديث ١٨ وعلوم الحديث والتدريب ٢٢٨/١.

(٥) الباحث الحديث، وتيسير مصطلح الحديث ٤٦.

كإيهام اللقى والرحلة كقوله حدثنا من وراء النهر، يوهم نهر جيحون مع أنه يريد نهر الجيزة أو نهر دجلة مثلاً، لأن مثل هذا من المعارض لأمن الكذب في الحديث^(١).

وسبب ضعف الحديث المدلس بأنواعه هو ضعف الثقة في الراوى المدلس^(٢).

الحديث المعلن:

والحديث المعلن هو (الحديث الذى ظاهره الصحة وقد اطلع فيه على علة تقدر في صحته، وقد توصف هذه العلة الفادحة بأنها إرسال موصول أو وقف مرفوع، أو دخول حديث في حديث بحيث يغلب على ظن المستعمل لرواية الحديث أنه غير صحيح أو يتردد فيتوقف فيه، ولهذا كان من الأفضل للراوى إذا روى حديثاً معلولاً أن يبين علة في نظره)^(٣).

والطريق إلى معرفة المعلن أن يجمع بين طرق الحديث من حيث الرواية فينظر في اختلاف رواته وطبقته واتفاقهم حتى يطلع على وهم الراوى، أو ضعفه، أو أن الحديث مرسل، أو منقطع، أو موقوف لا موصول، أو أن الراوى روى عن من لا يعرف مثلاً أو أن يكون الحديث معروفاً عن صحابي فيروى عن غيره، أو أن يروى بالنعنة ويسقط منه رجل دل عليه طريق آخر أو أن يكون الراوى أدرك شخصاً يسمع منه غير أنه روى أحاديث معينة لم يسمعها منه بلا واسطة أو أدخل حديثاً في حديث^(٤).

(١) الطراز الحديث ص ١٨.

(٢) علوم الحديث ص ١٧٩.

(٣) تدريب الراوى ١/ ٢٥١ والطراز الحديث ٢٩ والباحث الحديث ٢٣ وما بعدها. ومصطلح الحديث للشهاوى ٣٢ وما بعدها.

(٤) الطراز الحديث ٢٠، والكفاية ١/ ٢٥٣.

والمعلل قسمان:

واقع في الإسناد وواقع في المتن وما وقع في الإسناد قد يقدح في الإسناد والمتن كالإرسال والوقف. وقد يقدح في الإسناد خاصة ويكون المتن صحيحا كحديث البيعان بالخيار رواه أبو يعلى بن عبيد عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار.

وقد غلط بعلی فی قوله عن «عمرو بن دينار» إنما هو عبد الله بن دينار وكلاهما ثقة في نظر علماء الجرح والتعليل. وعلة الحديث إذا كانت في المتن كإدخال حديث في حديث وكان الحديثان مظللا متفقان وإسناداً معاً^(١).

والحديث المعلل لا يعرفه ولا يطلع عليه إلا الجهابذة من العلماء المتمرسين على البحث والتتقيب ومعرفة جميع طرق الحديث لأن اكتشاف علة الحديث يحتاج إلى اطلاع واسع، ومذاكرة طيبة وفهم دقيق لأن العلة نفسها سبب غامض يخفى حتى على المشتغلين بعلوم الحديث.

قال ابن حجر في المعلل: (وهو من أغمض أنواع علوم الحديث دقة ولا يقوم به إلا من رزقه الله تعالى فهما ثاقبا وحظا واسعا ومعرفة بمراتب الرواة وملكة قوية بالأسانيد والمتون)^(٢).

وقد اعتنى العلماء من أجل ذلك بوضع القواعد والأسس التي بها يعرف الحديث المعلل ومن أحسن هذه الكتب كتاب المعلل لعلی بن المدینی شیخ البخاری، وكتاب المعلل لعبد الرحمن بن أبي حاتم وكتاب المعلل للخلال وكتاب المعلل للدارقطني والمعلل الكبير والصغير لأبي عيسى الترمذي^(٣).

(١) الطراز ٢٠ وما بعدها، والشهاري ص ٣٢.

(٢) علوم الحديث ص ١٨٠.

(٣) الباحث الحديث ٢٤ وما بعدها وتيسيط علوم الحديث ص ٦٩.

الحديث المضطرب:

والمضطرب هو: (الذي روى على أوجه مختلفة متفاوتة من غير ترجيح لإحدى الطرق وقد يرويه راو واحد مرتين أو أكثر أو يرويه اثنان أو رواة متعددون والاضطراب قد يكون في المتن أو في الإسناد أو فيهما معا.

ومنشأ الضعف في المضطرب ما يقع من الاختلاف حول حفظ رواته وطبقهم لأن انتهاء هذا الاختلاف معناه رجحان إحدى الروايات بما ثبت لراويها من خلط أو ضبط أو طوع سماع لمن أدى عنه.. ولهذا فعند ترجيح إحدى الروايتين أو الروايات فالحكم لهذه الرواية طبقا لحالتها ولا يكون الحديث مضطرباً^(١).

ومثال الاضطراب في الإسناد حديث أبي بكر أنه قال (يا رسول الله أراك شبت قال شيثتي هود وأخواتها) قال الدارقطني: هذا حديث مضطرب فإنه لم يرو إلا من طريق أبي إسحاق وقد اختلف فيه على نحو عشرة أوجه فمنهم من رواه مرسلًا، ومنهم من رواه موصولًا ومنهم من جعله من مسند أبي بكر ومنهم من جعله من مسند سعد، ومنهم من جعله من مسند عائشة ورواته ثقات ولا يمكن ترجيح بعضهم على بعض والجمع متعلل^(٢).

ومثال الاضطراب في المتن حديث البسمة الذي أخرجه مسلم في صحيحه من رواية الوليد بن مسلم قال: حدثنا الأوزاعي عن قتادة أنه كتب إليه يخبره عن أنس بن مالك أنه حدثه قال: (صليت خلف النبي ﷺ وأبى بكر وعمر وعثمان فكانوا يستفتحون بـ (الحمد لله رب العالمين) ولا يذكرون (بسم الله الرحمن الرحيم) في أول قراءة ولا آخرها، فعبارة النص على نفي قراءة البسمة مضطربة

(١) الطراز الحديث، والبايع الحثيث ٢٣ والتدريب ١/ ٢٦٢.

(٢) علوم الحديث ص ١٨٨ والشهاوي ص ٣٥.

لأن مسلماً والبخارى اتفقا على إخراج الحديث من رواية أخرى في الموضوع نفسه للراوى لا يتعرض فيها لذكر البسمة بنفى أو إثبات حيث قال: (كانوا يستفتحون القراءة بـ(الحمد لله رب العالمين) وهناك رواية ثالثة عن أنس تفيد أنه سئل عن الافتتاح بالتسمية فأجاب أنه لا يحفظ فى ذلك شيئا عن رسول الله ﷺ وهذا التردد من الراوى الواحد المنسوب إليه رواية الحديث يجعل من المتعسر والمتعذر ترجيح ما يتعلق بالبسمة إثباتا أو نفيا، وتعذر الترجيح كان السبب المباشر فى وصفنا الحديث الأول بالاضطراب^(١).

الحديث المقلوب:

والمقلوب هو الحديث المشهور عن راو معين معروف فيجعل مكانه راو آخر فى نفس درجته، أو يؤخذ إسناد متن لمتن آخر وبالعكس، وقد يكون ذلك بقصد التعمية أو التجهيل أو الامتحان كما صنع أهل بغداد مع البخارى حيث قلبوا له مائة حديث امتحانا فردها كلها على وجهها الصحيح فاعترفوا له واعترفوا بفضله وعلمه^(٢).

الحديث الشاذ:

والحديث الشاذ يختلف العلماء حول تعريفه فمنهم من عرفه بأنه ما تفرد به الراوى غير الثقة مخالفاً الرواة الثقة ومنهم من عرفه بأنه ما رواه الثقة مخالفاً لمن هو أرجح منه، وقيل ما رواه الفرد الذى فى روايته من الثقة ما يميز تفرد.

وأفضل هذه التعريفات من وجهة نظرنا هو الأول لأن تفرد الراوى الشقة ومخالفته لغيره لا يوجب شذوذا ولا يضعف الحديث^(٣).

(١) علوم الحديث ١٨٩ والشهاوى ص ٣٤.

(٢) راجع علوم الحديث ١٩١ وما بعدها والطراز ٣٣ والباحث الخثيث ٧٨ وما بعدها والشهاوى ص ٣٧ والتدريب ٢٩١/١.

(٣) الشهاوى ص ٤٥ والباحث الخثيث ٥٦ والتدريب ٢٣٢/١

الحديث المنكر:

والمنكر هو الحديث الذى اتفق العلماء على شذوذه لتفرد الراوى غير الثقة به مخالفاً بما رواه الرجال الثقة من علماء الحديث ولهذا كان الحديث الشاذ والحديث المنكر يجتمعان فى اشتراط المخالفة ولكن الشاذ يتفرد باختلاف الآراء حول هذا المخالف ومنها أنه الصدوق الثقة الذى يخالف من هو أوثق منه وينفرد بهذه الرواية ولكننا بناء على ما رجحناه سابقا من أن الشاذ لا يكون ضعيفاً إلا إذا كانت المخالفة من غير الثقة فإننا نعتبر أن الحديث المنكر والحديث الشاذ كلاهما شيء واحد وأن كل منكر شاذ وكل شاذ منكر على هذا الأساس وأى تسمية منهما تكفى عن الأخرى^(١).

والحديث المتروك هو الذى رواه راو واحد اتهم بالكذب فى الحديث أو كان ظاهر الفسق بفعل أو قول أو كثير الغفلة أو الوهم مع تفرد به الرواية^(٢)

(١) راجع الطراز ١٨ وعلوم الحديث ١٩٦-٢٠٣ ، والبإت الحديث ٥٦-٥٨ ..

(٢) راجع الطراز ١٨ ، ١٩ وعلوم الحديث ٢٠٣-٢٠٦ والبإت الحديث ٥١ ..

القسم الرابع

مسميات اصطلاحية فى الحديث

يشترك فيها كل من الصحيح والحسن والضعيف

هناك أنواع معينة من الأسماء الاصطلاحية فى الحديث يشترك فيها كل من الحديث الصحيح والحديث الحسن والحديث الضعيف، ومعنى اشتراكهم فيها أنه يمكن إطلاق التسمية على أى نوع من هذه الأنواع الثلاثة طبقاً لحالة الحديث وما عليه من وصف، ولكن هذه الأنواع منها ما هو محل خلاف ومنها ما هو محل اتفاق.

أما الذى محل خلاف، فهو الموقوف، والمقطوع، فبعض العلماء جعل الحديث الموقوف وكذا الحديث المقطوع ضمن أنواع الضعيف وبعضهم وهو القوى الراجح أنهما من قسم المشترك بمعنى أنه يمكن أن يكون كل منهما صحيحاً كما يكون كل منهما ضعيفاً طبقاً لما عليه من وصف وقت الرواية.

وأما الأنواع المشتركة التى محل اتفاق بين العلماء فهى على وجه الإجمال: المرفوع، والمسند، والمتصل، والمعنعن، والمؤنن، والمعلق، والفرد، والغريب، والعزیز، والمشهور، والمستفيض والعالى والتناول والمتابع والشاهد، والمدرج، والمسلسل، والمصحف . وستناول كل نوع من هذه الأنواع بالبيان والتفصيل فيما يأتى^(١).

الحديث الموقوف:

الموقوف هو ما روى عن الصحابى من قول أو فعل أو تقرير كأن يقول الراوى قال عمر بن الخطاب كذا، أو فعل على بن أبى طالب كذا، أو يفعل كذا

(١) راجع علوم الحديث ٢٠٧، ٢٦٢، والطراز ٢٧-١٥ والباحث الحديث ١٤-١٦.

أمام أي بكر فآفره ولم ينكره.

والموقوف طبقاً للرأى الراجع لا يعتبر حديثاً بالمعنى العلمى الاصطلاحي الذى سبق لنا بيانه فى المبحث الأول، لأن الحديث ما أضيف إلى النبى ﷺ وهذا مضاف إلى الصحابى، وإنما نسبته إلى أقسام الحديث مجاز من حيث التسمية فقط، وإنما الإطلاق الحقيقى العلمى للموقوف على الصحابى (أنه قول للصحابى) ونسبة هذا القول للصحابى قد تكون صحيحة وقد تكون غير صحيحة كما هو حال الحديث المنسوب للنبى ﷺ وإنما تعرض العلماء للكلام عن الموقوف ضمن مباحث الحديث لأن الخلاف بينهم أيضاً حول ما إذا كان الحديث بالمعنى الاصطلاحي العلمى يشمل الموقوف أم لا، وأيضاً لأن الخلاف حصل بينهم فى مدى حجية الموقوف فى الدين وأمر التشريع فمنهم من جعله حجة ملزمة فى كل شىء لأن قول الصحابى إنما يكون عن دليل أو استناد إلى الرسول ﷺ ولكنهم لم يصرحوا به ومنهم من جعله حجة ملزمة فيما كان ليس للرأى فيه مجال كالعبادات والأشياء المتعلقة بالغيبيات لأن مثل هذه لا تكون إلا عن سماع يستند إلى الوحى. ومنهم من لم يتلزم بقول الصحابى لأنه من باب الاجتهاد بالرأى والرأى حصل فيه الخلاف ولم ينكر أحد على الآخر. إذا لم يكن دليل صريح من القرآن أو حديث للنبى ﷺ، وأيضاً إذا لم يكن هناك إجماع على ما قاله الصحابى لأن الإجماع عند حصوله وتحققه ملزم للجميع ولا مجال معه للرأى لمن أجمعوا عليه ولن أتى بعدهم فى أى عصر من العصور^(١).

الحديث المقطوع:

والمقطوع هو ما روى عن التابعى من قول أو فعل أو تقرير، والمقطوع لا يسمى حديثاً بالمعنى العلمى الاصطلاحي إلا على سبيل المجاز طبقاً للرأى

(١) التدریب ١/ ١٨٤ والباحت الحث ١٥ والطراز ١٦.

الراجح الذى جرى عليه العلماء فى تعريف الحديث والسنة والآثر، وإنما يسمى قول تابعي. ونظرا لأن كثيرا من التابعين المجتهدين أو المحدثين منهم كانوا يفتون بأرائهم فى بعض الأحكام أو يدخلون كلامهم ضمن حديث للنبي ﷺ لأى سبب من الأسباب ومنها تفسير كلمة فى الحديث أو تعليق مثلا، فقد قام بعض رجال الحديث عند الرواية أو التدوين بذكر الحديث أو كتابته طبقا لروايته أو سماعه مختلطا أى بدون فصل كلام النبي ﷺ عن كلام غيره سواء كان صحابيا أو تابعيا. ولهذا فقد تعرض علماء الحديث ومصطلحه لهذه الزيادات وبيان موقعها من الحديث وسموها بهذه الأسماء الاصطلاحية حيث سموها ما نسب إلى الصحابي بالحديث الموقوف وما نسب إلى التابعي بالحديث المقطوع وهذا اصطلاح ولا مشاحة لأحد فى هذا الاصطلاح. وقد ترتب على هذه التسمية وهى إطلاق الحديث على كل من الموقوف والمقطوع خلاف لعلماء التشريع الإسلامى حول مدى حجية هذه الأحاديث فى أمور الدين الإسلامى وأحكامه التشريعية وقد سبق بيان رأى العلماء فى الحديث الموقوف أما الحديث المقطوع وهو الموقوف على التابعي فإن الجمهور على أنه قد يكون صحيحا وقد يكون ضعيفا وأن الصحيح منه غير ملزم وخاصة عند مدرسة الرأى، وأصرح قول فى ذلك هو ما صرح به الإمام أبى حنيفة رضى الله عنه بقوله: كل ما جاء من الرسول ﷺ فعلى العين والرأس وما جاء عن الصحابي تخيرنا منه، وأما ما جاء عن التابعين فهم رجال ونحن رجال^(١).

الحديث المرفوع:

والمرفوع هو ما أضيف إلى النبي ﷺ خاصة دون غيره من قول أو فعل أو تقرير، سواء أضافه إليه صحابي أم تابعي أم من بعدهما، وسواء اتصل بإسناده أم لا^(٢).

(١) علوم الحديث ٢٠٩، ٢١٠ والباعث الخيث ٤٥، ٤٦، والطراز ١٦ والتدريب ١/ ١٩٤.

(٢) علوم الحديث ٢١٦ والباعث الخيث ٤٥، والطراز ١٦، والتوضيح ٢٥٤/١ والكفاية ١/ ١٨٣.

الحديث المسند:

والمسند من الأحاديث على المعتمد هو: ما اتصل إسناده من راويه إلى متناه مرفوعاً إلى النبي ﷺ وإن كان البعض يجعل ذلك بما هو الأصل والغالب وإلا فالمسند يدخل فيه المرفوع والموقوف والمقطوع لأن الإسناد إذا دخل على كل نوع من هذه الأنواع سمي مسنداً^(١).

ولا يكون الإسناد متصلاً على وجه الحقيقة إلا إذا كان كل راوٍ من سلسلة الإسناد سمع ممن فوقه حتى ينتهي ذلك إلى آخره، وإن لم يبين فيه السماع بل اقتصر على العنونة.

الحديث المتصل (الموصول):

والتصل ويسمى بالحديث الموصول أيضاً هو: ما اتصل سنده سواء كان مرفوعاً إلى النبي ﷺ أم موقوفاً على الصحابي أم من دونه، وقد رأى بعض العلماء أنه لا مانع من إطلاق تسمية المتصل على المسند، والمسند على المتصل لاشتراكهما في شرط إتمام الإسناد، وإن كان الذي يغلب على الأول اصطلاحياً أنه المسند إلى النبي ﷺ وحده أما الموصول فقد يكون مسنداً إليه ﷺ وقد يكون مسنداً إلى غيره.

وهذا رأى الخطيب البغدادي. وعلى الرأي الآخر الذي يجعل أن المسند خاص بالنبي ﷺ وحده فتكون هناك تسميتان لازمة للتفريق ولا يصح تسمية واحدة للجميع منعاً للبس والإبهام والخلط في الحديث وفصلاً لكلام النبي ﷺ عن كلام غيره^(٢).

(١) الباعث الحديث ٤٤، وعلوم الحديث ٢١٧، والطرار الحديث ١٥ وقواعد التحديث ١٠٤ والتوضيح ٢٥٨/١ والكفاية ١٨٣/١.

(٢) راجع علوم الحديث ٢٢٠ والتوضيح ١٥٥/١، والطرار ١٥ والباعث ٤٥، والكفاية ١٨٣/١.

الحديث المعنعن:

والحديث المعنعن هو ما كان لفظ العنعنة في سنده كأن يقول راوى الحديث عن فلان من غير تصريح بالتحديث والسماع والحديث المعنعن على الرأى الراجح المعتمد من قبيل الإسناد المتصل إذا توفرت فيه شروط ثلاثة هي: عدالة الراوى وثبوت لقاء الراوى لمن روى عنه، والبراءة من التدليس^(١).

والحديث المعنعن نجده كثيراً في صحيح البخارى وصحيح مسلم.

الحديث المؤنن:

وهو الحديث الذى يقال فى سنده من أى راو «حدثنا فلان أن فلانا... إلى آخر الحديث»، والحديث المؤنن كالحديث المعنعن على ما قاله الإمام مالك رضى الله عنه فقد سئل عن قول الراوى «عن فلان أنه قال كذا» أو أن فلانا قال كذا، فقال هما سواء^(٢).

الحديث المعلق:

والمعلق ما حذف من مبدأ إسناده راو واحد فأكثر على التوالى ويعزى الحديث إلى من فوق المحذوف من روايته.

ومثل هذا النوع من الحديث فى البخارى كثير جداً والبخارى يعلق الحديث لسببين أحدهما: لأن الحديث ذكر فى موضع آخر موصولاً فعلقه مخافة التطويل والثانى: أنه قصد التعليق على ما علق عليه لجزمه بصحة الحديث على المعلق عليه.

(١) ترتيب الراوى ٢١٤/١ وما بعدها.

(٢) علوم الحديث ٢٢٤ والتوضيح ٣٢٧/١.

والحديث المعلق ليس ضربا من المنقطع كما رأى البعض لأن الصحيح والراجح هو القول الأول وعليه فإن الحكم على أن الحديث المعلق حديث ضعيف لأنه مقطوع ليس من باب الصواب على الإطلاق بل الصواب أن تعليق الحديث وصف قابل لأن يوصف به الصحيح، والحسن والضعيف تبعا لحال هذه الأحاديث المعلقة متنا وإسنادا، وإن كان الغالب أن اشتغال كتب الصحاح عليها ونجاحه البخارى يقيد قرينة قوية مرجحة لصحة هذه الأحاديث وإن كان هذا لا يمنع الباحث بأي حال من تتبع السند وحال الرواة للحكم على الحديث تبعا لما يصل إليه من الصحة أو الضعف فى هذا المجال^(١).

الحديث المفرد:

الحديث المفرد: هو الذى تفرد به فرد واحد فى بعض رواياته ومثال ذلك قول العلماء فى الحديث «تفرد به فلان»^(٢).

الحديث الغريب:

والحديث الغريب هو الذى تفرد به راو من رواة الحديث، وتنفرد هذا الراوى فى الحديث برواية شىء معين غير معروف ولا مشهور ولا مألوف سماعه من قبل عند الرواة فقد سمي الحديث غريبا، ولهذا قال العلماء بأن الذى يميز الحديث الغريب عن الحديث الفرد هو هذا التفرد النسبى أما التفرد المطلق الذى لم يقيد بقيدها فهو ما يسمى «بالحديث المفرد» لأن الراوى تفرد وحده بهذه الرواية وإن كان لا غرابة فيها ولا شذوذ عند المحدثين، والتفرد النسبى والتفرد المطلق هو يميز بين النوعين السابقين لأن التفرد قد يشترك بين الجمع^(٣) وأما غريب الحديث فهو

(١) علوم الحديث ٢٢٤ وما بعدها

(٢) علوم الحديث ٢٢٦ .

(٣) المرجع السابق ٢٢٦ وما بعدها .

ما وقع فيه من لفظ غامض بعيد عن الفهم لقلة استعماله وأجود تفسيره ما جاء مُفسِّراً في رواية أخرى^(١).

الحديث العزيز:

الحديث العزيز هو الذى كان أصله الفرد النسبى والذى سعى اصطلاحاً (بالغريب) ثم اشترك اثنان أو ثلاثة فى روايته عن الشيخ الذى كان مُتَّفَرِّداً به، فبعد أن كان (غريباً) أصبح عزيزاً بهذا الاشتراك فى الرواية، ولكن يشترط أن يرويه بعد ذلك اثنان عن الاثنين أو الثلاثة عن الثلاثة ولو كان ذلك فى مرتبة واحدة^(٢).

الحديث المشهور:

والحديث المشهور هو الغريب الذى رواه عن الشيخ جماعة بشرط أن تكون هذه الجماعة أكثر من اثنين وبشرط ألا يصل العدد إلى الكثرة التى تفيد التواتر فإن وصل عدد الرواة بعد ذلك إلى جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب أصبح الحديث متواتراً ويسمى ذلك التواتر المشهور بمعنى أنه كان مشهوراً ثم تواتر وقد يكون التواتر فى اللفظ وقد يكون فى المعنى^(٣).

الحديث المستفيض:

والمستفيض هو الحديث المشهور ولكن الجماعة التى اشتهرت بروايته كانت فى البداية والنهاية سواء أى تساوى عدد الراوين فى كل طبقات الرواية ابتداء من الشيخ الذى كان مُتَّفَرِّداً وإلى نهاية السلسلة التى تنقل الحديث^(٤).

(١) الطراز الحديث ٢٤.

(٢) الطراز الحديث ٢٤ وعلوم الحديث ٢٢٩ والباحث الحديث ١٦٦.

(٣) الطراز ٢٣ وعلوم الحديث ٢٢٩ وما بعدها والباحث الحديث ١٦٥.

(٤) علوم الحديث ٢٣٠.

والأنواع الثلاثة السابقة وهي العزيز والمشهور والمستفيض هي وصف للحديث الأحاد ولكنها قطعية ضرباً من التواتر المعنوي لأن الحديث بعد أن كان متفقاً بروايته واحد انتشرت روايته بين الناس بعد أن لوحظ في الرواية التعدد فعززت في أول الأمر بأكثر من راو ثم اشتهرت بين الناس وكتب لهذا الشهرة الذبوع والاستفاضة التي تقرب الحديث من حيث الرواية إلى درجة الحديث المتواتر من حيث العلم والمعرفة بين الناس ولكن هذه الأوصاف مع كل هذا هي أسماء الغريب والقباب الحديث الذي كان فرداً وهي لذلك تحاص الغريب في انقسامها مثله إلى حسن وصحيح وضعيف^(١).

العالي والنازل:

الحديث العالي هو ما علا إسناده بحيث قرب رجال هذا الإسناد من رسول الله ﷺ بسبب قلة عددهم إذا قيسوا بسند آخر يرد في ذلك الحديث نفسه يعدو كثير، وهذا ما يطلق عليه الإسناد العالي المطلق، وهو من أجل الأسانيد شريطة أن يكون بإسناد صحيح نظيف، وهناك نوع من العلو يسمى (العالي النسبي) وهو ما قرب رجال سنده من إمام من أئمة الحديث كالأعشى وابن جريج ومالك وشعبة وغيرهم مع صحة الإسناد إليه، أو قربوا من كتاب من الكتب المشتملة المشهورة كالكتب الستة والموطأ ونحو ذلك، وإنما سمي (نسبياً) لأن العلو فيه إضافي لا حقيقي^(٢).

وأما الإسناد النازل فهو ما قابل العالي وليس بلازم أن يكون الإسناد العالي أفضل من النازل قرب إسناد نازل أفضل من عال إذا تميز بفائدة كما إذا كان رجاله أوثق أو أحفظ وما شابه ذلك^(٣).

(١) المرجع السابق.

(٢) علوم الحديث ٢٣٦ وما بعدها.

(٣) المرجع السابق ٢٤٠ والطرار ٢٦.

المتابع والشاهد:

الحديث المتابع هو الذى وافق رواية راو وآخر عن يصلح أن يصلح أن يخرج حديثه فرواه عن شيخه أو من فوقه بلفظ مقارب والمتابع على قسمين تام وقاصر. وأما الشاهد فهو: ما وافق راو راويه عن صحابى آخر بمثل يشبهه فى اللفظ والمعنى جميعاً، أو فى المعنى فقط، والشاهد على نوعين لفظى ومعنوى^(١).

ويصبح الاستشهاد والمتابعة بحديث من لا يحتج به لضعفه والفرق بين المتابعة والاستشهاد أن المتابعة ما حصلت باللفظ والشاهد ما حصل بالمعنى، وقيل إن المتابعة خاصة بما تكون من رواية ذلك الصحابى الذى روى عنه المتابع والشاهد بما كان عن صحابى آخر.

أما تتبع الطرق من الجوامع والمسانيد لذلك الحديث الذى يظن أنه فرد ليعلم أن له متابعا، أو أن له شاهداً فهو المسمى عندهم بالاعتبار، وليس قسيما للمتابعة والاستشهاد^(٢).

الحديث المدرج:

والمدرج هو الحديث الذى اطلع فى متنه أو فى إسناده على زيادة ليست منه، وكتب الصحاح والحسان والمسانيد ينبهون غالباً على هذه الزيادة مهما تكن يسيرة فى المتن أو فى الإسناد خوفاً من الالتباس فى الحديث، خوفاً من الكذب على رسول الله ﷺ إذا قال الراوى قال رسول الله ﷺ ولم تكن الكلمة له بل من زيادة الراوى الصحابى أو غيره والإدراج فى الحديث قد يكون فى الأول وقد يكون فى الآخر وقد يكون فى الوسط^(٣).

(١) راجع علوم الحديث ٢٤١ - ٢٤٤.

(٢) الطراز الحديث ١٩، ٢٠.

(٣) علوم الحديث ٢٢٤ وما بعدها، والطراز ٢١ والباعث الحثيث ٧٣.

ومدرج الإسناد غالباً ما يرجع إلى المتن، وأهم صوره اثنان: الأول: أن يجمع راو على إسناد واحد حديثاً ذا أسانيد مختلفة من غير أن يؤمى إلى اختلاف تلك الأسانيد فى الأصل.

والثانية: أن يكون الحديث عند أحد الرواة بإسناد، ولديه حديث آخر بغير ذلك الإسناد فيأتى راو ويروى عنه أحد الحديثين بإسناده ويدرج فيه الحديث الآخر من غير بيان^(١).

الطريق إلى معرفة المدرج فى الحديث:

وهناك عدة طرق يعرف بها المدرج وهى: استحالة وقوعه من النبى ﷺ أو تصريح الصحابى راوى الحديث بأنه لم يسمع تلك الجملة المدرجة من النبى ﷺ أو تصريح بعض الرواة يفصل العبارة المدرجة عن المتن المرفوع حيث يضيفها إلى قائلها^(٢).

الحديث المسلسل:

والمسلسل هو الحديث المسند المتصل الخالى من التدليس الذى تكرر فى وصف روايته عبارات أو أفعال مماثلة ينقلها كل راو عمن فوقه فى السند حتى ينتهى إلى النبى ﷺ^(٣)، وذلك كمسلس التشييك باليد والمصالحة والعد والقبض على اللحية واتفاق أسماء الرواة أو صناعتهم أو نسبتهم وكالمسلس بسمعت أو أخبرنا أو أشهد بالله، والمسلسل بيوم العيد ويوم سورا ويوم الصف وأفضل المسلسل ما دل على اتصال السند وعدم التدليس^(٤).

(١) علوم الحديث ٢٤٦ وما بعدها.

(٢) المرجع السابق ٢٤٨.

(٣) انظر علوم الحديث ٢١٩، ٢٥٣، والباحث الحديث ١٦٨.

(٤) الطراز ٢٤ وما بعدها.

الحديث المصحف:

التصحيف هو عبارة عن تغيير حرف أو حروف بتغيير النقط مع بقاء صورة الخط مثال ذلك: حديث من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال الحديث صحفه أبو بكر الصولى فقال شيئا (بدل ستا).

فإن كان التغيير فى النطق فقط مع بقاء الشكل كما هو من حيث صورة الخط وإن كان الشك مغايرا سمي ذلك (محرفا) ومثال ذلك حديث جابر (زين أبى يوم الأحزاب على أكحلة فكواه رسول الله ﷺ) صحفه عنده وقال فيه: أبى بالإضافة وإنما هو أبى بن كعب وأبو جابر كان قد استشهد قبل ذلك بأحد^(١).

(١) علوم الحديث ٢٠٤ - ٢٦٢ والباحث الحديث ١٧٠ وما بعدها.

البحث الخامس

أشهر المصنفات في علم مصطلح الحديث

هناك مؤلفات كثيرة قديمة وحديثة ظهرت في علم مصطلح الحديث سرهـ .
نقتصر هنا على ذكر أهم المشهور منها في هذا المقام وهي (١):

١ - المحدث الفاضل بين الراوى والواهى:

وقد صنفه القاضى أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي المتوفى سنة ٣٦٠هـ لكنه لم يستوعب أبحاث المصطلح كلها.

٢- معرفة علوم الحديث:

صنفه أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابورى المتوفى سنة (٤٠٥هـ) لكنه لم يهذب الأبحاث، ولم يرتبها الترتيب الفنى المناسب.

٣- المستخرج على معرفة علوم الحديث:

صنفه أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني المتوفى سنة ٤٣٠هـ، استدرک فيه على الحاكم ما فاته فى كتابه «معرفة علوم الحديث» من قواعد هذا الفن لكنه ترك أشياء يمكن للمتعب أن يستدرکها عليه أيضا.

٤- الكفاية فى علم الرواية:

صنفه أبو بكر أحمد بن على بن ثابت الخطيب البغدادى المشهور المتوفى سنة (٤٦٣هـ) وهو كتاب حافل بتحرير مسائل هذا الفن، وبيان قواعد الرواية، ويعتبر من أجل مصادر هذا العلم.

(١) الدكتور محمود: تيسير مصطلح الحديث، نشر المركز الإسلامى للكتاب بالإسكندرية / ١٠-١٣.

٥- الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع:

صنفه الخطيب البغدادي، وهو كتاب فى آداب الرواية كما هو واضح من تسميته وهو فريد فى بابه، قيم فى أبحاثه ومحتوياته، وقل فن من فنون علوم الحديث إلا صنف الخطيب فيه كتابا منفردا، فكان كما قال الحافظ أبو بكر بن نقطة: «كل من أنصف علم أن المحدثين يعد عيال على كتبه».

٦ - الأئماع إلى معرفة أصول الرواية وتقيد السماع:

صنفه القاضى عياض بن موسى اليحصبى المتوفى سنة (٥٤٤هـ) وهو كتاب غير شامل لجميع أبحاث المصطلح، بل هو مقصور على ما يتعلق بكيفية التحمل والاداء وما يتفرع عنها لكنه جيد فى بابه حسن التنسيق والترتيب.

٧- مالا يسمع المحدث جهله:

صنفه أبو عمر بن عبد المجيد المياخى المتوفى سنة (٥٨٠هـ)، وهو جزء صغير ليس فيه كبير فائدة.

٨- علوم الحديث:

صنفه أبو عمر عثمان بن عبد الرحمن الشهرزورى المشهور بابن الصلاح المتوفى سنة (٦٤٣ هـ) وكتابه هذا المشهور بين الناس باسم: «مقدمة ابن الصلاح»، وهو من أجود الكتب فى علم مصطلح الحديث حيث جمع فيه ابن الصلاح ما تفرق فى غيره من كتب الخطيب ومن تقدمه من علماء الحديث فكان بذلك كتابا حافلا بالفوائد لكنه لم يرتبه على الوضع المناسب لأنه أملاه شيئا فشيئا، ومع هذا فهو عمدة من جاء بعده من العلوم فى فن المصطلح إلى عصرنا هذا فكم من مختصر له وناظم، ومختصر له ومعارض مما كان سببا فى اتساع دائرة البحث والعلم فى مصطلح الحديث ومجالة.

٩- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير:

صنفه محيي الدين يحيى بن شرف النووي أحد المجتهدين البارزين في مذهب الإمام الشافعي رضى الله عنهما المتوفى سنة (٦٧٦ هـ) وكتاب النووي هذا اختصار لكتاب «علوم الحديث» لابن الصلاح وهو كتاب جيد على كل حال وإن كان صعب العبارة أحيانا.

١٠- تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى:

صنفه جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى المتوفى سنة (٩١١ هـ) وهو شرح لكتاب تقريب النواوى كما هو واضح من اسمه، جمع فيه مؤلفه من الفوائد الشئ الكثير.

١١- نظم الدرر فى علم الأثر:

صنفها زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقى المتوفى سنة (٨٠٦ هـ)، وهذا النظم مشهور باسم «ألفية العراقى» نظم فيها «علوم الحديث» لابن الصلاح وزاد عليه بعض المفاهيم العلمية، وهذه الألفية جيدة غزيرة الفوائد وعليها شروح متعددة منها شرحان للمؤلف نفسه رحمه الله.

١٢- فتح المغيب فى شرح ألفية الحديث:

صنفه محمد بن عبد الرحمن السخاوى المتوفى سنة (٩٠٢ هـ) وهو شرح على ألفية العراقى وهو من أوفى شروح الألفية وأجودها.

١٣- نخبة الفكر فى مصطلح أهل الأثر:

صنفه الحافظ ابن حجر العسقلانى المتوفى سنة (٨٥٢ هـ)، وهو جزء صغير جداً، لكنه من أنفع المختصرات وأجودها ترتيباً، ابتكر فيه مؤلفه طريقة فى الترتيب والتقسيم لم يسبق إليها، وقد شرحه مؤلفه بشرح سماه «نزهة النظر».

١٤- المنظومة البيقونية:

صنفها عمر بن محمد البيقوني المتوفى سنة (١٠٨هـ) وهى من المنظومات المختصرة إذ لا تتجاوز أربعة وثلاثين بيتاً، وتعتبر من المختصرات النافعة المشهورة وعليها شروح متعددة.

١٥- قواعد الحديث:

صنفه محمد جمال الدين القاسمى المتوفى سنة (١٣٣٢هـ) وهو كتاب محرر مفيد.

١٦- تبسيط علوم الحديث وأدب الرواية:

صنفه الإمام محمد نجيب المطيعى خادم السنة بالإجازات المستصلة والأسانيد العالية من شيوخ عصره وهو صاحب تكملة المجموع شرح المذهب للإمام النووى رضى الله عنه، وهو من علماء العصر الحديث.

وقد بين المصنف فيه الحديث بأنواعه وأقسامه ومناهج علماء الجرح والتعديل فى تقويم الرجال وذلك بأسلوب العصر المفيد لكل الباحثين. وهذا المصنف مطبوع ويقع فى ٢١٢ صفحة^(١).

١٧- مصطلح الحديث:

لأستاذ الشيخ المرحوم: إبراهيم دسوقي الشهاوى الذى كان أستاذاً ورئيساً لقسم الفقه المقارن بكلية الشريعة والقانون بالقاهرة.

وهذا الكتاب المطبوع صنفه مؤلفه للباحثين والطلاب فى كلية الشريعة والقانون وقد رتب على مقدمة وأربعة أبواب وخاتمة^(٢). وهو كتاب قيم فى بابهِ

(١) راجع طبعة مطبعة حسان ١٩٧٩ م.

(٢) انظر ص ٤ طبعة دار الطباعة المحمدية لشوال ١٣٧٧ هـ/ يناير سنة ١٩٦٩ م..

ذو فائدة جلية للطلاب الراغبين فى معرفة السنة وعلومها بأسلوب سهل رصين،
وهو يقع فى ٢٧٢ صفحة.

١٨- تيسير مصطلح الحديث:

صنفه صاحبه الدكتور محمود الطحان الأستاذ المساعد فى كلية الشريعة
والقانون بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وهو كما يظهر من عنوانه ليس
جديداً فى بابهِ ولكنه توضيح وتبسيط بأسلوب العصر لعلم المصطلح من كتب
العلماء الأقدمين الذين سبقت إليهم منذ قليل وهو يقع فى ٢٣٩ صفحة^(١)، ولكنه
جيد البحث والتصنيف والتأليف مفيد لكل الباحثين.

(١) انظر طبعة : المركز الإسلامى للكتاب بالإسكندرية.

البحث السادس في معرفة الصحابة

تعريف الصحابي:

الصحابة لغة مصدر بمعنى «الصحبة» ومنه «الصحابي» ويجمع على أصحاب وصحب، وكثر استعمال «الصحابة» بمعنى «الأصحاب».

واصطلاحاً: من لقى النبي ﷺ مُسْلِمًا ومات على الإسلام ولو تخللت ذلك ردة على الأصح.

أهمية معرفة الصحابة:

وعلم معرفة الصحابة علم كبير مهم عظيم الفائدة، ومن فوائده معرفة المتصل من المرسل.

وتعرف الصحبة بالتواتر: كأبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب، وبقية العشرة المبشرين بالجنة، أو الشهرة، كضمام بن ثعلبة، وعكاشة بن محصن، أو إخبار صحابي، أو إخبار ثمة من التابعين أو بإخباره عن نفسه إن كان عدلاً ثقة وكانت دعواه ممكنة عقلاً.

أكثر الصحابة فتياً:

وكان من أكثرهم فتياً ابن عباس وعمر وعلي وأبي بن كعب وزيد بن ثابت وأبي الدرداء وابن مسعود رضي الله عنهم.

من هم العبادلة؟

المراد بالعبادلة في الأصل من اسمهم «عبد الله» من الصحابة، ويبلغ عددهم

نحو ثلثمائة صحابي، لكن المراد بهم هنا أربعة من الصحابة كل منهم اسمه عبد الله وهم: عبيد الله بن عمر، عبد الله بن عباس، عبد الله بن الزبير، عبد الله ابن عمرو بن العاص.

عدد الصحابة:

ليس هناك إحصاء دقيق لعدد الصحابة، لكن هناك أقوال لأهل العلم يستفاد منها أنهم يزيدون على مائة ألف صحابي، وأشهر هذه الأقوال قول أبي زرعة الرازي: «قبض رسول الله ﷺ عن مائة ألف وأربعة عشر ألفاً من الصحابة ممن روى عنه وسمع منه»^(١).

عدد طبقات الصحابة:

اختلف في عدد طبقاتهم، فمنهم من جعلها خمس طبقات ومنهم من جعلها اثني عشرة طبقة كالحاكم.

أولهم إسلاماً:

وكان أولهم إسلاماً من الرجال الأحرار: أبو بكر الصديق رضي الله عنه ومن الصبيان: علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ومن النساء: خديجة أم المؤمنين رضي الله عنها، ومن الموالي: زيد بن حارثة رضي الله عنه، ومن العبيد: بلال ابن رباح رضي الله عنه.

آخرهم موتاً:

وكان آخر الصحابة موتاً هو الصحابي الجليل أبو الطفيل عامر بن واثلة الليثي، مات سنة مائة بمكة المكرمة، وقيل أكثر من ذلك.

(١) التقريب مع التدريب ٢/ ٢٢٠.

عدالة الصحابة

اتفق أهل السنة والجماعة على عدالة الصحابة مطلقاً كبيرهم وصغيرهم،
لأبسوا الفتنة أم لا، وجوباً لحسن الظن، قال السخاوي: ونظراً لما تمهد لهم من
المآثر من امتثال أوامره بعده ﷺ وفتحهم الأقاليم وتبليغهم عنه الكتاب والسنة
وهدايتهم، ومواظبتهم على الصلاة والزكاة وأنواع القربات مع الشجاعة والبراعة
والكرم والإيثار والأخلاق الحميدة التي لم تكن في أمة من الأمم المتقدمة قال
الخطيب في الكفاية:

(عدالة الصحابة ثابتة معلومة بتعديل الله لهم وإخباره عن طهارتهم
واختياره لهم، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ
لِلنَّاسِ﴾^(١)، وقوله: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾^(٢)، وقوله: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ
الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ﴾^(٣)، وقوله تعالى:
﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾^(٤)، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ
الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٥)، وقوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ
وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصَرُونَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ أُولَئِكَ هُمُ
الصَّادِقُونَ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾^(٦) وجميع ذلك يقتضي
تعديلهم فلا يحتاج أحد منهم مع تعديل الله له إلى تعديل أحد من الخلق.

قال السخاوي نقلاً عن الخطيب في الكفاية:

على أنه لو لم يرد من الله ورسوله فيهم شيء مما ذكرناه لوجب الحال التي
كانوا عليها من الهجرة والجهاد ونصرة الإسلام، وبذلك المهج والأموال، وقتل الآباء

(٣) الفتح: ١٨.

(٢) البقرة: ١٤٣.

(١) آل عمران: ١١٠.

(٦) الحشر: ٨-١٠.

(٥) الأنفال: ٦٤.

(٤) التوبة: ١٠٠.

والأبناء والمناصحة في الدين وقوة الإيمان واليقين، للقطع على تعديلهم، والاعتقاد لئلا تراهتهم، وأنهم أفضل من جمع الخالفين بعدهم، والمعدلين الذين يجيئون من بعدهم، هذا مذهب كافة العلماء ومن يعتمد قوله.

ثم أسند عن أبي زرعة الرازي أنه قال: إذا رأيت الرجل يتقصص أحدا من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول ﷺ حق، وإنما أدى إلينا ذلك كله الصحابة وهؤلاء يريدون أن يجرحوا شهودنا ليطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى وهم زنادقة آه.

قال الحافظ ابن حجر: والأحاديث الواردة في تفضيل الصحابة كثيرة من أدلها على المقصود ما رواه الترمذي وابن حبان في صحيحه من حديث عبد الله ابن معقل قال: قال رسول الله ﷺ «الله الله في أصحابي لا تتخلوهم غرضا فمن أحبهم فبحبي أحبهم، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم، ومن آذاهم فقد آذى الله، ومن آذى الله فيوشك أن يأخذه» وحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: «لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبا ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه»^(١).

ومنها حديث «خير الناس قرني ثم الذين يلونهم»^(٢).

وعن عبد الله بن هاشم الطوسي حدثنا وكيع سمعت سفيان يقول في قوله تعالى ﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى﴾^(٣) قال: هم أصحاب محمد ﷺ.

ومن حكي الإجماع على القول بعدلتهم إمام الحرمين قال: ولعل السبب فيه أنهم نقلة الشريعة، فلو ثبت توقف في روايتهم لانتحصرت الشريعة على عصر

(١) الحديث متفق عليه.

(٢) متفق عليه من حديث ابن مسعود وعمران بن حصين.

(٣) التمثل: ٥٩.

الرسول ﷺ ولما استرسل على سائر الأعصار وقال أبو محمد بن حزم:

الصحابة كلهم من أهل الجنة قطعاً، قال الله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ (١). وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَى أُولَئِكَ عَنْهَا مُعَذَّوْنَ﴾ (٢)، فثبت أن الجميع من أهل الجنة، وأنه لا يدخل أحد منهم النار لأنهم المخاطبون بالآية السابقة.

مجاهيل الصحابة عدول

لا ترد رواياتهم

قال ابن الأنباري: وليس المراد بعدالتهم ثبوت العصمة لهم واستحالة المعصية منهم، وإنما المراد قبول رواياتهم من غير تكلف بحث عن أسباب العدالة وطلب التزكية، إلا إن ثبت ارتكاب قاذح ولم يثبت والله الحمد. فنحن على استصحاب ما كانوا عليه في زمن رسول الله ﷺ حتى يثبت خلافه ولا التفات إلى ما يذكره أهل السير، فإنه لا يصح وما صح فله تأويل صحيح وما أحسن قول عمر بن عبد العزيز رحمه الله: (تلك دماء طهر الله منها سيفونا فلا نخضب بها ألسنتنا) ولا عبرة برد بعض الحنفية سيدنا أبا هريرة وتعليلهم بأنه ليس بفقيه، فقد عملوا برأيه في الغسل ثلاثاً من ولوغ الكلب وغيره، وولاه عمر رضي الله عنهما الولايات الجسيمة، وقال ابن عباس له وقد سئل عن مسألة: أفته يا أبا هريرة فقد جاءتك معضلة، فأفتى ووافقه على فتواه، وقد حكى ابن السجار في ذيله عن الشيخ أبي إسحاق الشيرازي صاحب المذهب أنه سمع شيخه القاضي أبا الطيب الطبري يقول: كنا في حلقة للنظر بجوامع المنصور، فجاء شاب خراساني حنفي فطالب بالدليل في مسألة المصراة فأورده المدرس عن أبي هريرة فقال الشاب: إنه

(٢) الآيات: ١٠١.

(١) الحديد: ١٠.

غير مقبول الرواية، قال القاضي: فما أتم كلامه حتى سقطت عليه حية عظيمة من سقف الجامع فهرب عنها فتبعته دون غيره، فقليل له: تب، فقال: تب، فغابت الحية، ولم يرَ لها بعد أثر.

وتخرج على هذا الأصل مسألة وهي أنه إذا قيل في الإسناد: عن رجل من الصحابة كان حجة، ولا يضر الجهالة بتعيينه لثبوت عدالتهم، وخالف ابن منده فقال: من حكم الصحابي أنه إذا روى عنه تابعي وإن كان مشهورا كالشعبي وسعيد بن المسيب نسب إلى الجهالة، فإذا روى عنه رجلان كان مشهورا واحتج به قال: وعلى هذا بنى البخاري ومسلم صحيحهما إلا أحرف تبين أمرها، ويسمى البيهقي مثل ذلك مرسلا وهو مردود. وقال أبو زيد الدبوسي: المجهول من الصحابة خبره حجة إذا عمل به السلف أو سكتوا عن رده مع انتشاره بينهم، فإن لم ينتشر فإن وافق القياس عمل به وإلا فلا، لأنه في المرتبة دون ما إذا لم يكن فقيها. قال: ويحتمل أن يقال: إن خبر المشهور الذي ليس بفتية حجة ما لم يخالف القياس «وخبر المجهول مردود ما لم يردده القياس ليقع الفرق بين من ظهرت عدالته وبين من لم تظهر. هكذا أفاده في فتح المغيث.

أشهر المصنفات في معرفة الصحابة:

وهناك مؤلفات كثيرة في معرفة الصحابة أشهر هذه المؤلفات ثلاثة هي:

- ١ - الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني.
- ٢ - أسد الغابة في معرفة الصحابة، لعلی بن محمد الجزیری المشهور بابن الأثير.
- ٣ - الاستيعاب في أسماء الأصحاب لابن عبد البر.

المبحث السابع

في

معرفة التابعين

يعرف التابعي بأنه من لقي صحابياً مُسْلِماً ومات على الإسلام.

وفائدة معرفة التابعين كفايدة معرفة الصحابة وطبقاتهم، لأنها الطريق الموصل إلى معرفة المرسل والمتصل والمُسند، لأننا إذا عرفنا تواريخ الوفيات وجمعنا بينها وبين المواليد قارنا بين ذويها لدرك المعاصرة وثبوت اللقاء وما يترتب على ذلك من سماع وتحمل وأداء، وقد قال الحاكم: ومهما غفل الإنسان عن هذا العلم لم يفرق بين الصحابة والتابعين، ثم لم يفرق بين التابعين وأتباعهم وقال الله تبارك وتعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ مِنْ الْقَوْمِ الْيَاسِينَ وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدِهِمْ لَبَدَّةٌ أُولَئِكَ يُرْجَوْنَ الْوَحْدَىٰ يُجْزَوْنَ الْوَحْدَىٰ يُجْزَوْنَ الْوَحْدَىٰ﴾ (١) قال الحاكم (٢): وقد ذكرهم رسول الله ﷺ، كما حدثنا أبو عمرو وعثمان بن أحمد بن السماك بيغداد وأبو العباس محمد بن يعقوب الأموي بنيسابور وأبو أحمد بكر بن محمد الصيرفي بمرق قالوا: حدثنا أبو قلابة عبد الملك بن محمد الرقاشي حدثنا أزهر بن سعد حدثنا ابن عون عن إبراهيم عن عبيدة عن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ «خير الناس قرني ثم الذين يلونهم» فلا أدري أذكر رسول الله ﷺ بعد قرنيه أو ثلاثة.

فخير الناس بعد الصحابة من شافه أصحاب رسول الله ﷺ وحفظ عنهم الدين والسنن وهم قد شهدوا الوحي والتتزيل ولنخلص من هذا إلى تعريف

(١) التوبة: ١٠٠.

(٢) كتاب معرفة علوم الحديث بتحقيق معظم حنين رئيس الشعبة العربية الإسلامية بجامعة دكة بنغالة ص ٤١.

التابعي كما سبق لنا تعريف الصحابي بأنه من رأى رسول الله ﷺ وآمن به وسمعه . فكذلك التابعي من لقي الصحابي سواء كان مميزاً أم لا وسواء سمع منه أم لا حيث عد مسلم وتبعه ابن حبان وعبد الغنى بن سعيد فيهم الأعمش مع قول الترمذي إنه لم يسمع من أحد من الصحابة وعد عبد الغنى جرير بن حازم لكونه رأى أنسا، وموسى بن أبي عائشة مع اقتصار البخاري وابن حبان فيه على رؤية عمرو بن الحويرث، ويحيى بن أبي كثير مع قول أبي حاتم إنه لم يدرك أحداً من الصحابة إلا أنسا رآه رؤية . قال الحافظ السخاوي^(١) : وهذا مصير منهم إلى اكتفاء بالرؤية كالصحابي، لذا قال بعضهم : رؤية الصالحين بلا شك لها أثر عظيم فكيف برؤية سيد الصالحين .

وقد ذهب العراقي وتبعه السخاوي إلى أنه لم يرو عن العشرة المبشرين بالجنة سوى قيس بن حازم وهو الذي سبق لنا التعريف به وقد روى عن ١٢٠ صحابياً وقد ولد عام الفيل ويقال : إن له رؤية يقولون ليس في التابعين أحد روى عن العشرة المبشرين غيره، بيد أن الحاكم وهو يذكر أن التابعين خمس عشرة طبقة ثم يذكر الطبقة الأولى فيقول :

وهم الذين لحقوا العشرة الذين شهد لهم رسول الله ﷺ بالجنة، ويعددهم جماعة من الصحابة، فمنهم سعيد بن المسيب، وقيس بن أبي حازم، وأبو عثمان النهدي، وقيس بن عباد، وأبو سامان حضين^(٢) بن المنذر، وأبو وائل شقيق بن سلمة، وأبو رجاء العطاردي وغيرهم . والطبقة الثانية : الأسود بن يزيد، وعلقمة ابن قيس، ومسروق بن الأجدع، وأبو سلمة بن عبد الرحمن وخارجة بن زيد وغيرهم من هذه الطبقة قلت : وهذا كلام مردود على الحاكم إذ إن سعيد بن المسيب قد ولد في آخر خلافة عمر سنة (١٩هـ) فيكون ادعاء الرواية عن العشرة

(١) فتح المغيث في شرح ألفية الحديث للزين العراقي .

(٢) حضين بالتصغير .

غير صحيح ومن عجب أن الإمام ابن حزم يصحح سماعه من عمر بل ويعزم به ويتابعه على ذلك الحافظ ابن حجر مع كونه في التهذيب يؤرخ بموته سنة ٩٤ عن ٧٩ عامًا هي عمره، والحقيقة أن رواياته عن عمر من المراسيل إلا إذا سمعه وهو ابن ست.

والطبقة الثالثة: عامر بن شراحيل الشعبي، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وشرح بن الحارث وأقرانهم من هذه الطبقة، وهم خمس عشرة طبقة آخرهم من لقي أنس بن مالك من أهل البصرة ومن لقي عبد الله بن أبي أوفى من أهل الكوفة، ومن لقي السائب بن يزيد من أهل المدينة، ومن لقي عبد الله بن الحارث ابن جزء من أهل مصر، ومن لقي أبا أمامة الباهلي من أهل الشام ثم قال الحاكم: أخبرنا أبو جعفر البغدادي حدثنا إسماعيل بن إسحاق حدثنا علي بن المديني قال: آخر من بقي من أصحاب رسول الله ﷺ بالمدينة سهل بن سعد الساعدي، وآخر من بقي بالبصرة أنس بن مالك، وآخر من بقي بالكوفة أبو جحيفة وهب بن عبد الله السواتي من بني سواء بن عامر، وآخر من بقي بالشام عبد الله بن بسر المازني من بني مازن بن منصور، وآخر من بقي بمصر عبد الله بن الحارث بن جزء.

حدثنا سفيان قال: قلت للأحوص بن حكيم أكان أبو أمامة آخر من مات عندكم من أصحاب رسول الله ﷺ؟ قال: آخر كان بعده يقال له: ابن بسر وقد رأيته ورأيت أنس بن مالك على حمار بين الصفا والمروة، وقال علي: وآخر من مات بمكة عن رأي النبي ﷺ أبو الطفيل عامر بن واثلة الليثي ويقال له الحماني.

الفقهاء السبعة من أهل المدينة:

كثيراً ما يعترضك وأنت تقرأ في كتب الفقه التي تستوعب المذاهب وآراء فقهاء الأمصار قوله: وبه قال الفقهاء السبعة، فمن هؤلاء الفقهاء السبعة بالمدينة المنورة من التابعين:

سعيد بن المسيب، والقاسم بن محمد بن أبي بكر، وعروة بن الزبير، وخارجة بن زيد بن ثابت، وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، وسليمان بن يسار الهلالي مولى ميمونة أم المؤمنين.

هل عدالة التابعين عامة كعدالة الصحابة؟

اختلف في ذلك فقال البعض بعدالتهم جميعاً وإن تفاوتت مراتبهم في الفضيلة متمسكا بحديث «خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم» والجمهور على خلافه فيمن بعد الصحابة، وأنه لا بد من التنقيص على عدالتهم كثيرهم، قالوا: والحديث محمول في القرنين بعد الأولى على الغالب والأكثر، لأنه قد وجد فيهما من يحمل صفات مذمومة، لكن بقلة في أولهما بخلاف ما بعد فكثير فيه مشهور، وكان آخر من كان في أتباع التابعين ممن يقبل قوله من عاش إلى حدود العشرين ومائتين. وقال الحافظ السخاوي وفي هذا الوقت ظهرت البدع ظهورا فاسدا، وأطلقت المعتزلة الستة، ورفعت الفلاسفة رءوسها وامتنحن أهل العلم ليقولوا بخلق القرآن، وتغيرت الأحوال تغيرا شديدا ولم يزل الأمر في نقص إلى الآن . نسأل الله السلامة.

أشهر المصنفات في علم معرفة التابعين:

وأشهر هذه المصنفات في هذا العلم هو كتاب «معرفة التابعين» لأبي المظرف ابن قطيس الأندلسي .

المبحث الثامن

هى

معرفة الأخوة والأخوات

هذا العلم هو إحدى معارف أهل الحديث التى اعتنوا بها وأفردوها بالتصنيف، وهو معرفة الأخوة والأخوات من الرواة فى كل طبقة، وإفراد هذا النوع بالبحث والتصنيف يدل على مدى اهتمام علماء الحديث بالرواة، ومعرفة أنسابهم وأخوتهم وغير ذلك كما سيأتى من الأنواع بعده من فوائده ألا يظن من ليس بأخ أخا عند الاشتراك فى اسم الأب. مثل: «عبد الله بن دينار» و «عمرو بن دينار» فالذى لا يدرى يظن أنهما أخوان مع أنهما ليسا بأخوين، وإن كان اسم أبيهما واحدا، وهناك أمثلة كثيرة منها للثنتين: فى الصحابة، عمر وزيد ابنا الخطاب وللثلاثة: فى الصحابة: على وجعفر وعقيل بنو أبى طالب.

وللأربعة: فى أتباع التابعين، سهيل وعبد الله ومحمد وصالح بنو أبى صالح.

وللخمسة: فى أتباع التابعين «سفيان وآدم وعمران ومحمد وإبراهيم بنو عيينة.

وللسبعة: فى التابعين، محمد وأنس ويحيى ومعبد وحفصة وكريمة بنو سيرين.

وللسبعة: فى الصحابة، النعمان ومعقل وعقيل وسويد وستان وعبد الرحمن وعبد الله بنو مقرن.

وهؤلاء السبعة كلهم صحابة مهاجرون لم يشاركهم في هذه المكرمة
أحد^(١)، وقيل إنهم حضروا غزوة الخندق كلهم.

وأشهر المصنفات في معرفة هذا العلم كتاب الأخوة لأبي المطرف بن نفيس
الاندلسي. وكتاب الأخوة لأبي العباس السراج^(٢).

(١) أي لم يوجد سبعة أخوة من الصحابة كلهم مهاجرون إلا هؤلاء الأخوة السبعة.

(٢) السراج: نسبة لعمل السروج، وكان من أجلاده من يملأها، وهو أبو العباس محمد بن إسحاق بن
إبراهيم الثقفي مولاهم، محدث عصره بنسباور روى عنه الشيخان، وتوفي سنة ٣١٣ هـ.

المبحث التاسع

المؤتلف والمختلف - المتشابه - المهمل - المبهم

المؤتلف والمختلف

المؤتلف لغة اسم فاعل من «الاتلاف» بمعنى «الاجتماع والتلاقى» وهو ضد
النفرة. والمختلف اسم فاعل من «الاختلاف» ، ضد الاتفاق
واصطلاحًا : أن تسبق الأسماء أو الألقاب أو الأنساب خطأً ، وتختلف
لفظًا سواء كان مرجع الاختلاف هذا هو اللفظ أو النقط أو الشكل .
ومن أمثلة ذلك :

(أ) «سلام» و «سلام» الأول بتخفيف اللام ، والثاني بتشديد اللام .

(ب) «مِسُور» و «مُسُور» الأول بكسر الميم وسكون السين وتخفيف الواو ،
والثاني بضم الميم وفتح السين وتشديد الواو .

(ج) «البزار» و «البزار» الأول آخره راءى ، والثاني آخره راء :

(د) «الثورى» ، «التوزى» الأول بالثاء والراء ، والثاني بالثاء والزأى .

أهمية هذا العلم وفائدته :

معرفة هذا النوع من مهمات علم الرجال ، حتى قال على بن المدينى « أشد
التصحيف ما يقع فى الأسماء ، لأنه شيء لا يدخله القياس ، ولا قبله شيء يدل
عليه ولا بعده .

وفائده تكمن فى تجنب الخطأ وعدم الوقوع فيه .

- وأشهر المصنفات فى هذا العلم هو :

(أ) «المؤتلف» لعبد الغنى بن سعيد .

(ب) «الإكمال» لابن ماكولا ، وذيله لأبى بكر بن نقطة .

المتشابه

المتشابه لغة : اسم فاعل من «التشابه»، التشابه بمعنى «التماثل» ويراد بالمتشابه هنا «المتببس» ومنه «المتشابه» من القرآن ، أى الذى يلتبس معناه .

واصطلاحاً : أن تتفق أسماء الرواة لفظاً وخطاً ، وتختلف أسماء الآباء لفظاً لا خطاً أو بالعكس .

أمثلة المتشابه :

(أ) «محمد بن عقيل»، بضم العين و محمد بن عقيل بفتح العين اتفقت أسماء الرواة واختلفت أسماء الآباء .

(ب) «شريح بن النعمان» و «سريح بن النعمان» اختلفت أسماء الرواة واتفقت أسماء الآباء .

فائدة هذا العلم :

وتكمن فائده فى ضبط أسماء الرواة . وعدم الالتباس فى النطق بها ، وعدم الوقوع فى التصحيف والوهم .

- أشهر المصنفات فى المتشابه :

(أ) «تلخيص المتشابه فى الرسم» ، وحماية ما أشكل منه عن بواذر التصحيف والوهم ، للخطيب البغدادى .

(ب) «تالى التلخيص» الخطيب أيضاً ، وهو عبارة عن تئمة أو ذيل للكتاب السابق ، وهما كتابان نفيسان لم يصنف مثلهما فى هذا الباب .

المهمال

تعريفه :

هو لغة اسم مفعول من «الإهمال» بمعنى «الترك» كأن الراوى ترك الاسم بدون ذكر ما يميزه عن غيره .

واصطلاحاً : أن يروى عن شخصين متفقين فى الاسم فقط أو مع اسم الأب أو نحو ذلك ، ولم يتميزا بما يخص كل واحد منهما .

يضر الإهمال إن كان أحدهما ثقة والآخر ضعيفاً ، لأنه لا ندرى من الشخص المروى عنه هنا فرما كان الضعيف منهما فيضعف الحديث .

أما إذا كان ثقتين فلا يضر الإهمال بصحة الحديث ، لأن إيا منهما كان المروى عنه فالحديث صحيح مثل ذلك ما وقع للبخارى من روايته عن «أحمد» - غير منسوب - عن ابن وهب فإنه إما أحمد بن صالح أو أحمد بن عيسى وكلاهما ثقة . وقد ألف الخطيب فى ذلك كتابه «المكمل فى بيان المهمل» .

المبهم

تعريفه :

المبهم لغة: هو اسم مفعول من (الإيهام) ضد الإيضاح.

واصطلاحاً: هو من أبهم اسمه فى المتن أو الرسناد من الرواة أو ممن له علاقة بالرواية.

ومن فوائد بحثه:

(أ) إن كان الإيهام في السند: معرفة الرواوى إن كان ثقة أو ضعيفاً للحكم على الحديث بالصحة أو الضعف.

(ب) وإن كان في المتن: فله فوائد كثيرة أبرزها معرفة صاحب القصة أو السائل حتى إذا كان في الحديث منقبة له عرفنا فضله، وإن كان عكس ذلك فيحصل بمعرفة السلامة من الظن يغيره من أفاضل الصحابة.

كيف يعرف المجهم:

يعرف بأحد أمرين:

الأول: بوروده مسمى في بعض الروايات الأخرى.

اثاني: بتنصيب أهل السير على كثير منه. وأشهر المصنفات في معرفة ذلك كتاب: إيضاح الإشكال لعبد الغنى بن سعيد وموضح أوهام الجمع والتفريق للمخطيب البغدادي.

بعض تراجم المحدثين ورواة الحديث

أولاً: ترجمة طائفة من الصحابة:

أبو بكر الصديق

وهو عبد الله بن عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب بن سعد بن قيس بن مرة وينسب رضى الله عنه إلى «تيم بن مرة» فيقال له «التيمي» وهو فى العدد إلى «مرة» مثل رسول الله ﷺ لأن بين كل واحد منهما وبين «مرة» ستة آباء.

وكنيته «أبو بكر» وكنية أبيه «عثمان» «أبو قحافة» ولقبه «الصديق» لأنه أول من بادر إلى تصديق رسول الله ﷺ من الرجال البالغين.

وهو أول الخلفاء الأربعة الراشدين رضى الله عنهم ورفيق رسول الله ﷺ فى الهجرة وثانيه فى الغار وأحد العشرة الذين بشرهم رسول الله ﷺ بالجنة ففضائله كثيرة بشهادة رسول الله ﷺ وقد ذكر ترجمته فى تاريخ الشام فى مجلد ونصف.

أخرج له أصحاب السنن (١٤٢) مائة حديث واثنين وأربعين حديثاً رواها عن رسول الله ﷺ اتفق البخارى ومسلم على ستة منها وانفرد البخارى بأحد عشر وانفرد مسلم بحديث واحد.

وقد توفى رضى الله عنه ليلة الثلاثاء بين المغرب والعشاء، لثمان بقين من شهر جمادى الآخرة سنة ثلاث عشرة من الهجرة عن ثلاث وستين سنة ودفن بالحجرة النبوية بعد أن قضى فى الخلافة ستين وثلاثة أشهر وعشرة أيام فرضى الله عنه.

عمر بن الخطاب

عمر بن الخطاب هو «عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى بن رباح بن عبد الله من قرظ بن رزاح بن عدى بن كعب».

وكنيته «أبو حفص» ، ولقبه «الفاروق» وينسب إلى عدى بن كعب فيقال له «العدوى» .

وهو ثاني الخلفاء الراشدين رضى الله عنهم وأحد فقهاء الصحابة وأحد العشرة الذين بشرهم رسول الله ﷺ بالجنة وفضائله ومزاياه التي عزيها الإسلام وشهد له رسول الله ﷺ وأصحابه كثيرة مشهورة .

أخرج له أصحاب السنن ٥٣٩ خمسماية حديث وتسعة وثلاثين حديثاً رواها عن رسول الله ﷺ اتفق البخارى ومسلم على عشرة منها وانفرد البخارى بتسعة وانفرد مسلم بخمسة عشر .

توفي رضى الله عنه مقتولاً بيد أمى لؤلؤة غلام المغيرة بن شعبة فى آخر سنة ثلاث وعشرين من الهجرة ودفن فى أول سنة أربع وعشرين وهو ابن ثلاث وستين سنة وصلى عليه صهيب مولى رسول الله ﷺ ودفن بالحجرة النبوية بعد أن قضى فى الخلافة عشر سنوات ونصفاً فرضى الله عنه .

عثمان بن عفان

عثمان بن عفان بن أبى العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصى يجتمع مع رسول الله ﷺ فى «عبد مناف بن قصى» .

وينسب إلى أمية بن عبد شمس فيقال له «الأموى» ويكنى «أبا عبد الله» و«أبا عمرو» كنيان مشهورتان وكنيته «أبو عمرو» أشهر لأنه ولد له ولد سماه «عبد الله» فاكنتى به ، فمات ثم ولد له «عمرو» فاكنتى به إلى أن مات ، فكان «أبو عمرو» أشهر كنيته .

وهو ثالث الخلفاء الراشدين رضى الله عنهم وأحد العشرة الذين بشرهم رسول الله ﷺ بالجنة ، وأحد العشرة الذين عينهم عمر بن الخطاب لمجلس شورى الخلافة بعده .

وزوج كريمتى رسول الله ﷺ رقية ثم أم كلثوم، رضى الله عنهما وكان يقال له: ذو النورين، لزوجاه بهما ففضائله كثيرة، وقد ذكرت ترجمته مستوفاة فى تاريخ دمشق.

أخرج له أصحاب السنن (١٤٦) مائة حديث وستة وأربعين رواها عن رسول الله ﷺ وعن أبي بكر الصديق، وعن عمر بن الخطاب، رضى الله عنهما، واتفق البخارى ومسلم على ثلاثة منها. وانفرد البخارى بشمانية وانفرد مسلم بخمسة.

توفى رضى الله عنه مقتولا فى يوم الجمعة السابع من ذى الحجة سنة خمس وثلاثين من الهجرة وهو ابن ثمانين سنة بعد أن قضى فى الخلافة إحدى عشرة سنة، وأحد عشر شهرا واثنين وعشرين يوما.

على بن أبى طالب

على بن أبى طالب، هو «على بن أبى طالب بن عبد المطلب بن هاشم»، يجتمع مع رسول الله ﷺ فى «عبد المطلب»، فهو ابن عم رسول الله ﷺ وكنيته «أبو الحسن» وينسب إلى هاشم فيقال له «الهاشمى» وهو رابع الخلفاء الراشدين رضى الله عنهم وأحد العشرة الذين بشرهم رسول الله ﷺ بالجنة وهو أقربهم نسبا إلى رسول الله ﷺ وقد خصه الله تعالى فجعل السلالة النبوية من صلبه، فقد أخرج الطبرانى فى الكبير عن جابر عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إن الله تعالى جعل ذرية كل نبي فى صلبه، وجعل ذريتى فى صلب على من فاطمة».

وهو أول من أسلم من الصبيان وأحد الستة الذين انتخبهم عمر بن الخطاب لمجلس شورى الخلافة بعده، ففضائله كثيرة يشهد لها أنه كان أحب رجل إلى رسول الله ﷺ فقد روى عن عائشة رضى الله عنها أنها سئلت أي الناس أحب

إلى رسول الله ﷺ ؟ فقالت: فاطمة، فقيل: من الرجال؟ قالت: «زوجها».

أخرج له أصحاب السنن (٥٨٦) خمسمائة حديث وثمانين ومئة أحاديث رواها عن رسول الله ﷺ وعن أبي بكر الصديق وعن عمر بن الخطاب، وعن المقداد بن الأسود وعن زوجته فاطمة بنت رسول الله ﷺ اتفق البخاري ومسلم على عشرين منها وانفرد البخاري بتسعة وانفرد مسلم بخمسة عشر وروى عنه عدد وفير من الصحابة والتابعين .

أولاده الحسن والحسين ومحمد المعروف بابن الحنفية، كما روى عنه البراء ابن عازب، وعبد الله بن مسعود وأبو هريرة، وأبو سعيد الخدري، وعامر بن شراحيل الشعبي، وعلقمة بن قيس النخعي، وعبد الرحمن بن أبي ليلى.

توفي رضى الله عنه مقتولاً في شهر رمضان سنة أربعين من الهجرة عن ثلاث وستين سنة، قتله عبد الرحمن بن ملجم الخارجي، بالكوفة ودفن بها في قصر الإمارة عند المسجد الجامع، بعد أن قضى في الخلافة أربع سنين وتسعة أشهر وستة أيام، فرضى الله عنه .

أبو عبيدة بن الجراح

هو «عامر بن عبد الله بن عبد الجراح بن هلال بن كعب بن ضبة بن الحارث بن فهر بن مالك».

يجتمع مع رسول الله ﷺ في فهر بن مالك وكنيته «أبو عبيدة» واشتهر بها حتى غلبت على اسمه .

وينسب إلى «فهر بن مالك» فيقال له: «الفهري».

ولقبه «أمين هذه الأمة» لقبه به رسول الله ﷺ فقال ﷺ «الكل أمة أمين وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح»، ولشرف هذا اللقب كان يتمناه كل واحد

من الصحابة لنفسه، ولكن رسول الله ﷺ خص به أبا عبيدة بن الجراح، فكان أعظم شاهد على كثرة فضائله.

وهو من العشرة الذين بشرهم رسول الله ﷺ بالجنة.

أخرج له أصحاب السنن (١٤) أربعة عشر حديثاً رواها عن رسول الله ﷺ انفرد مسلم بحديث واحد منها.

توفى - رضى الله عنه - فى طاعون عمواس بالأردن من الشام، ودفن بها سنة ثمانى عشرة من الهجرة فى خلافة عمر بن الخطاب وهو ابن ثمان وخمسين سنة وصلى عليه معاذ بن جبل رضى الله عنه.

عبد الرحمن بن عوف

هو «عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف بن الحارث بن زهرة بن مرة، يجتمع مع رسول الله ﷺ فى كلاب بن مرة كنيته أبو محمد ونسب إلى «زهرة بن كلاب» فيقال له: الزهرى.

وهو أحد العشرة الذين بشرهم رسول الله ﷺ بالجنة وأحد الستة الذين انتخبهم عمر بن الخطاب لمجلس شورى الخلافة بعده، وأمين رسول الله ﷺ على نسائه وكان رضى الله عنه كثير المال كثير الصدقة، ففضائله ومزاياه عظيمة فى ذاتها، وكثيرة فى عددها.

أخرج له أصحاب السنن (٦٥) خمسة وستين حديثاً رواها عن رسول الله ﷺ اتفق البخارى ومسلم على حديثين منها وانفرد البخارى بخمسة.

ولد رضى الله عنه بعد حادثة الفيل بعشر سنين، وتوفى رحمه الله سنة اثنتين وثلاثين من الهجرة عن خمس وسبعين سنة ودفن بالقيع.

الزبير بن العوام

هو «الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي بن كلاب»
يجتمع نسبه ونسب رسول الله ﷺ في «قصي بن كلاب» وكنيته «أبو عبد الله»
وينسب إلى «أسد» بن عبد العزى فيقال له «الأسدي» وهو حوارى رسول الله ﷺ
المخلص النصير الثقة الأمين وابن عمته صفية بنت عبد المطلب وهو أحد العشرة
الذين بشرهم رسول الله ﷺ بالجنة وأحد الستة الذين عينهم عمر بن الخطاب
لمجلس شورى الخلافة بعده وأول من سل سيفاً في سبيل الله.

أخرج له أصحاب السنن (٣٨) ثمانية وثلاثين حديثاً، رواها عن رسول الله
ﷺ اتفق البخارى ومسلم على حديثين منها، وانفرد البخارى بسبعة. وتوفى
رضى الله عنه سنة ست وثلاثين بعد انصرافه من وقعة الجمل ودفن ناحية البصرة
برادى السباع.

طلحة بن عبيد الله

هو «طلحة بن عبيد الله بن عثمان بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن
مرة» يجتمع مع رسول الله ﷺ في مرة بن كعب وكنيته «أبو محمد» وينسب إلى
«تيم بن مرة» فيقال له «التيمي» ويجتمع مع أبى بكر الصديق في كعب بن سعد.
وهو من العشرة الذين بشرهم رسول الله ﷺ بالجنة وأحد الستة الذين
عينهم عمر بن الخطاب الشورى فى شأن الخلافة بعده وأحد الثمانية الذين سبقوا
إلى الإسلام.

أخرج له أصحاب السنن ثمانية وثلاثين حديثاً، رواها عن رسول الله ﷺ
وعن أبى بكر الصديق، وعن عمر بن الخطاب، اتفق البخارى ومسلم على حديث

واحد وانفرد البخارى بحديثين وانفرد مسلم بثلاثة أحاديث. توفى طلحة رضى الله عنه سنة ٣٦ ست وثلاثين من الهجرة وهو ابن أربع وستين سنة ودفن بالبصرة.

سعيد بن زيد

هو «سعيد بن زيد بن عمرو بن عبد العزى بن رياح بن قرط بن رزاح بن كعب بن لؤى» يجتمع مع رسول الله ﷺ فى كعب بن لؤى.

وعمر بن الخطاب: ابن عم أبيه «زيد» وهو أحد العشرة الذين بشرهم رسول الله ﷺ بالجنة أخرج له أصحاب السنن ٣٨ ثمانية وثلاثين حديثًا رواها عن رسول الله ﷺ اتفق البخارى ومسلم على حديثين منها وانفرد البخارى بحديث واحد وتوفى سنة ٥١ هـ.

سعد بن أبى وقاص

هو سعد بن مالك بن أهيب بن عبد مناف بن كعب بن كلاب بن مرة بن كعب، يجتمع مع رسول الله ﷺ فى كلاب بن مرة وكنته أبو إسحاق وينسب إلى زهرة بن كلاب فيقال له: الزهرى.

وهو أحد العشرة الذين بشرهم رسول الله ﷺ بالجنة، وأحد الذين عينهم عمر بن الخطاب للشورى فى شأن الخلافة من بعده وكان- رضى الله عنه- مجاب الدعوة لدعاء رسول الله ﷺ له بقوله: اللهم استجب دعاء سعد إذا دعاك.

أخرج له أصحاب السنن (٢١٥) مائتين وخمسة عشر حديثًا، رواها عن رسول الله ﷺ وعن خولة بنت حكيم اتفق البخارى ومسلم على خمسة عشر منها وانفرد البخارى بخمسة وانفرد مسلم بثمانية عشر توفى رضى الله عنه سنة ٥٥ هـ.

زيد بن ثابت

هو زيد بن ثابت بن الضحاك بن زيد بن لؤذان بن عمر بن عبد مناف بن غنيم بن مالك بن النجار وكنيته أبو خارجة ، وينسب إلى النجار فيقال له «النجارى»

وهو أحد نجباء الأنصار -رضى الله عنه- وكاتب الوحي وجامع القرآن فى عهد أبى بكر الصديق رضى الله عنه وكان -رضى الله عنه- من الراسخين فى العلم وخصوصاً فى الفرائض والقرآن، فهو من الصحابة الكثيرين من الفتوى ولهم اتباع يقولون برأيهم ومن أكابرهم الذين انتهى إليهم علم أصحاب رسول الله ﷺ روى على بن زيد بن جدعان عن سعيد بن المسيب أنه قال: شهدت جنازة زيد بن ثابت فلما دلى فى قبره قال عبد الله بن عباس: من سره أن يعلم كيف ذهاب العلم فهكذا ذهاب العلماء والله لقد دفن اليوم علم كثير.

وروى عن أبى هريرة يوم مات زيد بن ثابت أنه قال: مات اليوم حبر الأمة وعسى الله أن يجعل فى ابن عباس خلفاً. أخرج له أصحاب السنن (٩٢) اثنين وتسعين حديثاً رواها عن رسول الله ﷺ وعن أبى بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم توفى رضى الله عنه سنة إحدى وخمسين فى ولاية معاوية.

أبو الدرداء

هو عويمر بن مالك بن عبد الله بن قيس بن أمية بن مالك بن عامر بن عدى ابن كعب بن الخزرج بن الحارث بن الخزرج. وكنيته أبو الدرداء وينسب إلى الخزرج بن الحارث فيقال له الخزرجى وهو من الأنصار الذين شهدوا غزوة أحد وأبلى فيها بلاء حسناً وقال رسول الله ﷺ فيها: نعم الفارس عويمر وقال رسول الله ﷺ بمثدحه: عويمر حكيم أمتى.

وكان- رضى الله عنه- من النساك المخلصين فى عبادة ربهم فقد روى الأعمش عن خيشمة عن أبى الدرداء أنه قال: كنت تاجرًا قبل البعثة فزاولت بعد ذلك التجارة والعبادة فلم يجتمعًا فأخذت العبادة وتركتم التجارة ففضائله كثيرة جدًا.

أخرج له أصحاب السنن (١٧٩) مائة وتسعة وسبعين حديثًا رواها عن رسول الله ﷺ وعن عائشة وعن زيد بن ثابت اتفق البخارى ومسلم على حديثين منها وانفرد البخارى بثلاثة وانفرد مسلم بثمانية أحاديث. توفي رضى الله عنه سنة اثنين وثلاثين من الهجرة.

أبو هريرة

هو عبد الرحمن بن صخر وهذا هو المشهور فى اسمه واسم أبيه وكنيته أبو هريرة كناه بذلك رسول الله ﷺ لأجل هرة كان يحملها، أو يحمل أولادها، وينسب إلى قبيلة (دوس) فيقال له الدوسى وهو من أصحاب رسول الله ﷺ الكثيرين من الرواية عنه، قال طلحة بن عبيد الله أحد العشرة المبشرين بالجنة لا شك أن أبا هريرة سمع من رسول الله ﷺ ما لم يسمع.

كان- رضى الله عنه- أحفظ من كل من يروى الحديث فى عصره ولم يأت عن أحد من الصحابة ما جاء عنه لذلك كان أكثر المكثرين من الرواية عن رسول الله ﷺ وعن أصحابه رضى الله عنهم.

أخرج له أصحاب السنن (٥٣٧٤) خمسة آلاف وثلثمائة وأربعة وسبعين حديثًا، رواها عن رسول الله ﷺ وعن أبى بكر الصديق وعن عمر بن الخطاب، وعن الفضل بن العباس بن عبد المطلب وأبى بن كعب وأسامة بن زيد، وعائشة أم المؤمنين ونضرة بن أبى نضرة الغفارى وكعب الاحبار، واتفق البخارى ومسلم على (٣٠٠) ثلثمائة حديث وخمسة وعشرين حديثًا، وانفرد البخارى بـ (٧٩) تسعة

وسبعين حديثًا وانفرد مسلم بـ (٩٣) ثلاثة وتسعين حديثًا.

وروى عنه أكثر من ثمانمائة راوٍ من أهل العلم من الصحابة والتابعين توفي
رضي الله عنه سنة سبع وخمسين من الهجرة.

عبد الله بن عمر

هو عبد الله بن عمر بن الخطاب بن نفيل وكنيته أبو عبد الرحمن.

كان رضي الله عنه كثير الاتباع لأثار رسول الله ﷺ فكان ينزل منازل
ويصلي في كل مكان صلى فيه، ومكث يفتي الناس ستين سنة، فلم يخف عليه
شيء من أمر رسول الله ﷺ ولا أصحابه ففضائله رضي الله عنه كثيرة شهد له بها
رسول الله ﷺ وأصحابه قالت حفصة: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن عبد الله
رجل صالح» وقال عبد الله بن مسعود إن من أملك شباب قريش لنفسه لعبد الله
ابن عمر وقال الزهري: لا تعدل برأي عبد الله بن عمر أحدًا.

وكان رضي الله عنه من المكثرين من الرواية لحديث رسول الله ﷺ وهو
نهاية السلسلة الذهبية مالك عن نافع عن ابن عمر.

أخرج له أصحاب السنن (٢٦٣٠) ألفين وستمائة وثلاثين حديثًا رواها عن
رسول الله ﷺ وعن أبيه وعن زيد وعن أخته حفصة، وعن أبي بكر الصديق،
وعن عثمان بن عفان، وعن علي بن أبي طالب، وغيرهم من الصحابة رضي الله
عنهم اتفق البخاري ومسلم على (١٧٠) مائة وسبعين منها، وانفرد البخاري
بـ (٨١) بواحد وثمانين، وانفرد مسلم بـ (٣١) بواحد وثلاثين وروى عنه جمع
غفير من الصحابة والتابعين.

توفي رضي الله عنه سنة أربع وسبعين من الهجرة.

عبد الله بن عمرو بن العاص

هو عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل بن هشام بن سعيد بن سعد بن سهم بن عمرو بن مصيص بن كعب بن لؤى بن غالب وكنيته أبو عبد الرحمن كان بينه وبين أبيه في السن إحدى عشرة سنة، وأسلم قبل أبيه، وكان يسكن مكة، ثم خرج إلى الشام وانتقل إلى مصر.

وكان -رضي الله عنه- كثير العلم مجتهدا في العبادة كثير تلاوة القرآن وأخذ الحديث والعلم عن رسول الله ﷺ روى عن أبي هريرة أنه قال ما كان أحد أكثر مني حديثا عن رسول الله ﷺ إلا عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب ومع ذلك لم يعده أصحاب السنن من المكثرين من رواية الحديث كأبي هريرة لأنه سكن مصر واستوطنها، وكان الواقدون عليه قليلين بخلاف أبي هريرة فإنه استوطن المدينة وهي مقصد المسلمين من كل جهة.

أخرج له أصحاب السنن ٧٠٠ سبعة مائة حديث رواها عن النبي ﷺ وعن أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعبد الرحمن بن عوف ومعاذ بن جبل وأبي الدرداء وسراقة بن مالك بن جعشم وغيرهم توفي رضي الله عنه سنة (٦٥ هـ) بمصر ودفن بها.

أبو سعيد الخدري

أبو سعيد الخدري هو «سعد بن مالك بن سنان بن عبيد بن ثعلبة بن عبيد ابن عوف بن الحارث بن الخزرج» وكنيته «أبو سعيد» وينسب إلى «خدرة بن عوف» فيقال له «الخدري» وقد اشتهر عزوة بكنيته ونسبته حتى غلبا على اسمه وهو من الأنصار وقد غزا مع رسول الله ﷺ اثنتي عشرة غزوة بعد وفاة أبيه في غزوة أحد فقد شهدا أبوه واستصغر هو فلم يشهدا.

وكان -رضى الله عنه- من فقهاء الصحابة وفضلائهم وقد عدّه العراقي من
المكثرين. من رواية الحديث عن رسول الله ﷺ فمناقبه جليلة وكثيرة.

أخرج له أصحاب السنن (١١٧٠) ألفا ومائة وسبعين حديثًا رواها عن
رسول الله ﷺ وعن أبيه وعن أخيه لأمه قتادة بن النعمان وعن أبي بكر الصديق
وعن عمر بن الخطاب وعن عثمان بن عفان وعن علي بن أبي طالب وزيد بن
ثابت، ووأبي قتادة الأنصاري وعبد الله بن سلام، وأسيد بن حضير، وعبد الله بن
عباس وأبي موسى الأشعري ومعاوية بن أبي سفيان وجابر بن عبد الله وغيرهم
-رضى الله عنهم- اتفق البخاري ومسلم على (٤٣) ثلاثة وأربعين منها، وانفرد
البخاري بـ (٢٦) ستة وعشرين وانفرد مسلم بـ (٥٢) باثنين وخمسين وروى عنه
خلق كثير من الصحابة والتابعين .

توفي رضى الله عنه سنة أربع وسبعين من الهجرة بالمدينة ودفن بالبقع .

أبو موسى الأشعري

هو عبد الله بن قيس بن سليم بن حضار بن حرب بن عامر بن عتر بن بكر
ابن عامر بن عذر بن وائل بن ناجية بن الأشعر وكنيته «أبو موسى» وينسب إلى
أحد أجداده وهو الأشعر فيقال له الأشعري واشتهر بكنيته ونسبته حتى غلبا على
اسمه .

وكان رضى الله عنه عالمًا صالحًا كثير التلاوة لكتاب الله تعالى حسن الصوت
قال فيه رسول الله ﷺ: «لقد أوتي هذا مزمارًا من مزامير آل داود»، وهو أحد
قضاة الصحابة الأربعة قال ابن المديني قضاة الأمة أربعة: عمر بن الخطاب وعلي
بن أبي طالب وأبو موسى الأشعري وزيد بن ثابت رضى الله عنهم وأحد الستة
الذين يؤخذ عنهم العلم .

أخرج له أصحاب السنن (٣٦٠) ثلثمائة وستين حديثًا رواها عن رسول الله ﷺ وعن أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب، وعبد الله بن عباس وأبي بن كعب وعمار بن ياسر ومعاذ بن جبل رضى الله عنهم اتفق البخارى ومسلم على خمسين منها وانفرد البخارى بأربعة وانفرد مسلم بخمسة وعشرين.

توفى رضى الله عنه سنة اثنتين وثلاثين من الهجرة بمكة وله من العمر ثلاث وستون سنة.

عائشة أم المؤمنين

هى عائشة بنت أبى بكر الصديق، زوجة رسول الله ﷺ عقد عليها رسول الله ﷺ وهى بنت ست سنين، قبل الهجرة بستين، ودخل بها وهى بنت تسع سنين، وكانت بكرا، ولم يتزوج رسول الله ﷺ بكرا غيرها، وتوفى عنها رسول الله ﷺ وعمرها ثمانى عشرة سنة.

وكانت رضى الله عنها من أكثر أزواجه علما، وأفصحهن لسانا وعدها أصحاب السنن من الأكثرين من الرواية عن رسول الله ﷺ وفضائلها رضى الله عنها كثيرة، وشهرتها تغنى عن التعريف بها ويكفى للدلالة على فضلها قول رسول الله ﷺ: «فضل عائشة على سائر النساء كفضل الثريد على سائر الطعام».

أخرج لها أصحاب السنن (٢٢١٠) ألفين ومائتين وعشرة من الأحاديث روتها عن رسول الله ﷺ وعن أبيها، وعن عمر بن الخطاب وعن حمزة بن عمرو الأسلمى، وعن سعد بن أبى وقاص وعن جد أمه بنت وهب الأسدية، وعن فاطمة الزهراء رضى الله عنهم اتفق البخارى ومسلم على (١٧٤) مائة وأربعة وسبعين منها وانفرد البخارى بـ (٥٤) بأربعة وخمسين وانفرد مسلم بـ (٦٨) بثمانية وستين. توفيت رضى الله عنها سنة (٥٨هـ).

أنس بن مالك

هو أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم بن زيد بن حرام بن جندب بن عامر بن غنم بن عدى وكنيته «أبو حمزة» وأمه أم سليم بنت ملحان بن خالد بن زيد بن حرام وهو من الأنصار، وخادم رسول الله ﷺ وكان عمره حين قدم رسول الله ﷺ المدينة عشر سنين، وتوفي رسول الله ﷺ وكان عمره عشرين سنة، فخدم رسول الله ﷺ عشر سنين.

وكان رضى الله عنه أعلم الصحابة بسنة رسول الله ﷺ روى خالد بن قيس عن قتادة أنه قال:

«لما مات أنس بن مالك قال مروق: ذهب اليوم نصف العلم» قيل: كيف ذلك؟ قال: كان الرجل من أهل الأهواء إذا خالفنا فى الحديث قلنا: تعال إلى من سمعه من رسول الله ﷺ فهو من الكثيرين من الرواية عن رسول الله ﷺ.

أخرج له أصحاب السنن (٢٢٨٦) ألفين ومائتين وستة وثمانين حديثاً، رواها عن رسول الله ﷺ وعن أبى بكر الصديق وعن عمر بن الخطاب، وعن عثمان بن عفان وعن عبد الله بن رواحة وعن فاطمة الزهراء وعن أبى ذر الغفارى وعن أبى ابن كعب وعن معاذ بن جبل وعن عبادة بن الصامت وعن أمه أم سليم وخالته أم حرام وأم الفضل امرأة العباس، وغيرهم من الصحابة رضى الله عنهم.

توفى رضى الله عنه سنة ثلاث وتسعين من الهجرة عن (١٠٣) مائة وثلاث سنين، وهو آخر من مات من الصحابة رضى الله عنهم بالبصرة.

عبد الله بن عباس

هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف وكنيته «أبو العباس» وينسب إلى هاشم بن عبد مناف فيقال له «الهاشمي».

(١٣٣)

وهو ابن عم رسول الله ﷺ وصاحبه وحبر الأمة وفقهها وترجمان القرآن وكان يقال له البحر لكثرة علمه.

وهو من المكثرين من الرواية لحديث رسول الله ﷺ فضائله كثيرة ومناقبه عظيمة.

أخرج له أصحاب السنن (١٦٦٠) ألفا وستمئة وستين حديثًا رواها عن رسول الله ﷺ وعن أبيه وعن أمه أم الفضل وأخيه الفضل، وعن خالته ميمونة وعن أبي بكر الصديق وعن عمر بن الخطاب وعن عثمان بن عفان وعن علي بن أبي طالب، وعن غيرهم من الصحابة. اتفق البخاري ومسلم على (٧٥) خمسة وسبعين حديثًا منها وانفرد البخاري بـ (٢٨) بثمانية وعشرين وانفرد مسلم بـ (٤٩) تسعة وأربعين وروى عنه جمع كثير من الصحابة والتابعين وتوفى رضى الله عنه سنة ثمان وستين من الهجرة بالطائف وصلى عليه محمد بن الحنفية، فرضى الله عنه.

عبادة بن الصامت

هو عبادة بن الصامت بن قيس بن أصرم بن فهر بن غنم بن سالم بن عوف ابن عمرو بن عوف بن الخزرج، وكنيته «أبو الوليد» وهو من الأنصار وأحد النقباء ليلة العقبة، شهد بدرًا وما بعدها من المشاهد وأخى رسول الله ﷺ بينه وبين أبي مرثد وأرسله عمر بن الخطاب إلى فلسطين ليعلم أهلها القرآن، وهو أول من ولي القضاء بفلسطين وأقام بها حتى مات.

أخرج له أصحاب السنن (١٨١) مائة وواحد وثمانين حديثًا، رواها عن رسول الله ﷺ اتفق البخاري ومسلم على (٦) ستة منها وانفرد البخاري بـ (٢) بحديثين وانفرد مسلم بـ (٢) بحديثين.

توفى رضى الله عنه بالرملة بفلسطين سنة أربع وثلاثين من الهجرة وله من العمر اثنتان وسبعون سنة فرضى الله عنه.

عبد الله بن مسعود

هو عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب بن شمع بن مخزوم بن كاهل ابن الحارث بن تميم بن سعد هذيل بن مدركة بن إلياس وكنيته «أبو عبد الرحمن» وينسب إلى «هذيل بن مدركة» فيقال له «الهذلي».

كان رضى الله عنه كثير الدخول على رسول الله ﷺ وصاحب نعليه سمع من رسول الله ﷺ سبعين سورة من القرآن وشهد مع رسول الله ﷺ سائر المشاهد وهو الذى أجهز على أبى جهل يوم بدر وشهد له رسول الله ﷺ فقال له «إنك غلام معلم».

أخرج له أصحاب السنن (٨٤٨) ثمانمائة وثمانية وأربعين حديثاً رواها عن رسول الله ﷺ وعن عمر بن الخطاب وسعد بن معاذ وصفوان بن عسال اتفق البخارى ومسلم على (٦٤) أربعة وميتين منها وانفرد البخارى بـ (٢١) بواحد وعشرين وانفرد مسلم بـ (٣٥) بخمسة وثلاثين توفى رضى الله عنه سنة ٣٢ اثنتين وثلاثين من الهجرة.

جابر بن عبد الله

هو جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام بن سودة بن سلمة وكنيته «أبو عبد الله» وهو من الأنصار الذين غزوا مع رسول الله ﷺ تسع عشرة غزوة. وكان رضى الله عنه له حلقة فى المسجد النبوى يؤخذ عنه العلم وقد استغفر له رسول الله ﷺ وهو من الكثيرين من الرواية لحديث رسول الله ﷺ.

أخرج له أصحاب السنن (١٥٤٠) ألف وخمسمائة وأربعين حديثًا، رواها عن رسول الله ﷺ وعن عمر بن الخطاب وأبي سعيد الخدري وأبي هريرة وغيرهم من الصحابة وعن أم كلثوم بنت أبي بكر الصديق وهي من التابعين اتفق البخاري ومسلم على (٥٨) ثمانية وخمسين وانفرد البخاري بـ (٢٦) ستة وعشرين وانفرد مسلم بـ (١٢٦) بمائة وستة وعشرين توفي رضى الله عنه سنة ثمان وتسعين من الهجرة وكان له يوم أن توفي أربع وتسعون سنة وصلى عليه أبان بن عثمان بن عفان وهو والى المدينة وكان رضى الله عنه آخر من مات بالمدينة من أصحاب رسول الله ﷺ.

معاذ بن جبل

هو معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس بن عائذ بن عدى بن كعب بن عمرو ابن أدى بن سعد بن أسعد بن سارزة بن تريد بن جشم بن الحزرج وكنيته «أبو عبد الرحمن» وينسب إلى الحزرج فيقال له «الحزرجي».

وهو من الانصار وأحد الأربعة الذين حفظوا القرآن زمن رسول الله ﷺ فقد روى مسروق عن عبد الله بن عمر أنه قال: «أربعة لا أزال أحبهم بعد ما سمعت رسول الله ﷺ يقول: «اقرأوا القرآن من أربعة من ابن مسعود وسالم مولى أبي حذيفة وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل».

وشهد له رسول الله ﷺ بأنه أعلم الصحابة رضى الله عنهم بالحلل والحرام روى عن رسول الله ﷺ أنه قال: «يأتى معاذ يوم القيامة أمام العلماء ببروة» كما شهد له بالعلم والفضل كثير من الصحابة رضى الله عنهم قال عبد الله بن مسعود: إن معاذًا كان أمة قانتًا لله حنيفًا ولم يك من المشركين» وقال أيضًا: إنا كنا نشبه معاذًا بإبراهيم عليه السلام وقال عمر بن الخطاب رضى الله عنه: «عجزت النساء أن يلدن مثل معاذ، لولا معاذ لهلك عمر» ففضائله كثيرة ومناقبه عظيمة.

أخرج له أصحاب السنن (١٥٧) مائة وسبعة وخمسين حديثاً، رواها عن رسول الله ﷺ اتفق البخارى ومسلم (٢) حديثين منها وانفرد البخارى بـ (٣) بثلاثة وانفرد مسلم بحديث واحد.

توفى رضى الله عنه سنة ثمانى عشرة من الهجرة فى طاعون عمواس^(١) وله من العمر ثلاث وثلاثون سنة فرضى الله عنه.

ثانياً، ترجمة لطائفة من التابعين رواة الحديث

سعيد بن المسيب

هو «سعيد بن المسيب بن حزن بن وهب بن عمرو بن خالد بن مخزوم بن عائذ بن عمران بن مخزوم بن يقظة بن مرة بن كعب بن لؤى».

وكنيته «أبو محمد» وينسب إلى «مخزوم بن يقظة» فيقال له «المخزومي» ولد سنة خمسة عشر من الهجرة وتوفى سنة ثلاث وستين هـ.

كان -رضى الله عنه- من سادات التابعين: فقهياً وديناً وورعاً وعبادةً وأفقه أهل الحجاز، وأعبرهم للرؤيا. وليس فى التابعين أنبل من سعيد بن المسيب، وهو أثبتهم فى أبى هريرة فلا خلاف بين العلماء فى كونه ثقة، فقد وثقه أحمد بأعلى عبارات التوثيق، فقد قال أبو طالب: قلت لأحمد، سعيد بن المسيب؟ فقال: «ومن مثل سعيد، ثقة من أهل الخير».

روى عن أبيه المسيب، وعن أبى هريرة، وعثمان بن عفان، وعلى بن أبى طالب وعائشة بنت أبى بكر الصديق. وعبد الله بن عمر، وحكيم بن حزام، وأبى سعيد الخدري وأبى موسى الأشعري وسعد بن أبى وقاص وعبد الله بن عباس،

(١) وعمواس قرية بين الرملة والقدس، ونسب الطاعون إليها، لأنه أول ما بدأ الطاعون، بدأ منها فى ذلك المعبر.

ومعاوية بن أبي سفيان وحسان بن ثابت وغيرهم.

نافع مولى ابن عمر

هو «نافع مولى عبد الله بن عمر بن الخطاب»، وكنيته «أبو عبد الله».

كان - رضى الله عنه - من أئمة التابعين بالمدينة، فى الفقه والحديث، قال ابن سعيد: «كان نافع مولى ابن عمر ثقة، كثير الحديث وقال البخارى أصح الاسانيد «مالك عن نافع عن ابن عمر»، وقال مالك بن أنس «كنت إذا سمعت من نافع يحدث عن ابن عمر، لا أبالى ألا أسمعه من غيره» وقال عبد الله بن عمر، لقد منَّ الله علينا بنافع»

وقد بعث عمر بن عبد العزيز نافعاً مولى ابن عمر إلى مصر: ليعلم أهلها السنن.

وقال الخليل: نافع مولى ابن عمر، من أئمة التابعين بالمدينة، إمام فى العلم متفق عليه، صحيح الرواية، منهم من يقدمه على سالم بن عمر بن الخطاب ومنهم من يقارنه به، ولا يعرف له خطأ فى جميع ما رواه.

روى عن مولا عبد الله بن عمر بن الخطاب، وأبى هريرة، وعائشة أم المؤمنين، وأبى سعيد الخدرى، ورافع بن خديج، وإبراهيم بن عبد الله بن حنين، ونيه بن وهب العبدى، وغيرهم من الصحابة والتابعين توفى سنة ١٠٧ هـ.

عروة بن الزبير

هو «عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي» وكنيته «أبو عبد الله» وينسب إلى «أسد بن عبد العزى» فيقال له «الأسدى».

وهو أحد الفقهاء السبعة من كبار التابعين وعلمائهم، وكان رضى الله عنه رجلاً صالحاً ثقة كثير الحديث قال ابن سعد: عروة بن الزبير ثقة كثير الحديث فقيه عالم ثبت مأمون.

روى عن خالته عائشة أم المؤمنين وعلى بن أبي طالب، وأبي هريرة
وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وجابر
ابن عبد الله الأنصاري وغيرهم، توفي رضى الله عنه سنة (٩٤هـ).

سعيد بن جبير

هو سعيد بن جبير بن هشام، وكنيته «أبو عبد الله» وهو مولى بنى والبة بن
الحارث من بنى أسد، وينسب إلى «الوالبة» وإلى «أسد» فيقال له: (الوالبي) ويقال
له «الأسدى» وهو من أهل الكوفة فيقال له: (الكوفى) ويجمع بينهم، فيقال له:
(سعيد بن جبير بن هشام الكوفى الأسدى الوالبي) وقد يعرف بكنيته والنسبة إلى
بلده، فيقال له: (أبو عبد الله الكوفى).

كان -رضى الله عنه- عالماً فاضلاً، وفقياً عابداً، ورعاً، ثقةً، حجة على
المسلمين، شهد بذلك أقرانه، وعرفوا فضله وعلمه، فقال جعفر بن أبي المغيرة:
(كان ابن عباس إذا أتاه أهل الكوفة يستفتونه يقول: أليس فيكم ابن أم الدهماء؟
يعنى سعيد بن جبير).

وقال عمرو بن ميمون عن أبيه: (لقد مات سعيد بن جبير، وما على ظهر
الأرض أحد إلا وهو محتاج إلى علمه).

وقال أبو القاسم الطبرى: (سعيد بن جبير ثقة، حجة على المسلمين، قتل
فى شعبان سنة خمس وتسعين، وهو ابن تسع وأربعين سنة).

وكانت له -رضى الله عنه- أحاديث مراسيل، قال يحيى بن سعيد
(مرسلات سعيد بن جبير أحب إلى من مرسلات عطاء، ومجاهد، وكان سفيان
يقدم سعيداً على إبراهيم فى العلم، وكان أعلم من مجاهد، وطاوس، روى
عن جمع عظيم من الصحابة منهم: عبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر،

وأبو عبد الرحمن السلمى وعمر بن ميمون، وأبو سعيد الخدرى، وأبو موسى الأشعرى، وأبو هريرة وعائشة أم المؤمنين، وعبد الله بن الزبير.

أبو مسلم الخولانى

هو (عبد الله بن ثوب)، وكنيته (أبو مسلم) وينسب إلى اليمن، لأنه نزل بها، فيقال له: (اليمانى ثم الشامى) وينسب إلى خولان، قرية بقرب دمشق، فيقال له (الخولانى) وهو من كبار التابعين.

وكان -رضى الله عنه- ناسكًا عابدًا، له كرامات ذكره ابن سعد فى الطبقة الثانية من تابعى أهل الشام، وقال: (كان ثقة).

روى عن عمر بن الخطاب ومعاذ بن جبل وأبى عبيدة بن الجراح وعبادة بن الصامت وأبى ذر الغفارى وعوف بن مالك الأشجعى ومعاوية بن أبى سفيان، توفى -رضى الله عنه - سنة اثنتين وستين من الهجرة.

الحسن البصرى

الحسن البصرى: هو الحسن بن أبى الحسن، وكنيته، أبو سعيد وهو من أهل البصرة وينسب إليها، فيقال له: البصرى وقد اشتهر باسمه ونسبته، حتى غلبا على اسم أبيه، فإذا قيل: «الحسن البصرى» كان المراد الحسن بن أبى الحسن.

وكان -رضى الله عنه- مولى زيد بن ثابت، وأحد العلماء المجمع على جلالته فى كل فن، وخصوصًا فى الفقه والحديث، وشهادات أقرانه له بالعلم الغزير، والفضل العظيم، والصدق فى القول، والإخلاص فى العمل كثيرة جدًا.

قال غالب القطان عن بكر المزنى: من سره أن ينظر إلى أعلم عالم أدركناه فى زمانه فليُنظر إلى الحسن فما أدركناه الذى هو أعلم منه.

وكان -رضى الله عنه- له مراسيل، وقد تكلم العلماء فى الاحتجاج

براسيله، فقال بعضهم لا يحتج بها. وقال الدارقطني، مراسيل الحسن فيها ضعف.

وقال محمد بن سعد: «وكل ما أسند من حديثه وروى عن سمع منه فهو حجة وما أرسل فليس بحجة».

وقال بعضهم: «يحتج بها» قال علي بن المديني: مراسلات يحيى بن أبي كثير شبه الريح، ومرسلات الحسن البصري التي رواها عنه الثقات صحاح ما أقل ما يسقط منها».

وقال يونس بن عبيد: «سألت الحسن البصري قلت: يا أبا سعيد، إنك تقول: قال رسول الله ﷺ وإنك لم تدركه قال: يا ابن أخي، لقد سألتني عن شيء ما سألتني عنه أحد قبلك، ولولا منزلتك مني ما أخبرتك، إني في زمان، كما ترى - وكان في زمن الحجاج- كل شيء سمعته، أقول قال رسول الله ﷺ فهو عن علي بن أبي طالب غير أني لا أستطيع أن أذكر عليا».

روى -رضى الله عنه- عن عدد كثير سماعا وبواسطة فمن سمع منهم البخاري ومسلم: جندب بن عبد الله، وأنس بن مالك، وعبد الرحمن بن سمرة، ومعقل بن يسار.

ومن سمع منهم - عبد البخاري - أبو بكرة وسمرة بن جندب.

عن سمع منهم - عند مسلم- ابن المغيرة بن شعبه، وأبو رافع الصائغ وسعد بن هشام، وحطان بن عبد الله وعائذ بن عمرو وضبة بن محصن وأم الحسن البصري خيرة، والأخنف بن قيس، وزباد بن رياح.

ومن روى عنه بواسطة ولم يسمع منه: أبو هريرة وأبو موسى الأشعري وعمران بن حصين، ومعقل بن يسار، وعبد الله بن عباس، وعقبة بن عامر، والأسود بن سريع.

وروى عنه- عند البخارى ومسلم- يونس بن عبيد وأيوب السخيتانى
وعبد الله بن عون، وقتادة.

وروى عنه - عند البخارى- جرير بن حازم، وقره بن خالد، وزيد الأعلم.

وروى عنه -عند مسلم- خالد الحذاء، والمعلّى بن زياد، وسليمان التيمي،
وسماك بن عطية، وحמיד الطويل، ومنصور بن راذان، وواصل بن عبد الرحمن
أبو حرة، ومطر الوراق، وبكر المزنى، ومعيد بن هلال، وهشام بن حسان.

توفى- رضى الله عنه- فى شهر رجب سنة مائة وعشر من الهجرة عن ثمان
وثمانين سنة، فرضى الله عنه.

محمد بن سيرين

هو محمد بن سيرين مولى أنس بن مالك وكنيته أبو بكر وهو من الانصار.
وكان- رضى الله عنه- من أئمة التابعين فى الفقه والحديث، والتفسير وتعبير
الرؤيا شهد له بالعلم والفضل كثير من العلماء قال ابن حبان «وكان محمد بن
سيرين من أروع أهل البصرة وكان فقيهاً فاضلاً، وحافظاً متقناً، واشتهر بتعبير
الرؤيا».

وقال ابن سعد: «وكان محمد بن سيرين ثقة، مأموناً، عالياً، رفيعاً،
فقيهاً، إماماً، كثير العلم، ورعاً، وكان به صمم».

وروى عن مولاة أنس بن مالك، وزيد بن ثابت وأبى هريرة وعبد الله بن
عمر، وعبد الله بن عباس، وعائشة أم المؤمنين وكثير غيرهم من الصحابة وكبار
التابعين بالسماع وبالواسطة.

ولد- رضى الله عنه- فى زمن خلافة عثمان بن عفان وقبل موته بستين
ومات بعدما مات الحسن البصرى بمائة يوم سنة مائة وعشر من الهجرة.

عامر بن شراحيل

هو عامر بن شراحيل بن عمر، وكنيته (أبو عمرو) وينسب إلى شعب همدان فيقال له (الشعبي) واشتهر بذلك حتى غلب على اسمه. أدرك رضى الله عنه خمسمائة من الصحابة وسمع الحديث من الكثير منهم، وروى بالواسطة عن بعضهم شهد له أقرانه وغيرهم، بالعلم والفضل والحفظ فقال أبو حصين ما رأيت أعلم من الشعبي فقال له أبو بكر بن عياش، ولا شريح، فقال: تريدني أكذب ما رأيت أعلم من الشعبي وقال أبو إسحاق: كان الشعبي واحد زمانه في فنون العلم، وقال ابن معين، وأبو زرعة وغير واحد: «الشعبي ثقة».

وروى عن علي بن أبي طالب: وسعد بن أبي وقاص وجابر بن عبد الله وعبد الله بن عباس والنعمان بن بشير، وسعيد بن زيد، وزيد بن ثابت، وعبادة ابن الصامت، وأبي موسى الأشعري، وعائشة أم المؤمنين، وفاطمة بنت قيس، وأبي سعيد الخدري، وغيرهم من الصحابة والتابعين.

ولد- رضى الله عنه- لست سنين خلت من خلافة عمر بن الخطاب رضى الله عنه، ومات سنة مائة وعشرين من الهجرة وله من العمر تسعون سنة تقريباً.

خارجة بن زيد

هو (خارجة بن زيد بن زيد بن ثابت بن الضحاك بن زيد بن لؤذان بن عمرو بن عوف بن غنم بن مالك بن النجار).

وكنيته (أبو زيد) وينسب إلى (النجار) وهو أحد أجداده، فيقال: وهو من الأنصار، وأحد كبار التابعين الذين اشتهروا - في المدينة - بالفقه، فكانت أقوالهم هي الفيصل، وفتاواهم هي المعمول بها، فلا رجوع لأحد بعدهم.

وكان- رضى الله عنه- ثقة كثير الحديث، ذكره ابن حبان في الثقات. روى

عن أبيه، وعن سهل بن سعد، وعن عبد الرحمن بن عمرة، وغيرهم.
وروى عنه سليمان وعبد الله بن عثمان بن عفان، وعبد الملك ابن أبي بكر
ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وعثمان بن حكيم ومجالد بن عوف
وغيرهم.
توفى رضى الله عنه سنة تسع وتسعين من الهجرة النبوية الشريفة.

ثالثاً: ترجمة طائفة من علماء الحديث

أصحاب الكتب المشهورة فى الحديث

الإمام مالك

هو مالك بن أنس بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث بن عثمان بن حنبل بن
عمرو بن الحارث وكنيته أبو عبد الله، وهو من قبيلة «حمير» باليمن وقبيلة ذى
أصبح» ولذا كان ينسب إليهما معاً حيث كان يقال له «الحميرى» و«الأصبهى»
ولعل القيلتين فرعان لأصل واحد، فهو أصبهى بولاء الحلف لأن أصبغ «حلف
على التعاون والتناصر» وحميرى بالصلب.

وينسب الإمام مالك أيضاً إلى المدينة مقر دار هجرة النبى ﷺ فيقال «المدنى»
لاستقرار أحد أجداده فيها واستمرار فرعه حتى ولد مالك بها وترعرع فى العلم
حتى وصل إلى تلك المكانة التى ذاع صيته بسببها فى كل أرجاء العالم وقد تولى
رمام العلم والتدريس وسنه سبع عشرة سنة وآلف فى الحديث كتاب الموطأ فى
نحو أربعين سنة، وأخذ عن مالك العلم كثيرون جداً منهم الشافعى ومحمد بن
الحسن.

وكان مالك لا يلزم أحداً برأيه، حيث كان يقول: «إنما أنا بشر أخطئ

وأصيب، فانظروا في رأيي فما وافق السنة فخذوه، وكتاب الموطأ مالك كتاب حديث وفقه معاً.

وقد بلغ شيوخ مالك الذي أخذ عنهم تسعمائة منهم ثلثمائة من التابعين وستمائة من تابعيهم.

وأصح الأسانيد كما قال أبو داود هي ما روى عن «مالك عن نافع عن ابن عمر» ثم قال مالك عن الزهري عن سالم عن أبيه عن عمر بن الخطاب «ثم مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة».

ولد الإمام مالك رضى الله عنه سنة ثلاث وتسعين هجرية وتوفى سنة مائة وتسع وسبعين من الهجرة وله من العمر خمس وثمانون سنة ودفن بالمدينة في البقيع رضى الله عنه ونفعنا بعلمه، والإمام مالك رضى الله عنه هو من أتباع التابعين.

الإمام الشافعى:

هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن الصائب بن عبيد ابن عبد يزيد بن هاشم بن عبد المطلب بن عبد مناف بن قصي يجتمع مع رسول الله ﷺ في عبد مناف،

وكنيته أبو عبد الله وينسب إلى جده شافع فيقال له الشافعى.

ولد رضى الله عنه بغزة وقيل باليمن سنة (١٥٠ هـ) مائة وخمسين من الهجرة وأخذ العلم عن مالك رضى الله عنه وعن غيره وأذن له مالك بالفتوى وسنه خمس عشرة سنة، وتنقل الشافعى بين مكة والمدينة والعراق إلى أن استقر بمصر وكون بها مذهبه الجديد المشهور المعروف الآن بالمذهب الشافعى بعد أن رجع عن بعض مسائل فقهية كان يقول بها ويفتى في مذهبه القديم الذى كونه قبل أن

يستقر بمصر وهو الذى كان محل اجتهاده وتقواه فى العراق بعد أن دونه أتباعه وأصحابه فيها وهو الذى يتضمنه كتابه الحجة رواية الزعفرانى وأما مذهبه الجديد فهو المدون فى كتاب الأم المشهور المعروف برواية الربيع المرادى ولقد أثر عنه فى مصر غير الام كتاب الآمال الكبرى والإملاء الصغير، وكتاب السنن وهو المعروف الآن بمسند الإمام الشافعى رضى الله عنه هو مطبوع ولقد سمي ابن النديم ما رواه الربيع عن الشافعى مبسوطا كما سمي ما رواه الزعفرانى عنه ببغداد أيضاً مبسوطا. ويعتبر الشافعى فى نظر علماء الحديث ناصر السنة فى عصره ولهذا لقبه العامة والخاصة بهذا اللقب «ناصر السنة» حتى صار يعرف به فى كل عصر حتى وقتنا هذا.

والشافعى أول من ألف فى علم أصول الفقه، وأول من وضع قواعده وفنه فى كتابه المعروف والمشهور الآن وهو «الرسالة» التى دونها بمكة وأعاد صياغتها مرة أخرى بعد استقراره بمصر وعلى ضوء الرسالة الجديدة كان مذهب الشافعى الجديد.

توفى رضى الله عنه بعد رحلة علم طويلة نافعة وجليلة فى جميع الاتجاهات وخدم بها العالم الإسلامى وبلاده فى جميع الأرجاء ولا يزال نوره يشع فى الآفاق حتى يرث الله الأرض ومن عليها وكانت وفاته رضى الله عنه سنة (٢٠٤ هـ) بمصر حيث دفن بها وأصبح المكان الذى دفن فيه مشهورا به حيث أطلق عليه حتى الإمام الشافعى رضى الله عنه، وكان رضى الله عنه من أتباع التابعين.

الإمام أحمد بن حنبل:

هو أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد بن إدريس بن حيان بن عبد الله بن أنس بن عوف بن قاسط بن مارن بن شييان بن ذهل بن ثعلبة.

وكنيته أبو عبد الله، وينسب إلى شيبان فيقال له: «الشيباني» وإلى مرو فيقال له «المروي» وإلى «بغداد» فيقال له «البغدادى» لأن أمه خرجت به من مرو إلى بغداد وهى حاملة به حيث ولد ببغداد.

ولد رضى الله عنه سنة (١٦٤ هـ) أربع وستين ومائة من الهجرة وتوفى سنة (٢٤١ هـ) يوم الجمعة الموافق اثنى عشر من ربيع الآخر سنة مائتين وإحدى وأربعين.

والإمام أحمد بن حنبل من أتباع التابعين وقد التقى بالإمام الشافعى وأخذ عنه الحديث بمكة وأخذ عنه العلم والفقه بالعراق، ولذا كان يعتبر الإمام أحمد بن حنبل من أصحاب الشافعى أولاً إلا أنه استقل بمذهب وحده وهو الذى ينسب إليه الآن حيث يعرف بالمذهب الحنبلى الذى يعمل به الآن فى بلاد كثيرة من العالم الإسلامى أهمها بلاد الحجاز ونجد على وجه الخصوص بعد أن تم تجديد المذهب على يد الإمام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم.

وكان ابن حنبل رضى الله عنه فقيهاً بارعاً ومحدثاً فاضلاً مكثراً وحافظاً مكثراً مع ثقته وثبته وورعه وزهده حتى فاق أهل زمانه فى معرفة مذاهب الصحابة والتابعين وشهد بذلك شيوخه وأقرانه يقول الإمام الشافعى رضى الله عنه فى ذلك: «خرجت من بغداد وما خلفت بها أفقه ولا أزهى ولا أروع ولا أعلم من أحمد بن حنبل».

وقال أبو زرعة: «كان أحمد بن حنبل يحفظ ألف ألف حديث فقيل له وما يدريك قال: أخذت عليه الأبواب».

روى الإمام أحمد بن حنبل عن كثيرين منهم سفيان بن عيينة، ويحيى بن سعيد القطان، والإمام الشافعى وأبو داود الطيالسى وكثير غيرهم.

وقد روى عنه كثير من مشاهير علماء الحديث منهم البخارى ومسلم وأبو داود والشافعى وعلى بن المدينى وعبد الرحمن بن مهدي وكثير ممن رَوَوْا عنه كانوا من شيوخه وأقرانه فرضى الله عنهم أجمعين.

الإمام البخارى:

هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، وكنته أبو عبد الله، وينسب إلى جعفى بن سعد العشيرة فيقال له «الجعفى» لأن جده المغيرة قد أسلم على يد أحد أبناء «جعفى» فنسب إليه هو وذريته وصار مولى له بولاء الإسلام.

والإمام البخارى فارسى الأصل ولذلك ينسب إلى مدينة بخارى فيقال له «البخارى» حتى غلبت هذه التسمية على اسمه ونسبه كما اشتهر كتابه «الجامع الصحيح» بتلك النسبة حيث عرف عند العامة «بالبخارى».

ولد البخارى رضى الله عنه يوم الجمعة ١٣ شوال سنة ١٠٤ هـ وحفظ القرآن والحديث فى صغره وقرأ الكتب المشهورة فى العلم وهو ابن ست عشرة سنة ورحل فى طلب العلم.

وأقام ببلاد الحجاز لهذا الغرض ستة أعوام وطاف أغلب بلاد العالم لطلب العلم والحديث منها بلاد الشام ومصر والبصرة، والكوفة وبغداد، وقد روى عنه أنه قال:

كُتِبَ عن ألف وثمانين (١٠٨٠) شيخًا ما عندى حديث إلا وأذكر إسناده. ولذلك كان رضى الله عنه فى الحديث إمامًا بارعًا حافظًا متقنًا ثبتًا حجة عالمًا بالرجال وعلل الأحاديث فقيهاً، فاهمًا مفهمًا، ولذلك قال ابن خزيمة أحد علماء الحديث: «ما رأيت تحت أديم السماء أعلم بحديث رسول الله ﷺ ولا أحفظ له من البخارى».

وكان البخارى رضى الله عنه فى عصره أقدر الناس والعلماء على صناعة التأليف والتصنيف ولذلك كانت له تصانيف كثيرة فى كل فن وخصوصاً فى الحديث ومن أهمها كتاب «الجامع الصحيح» المسند من حديث رسول الله ﷺ وهو المشهور بصحيح البخارى.

ولاهمية هذا الكتاب فى الحديث اعتنى به العلماء فى الشرح والتعليم وأهم هذه الشروح أربعة:

الأول: «شرح شهاب الدين أحمد بن محمد الخطيب القسطلانى المتوفى سنة (٩٢٣ هـ) وهو المعروف بإرشاد السارى شرح صحيح البخارى وهو مطبوع فى عشرة أجزاء كل جزء فى مجلد.

والثانى: شرح الحافظ بن حجر العسقلانى المتوفى سنة (٨٠٢ هـ) وهو من أحسن الشروح عامة وهو مطبوع فى ثلاثة عشر مجلداً.

والثالث: شرح الحافظ بدر الدين العيني المتوفى سنة (٨٥٥ هـ) وهو مطبوع فى أحد عشر جزءاً.

والرابع: شرح الحافظ شمس الدين الكهرمانى المتوفى سنة (٧٨٦ هـ) وهو مطبوع فى خمسة وعشرين جزءاً.

ولالإمام البخارى رضى الله عنه غير ما سبق كتب كثيرة اشتهر منها كتب التاريخ الكبير، والتاريخ الأوسط، والتاريخ الأصغر.

والإمام البخارى رضى الله عنه روى الحديث عن جمع كثير يتعذر حصرهم وعددهم ومنهم على سبيل المثال: أصيل بن حنبل، وعبد الله بن موسى، ومحمد ابن عبد الله الأنصارى، ومكى بن إبراهيم، وإبراهيم بن المنذر الحزامى وكثير غيرهم.

وروى عن الإمام البخارى كثيرون يتعذر عددهم ومنهم على سبيل المثال:
مسلم والترمذى وغيرهم.

توفى الإمام البخارى رضى الله عنه أول شوال سنة (٢٥٦هـ) وله من العمر
اثنتان وستون سنة إلا ثلاثة عشر يوما.

الإمام مسلم:

هو: «مسلم بن الحجاج بن مسلم» وكنيته أبو الحسين وهو من أهل نيسابور
حيث يقال له النيسابورى. وهو من أتباع أتباع التابعين .

ولد الإمام مسلم سنة (٢٠٤ هـ) فى السنة التى توفى فيها الإمام الشافعى
رضى الله عنه حيث أراد الله سبحانه وتعالى بموت إمام أن يولد إمام آخر يملا
أطباق الأرض علما ونورا من نور محمد ﷺ وهدية وعلمه.

وقد ولد مسلم بنيسابور ولما شب تعلم العلم من العلماء فى مكان حتى
رحل إليه فى كل الاتجاهات، حيث رحل إلى العراق والشام والحجاز ومصر
 وغيرهما لطلب الحديث والأخذ من مشايخ الإمام البخارى رضى الله عنه وعن
غيرهم وكان أهم شيوخه الإمام البخارى حيث لازمه كثيرا وأخذ عنه وحذا حذوه
وإن خالفه فى المنهج التأليفى وفى طريقة التوثيق للسند فى بعض الأحيان.

ولذلك، كان الإمام مسلم يعتبر من أئمة المحدثين وعلماء الحديث بعد
أستاذه البخارى وذلك لقوة حفظه وشدة تثبته وجودته فى الأداء وكثرته للحديث
مع المحافظة على الصفات السابقة له ويظهر ذلك جليا فى كتابه المشهور الذائع
الصيت فى الحديث وهو «الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله» وهو
المعروف بين الناس «بمسلم» حيث يمتاز هذا الكتاب بحسن الترتيب وذكر طرق
الحديث بغير زيادة ولا نقصان والاحترار عن التحويل فى الأسانيد عند اتفاقها من
غير زيادة والتنمية على ما فى ألفاظ الرواة من اختلاف فى المتن أو الأسانيد ولو

كان قليلا، والاعتناء على الروايات المصروفة بسماع المدلسين، وغير ذلك مما يتطلبه متعلم الحديث وروايه الذى يريد معرفة الصحيح من غير الصحيح سواء أكان ذلك من جهة المتن أو من جهة السند ولمسلم غير ما سبق كتب أخرى منها: كتاب العلل، والمسند الكبير على أسماء الرجال، وأوهام المحدثين، وطبقات التابعين والمخضرمين، والكنى، ومسند مالك، والتمييز، ومن ليس له إلا راو واحد.

روى مسلم عن كثيرين منهم البخارى وأحمد بن يونس وداود بن عمر، ويحيى النيسابورى وسعيد بن منصور وغيرهم.

وروى عن مسلم كثيرون منهم: الترمذى وأبو الفضل بن مسلمة وغيرهم. وتوفى الإمام مسلم رضى الله عنه سنة (٢٦١ هـ) وله من العمر سبع وخمسون سنة وهو من أتباع التابعين رضى الله عنهم جميعا.

ابن ماجه:

هو: محمد بن يزيد وكنيته أبو عبد الله والمشهور بابن ماجه وهو الاسم الذى لقب به أبوه يزيد وكان أبوه من أهل قزوين وينسب إليها ولذلك يقال له «القزوينى» ولد ابن ماجه بقزوين سنة (٢٠٩ هـ) وتوفى سنة (٢٧٣ هـ) وله من العمر أربع وستون سنة.

وكان ابن ماجه رضى الله عنه من أئمة علماء الحديث وطلابه حيث رحل إليه فى كل مكان فرحل إلى البصرة والكوفة وبغداد والشام ومصر وبلاد الحجاز وأخذ العلم والحديث عن علماء هذه البلاد المذكورة وغيرها وخاصة علوم الحديث مما كان له السبب المباشر فى إخراج المصنفات الكثيرة فى العلم فى السنن والتفسير والتاريخ وأشهرها كتاب السنن المعروف بسنن ابن ماجه وهو يحتوى على أربعة آلاف حديث كلها أحاديث جيدة فى نظر الجمهور من علماء الحديث ونقادها ما عدا القليل منها عند البعض الآخر غير الجمهور والقليل فى نظريهم يحتوى على

الضعيف والغريب وقد سبق أن علمنا فيما سبق عند الكلام عن القواعد والاصطلاحات العلمية للحديث أنه لا يلزم من كون الحديث ضعيفا أو غريبا أن يكون غير صحيح أو مردود أو باطل بل قد يكون الحديث ضعيفا من وجه السند مثلا ولكنه صحيح من جهة السند ويعرف ذلك بعدة طرق كثيرة منها مثلا معرفة نفس المتن بسند آخر صحيح عن السند الضعيف، وقد يكون السند صحيحا ولكنه غريب من جهة المتن لتفرد الراوى به دون غيره وإن كان أحد لا يظن في عدالة هذا الراوى ولهذه الأسباب كلها صحح جمهور العلماء كل ماورد من أحاديث ابن ماجه .

روى ابن ماجه عن أبى بكر بن أبى شعبة، وعن أصحاب مالك، وأصحاب الليث بن سعد .

وروى عنه كثيرون منهم : إبراهيم بن دينار الهمداني وإسحاق بن محمد القزويني وجعفر بن إدريس وعلى بن إبراهيم بن سلمة القزويني وأحمد بن حكيم المدني الاصبهاني وكثير غيرهم رضى الله عنهم أجمعين .
وابن ماجه من أتباع التابعين رضى الله عنهم .

الإمام أبو داود:

هو : «سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمر بن عمران» وكنيته «أبو داود» واشتهر بها حتى غلبت على اسمه ونسبه، وهو من أصل سجستان الذى ينسب إليها أيضا فيقال له «السجستاني» وهو رضى الله عنه يعد من أتباع التابعين .

ولد أبو داود بسجستان سنة (٢٠٢ هـ) ورحل إلى بلاد كثيرة بعد بلوغه مرحلة تلقى العلم منها خراسان والعراق والشام ومصر، وكان همه الأول طلب الحديث، وسمع من شيوخ البخارى ومسلم وغيرهم وجاهد نفسه فى طلب العلم

حتى وصل فيه إلى مكانة عظيمة يقول فيها إبراهيم الحسري: «أين لأبي داود الحديث كما أين لداود عليه السلام الحديث». وقال فيه الحاكم: أبو داود إمام أهل الحديث بلا مدافعة.

فقد سمع من نحو ثلثمائة شيخ من شيوخ الحديث في كل مكان منهم: أحمد بن حنبل ، ومحمد بن كثير وقتيبة بن سعيد.

وروى عنه الحديث كثيرون منهم: محمد بن أحمد اللؤلؤي وأبو عبد الرحمن النسائي وغيرهم.

وترك أبو داود مصنفات كثيرة نافعة ومفيدة منها: الناسخ والمنسوخ، والسنن، ومسنند مالك، وغير ذلك، وأهم هذه الكتب «السنن» فإنه يمتاز عن جميع الكتب التي ألفت قبله في علم الحديث بأنه اشتمل على السنن المحض، حيث لم يخلطها بغيرها من الأحكام أو الأخبار أو القصص، فكان لأهل الحديث كالقرآن في الاتباع، لثقتهم به وفي صاحبه لقوة علمه وفضله وأمانته وثقته وقوة حفظه ولسبقه على غيره في معرفة تخريج الأحاديث والتمييز بينها في القوة ويصره بمواضعها في الأماكن التي وردت فيها.

توفي أبو داود رضى الله عنه بعد أن قدم للمسلمين والعلماء هذا الخير الوفير سنة (٢٧٥هـ) عن ثلاث وسبعين سنة فرضى الله عنه وعن شيوخه وأتباعه وتلاميذه ومن حذا حذوه في خدمة العلم والدين ونصرة سنة المصطفى محمد بن عبد الله الأمين ﷺ.

الإمام الترمذى:

هو: محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، وكنيته «أبو عيسى» وهو من أهل ترمذ التي غلبت على شهرته الأصلية، ونسبت إلى نسه حيث أصبح

يعرف «الترمذى» نسبة إلى البلد الذى ولد به «ترمذ» وقد ولد سنة (٢٠٩ هـ) مائتين وتسع من الهجرة ورحل بعد أن بلغ مرحلة طلب العلم إلى عدة أماكن وبلاد كثيرة حيث طوف فى الآفاق طالبا العلم والحديث على وجه الخصوص وجمع من علماء وشيوخ الحديث فى العراق ومصر والشام والحجاز وغيرها، مما كان السبب المباشر فى تأليفه وتصنيفه الكتب الكثيرة التى منها: الجامع للسنة، وكتاب الشمائل وكتاب الأسماء والكنى وكتاب التواريخ وكتاب العلل وكتاب الزهد وغير ذلك مما لا غنى عنه لعالم أو متعلم أو باحث فى علم الحديث أو الفقه.

وقد شهد له علماء عصره بقوة علمه وفضله كما شهد له بقيمة معلمه ابن حبان فى كتابه «الثقات» كان الترمذى ممن جمع وحفظ الحديث توفى رضى الله عنه سنة ٢٧٩ هـ تسع وسبعين ومائتين من الهجرة.

وتبلغ جملة أحاديث النسائى أربعة آلاف حديث، فقد جاء فى تهذيب الكمال للحافظ المزى «محمد بن عيسى بن يزيد بلغت أحاديثه نحو أربعة آلاف حديث»^(١).

الإمام النسائى:

هو الإمام أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب الشافعى من «نساء» من أعمال نيسابور، ويلقب بالحافظ لقوة حفظه وله فى الحديث كتاب المجتبى، وكتاب السنن الكبرى.

وقد روى أن أمير الرملة سأل: أكل ما فى السنن الكبرى صحيح؟ فقال: لا، فقال: فاكتب لنا الصحيح مجردا، فلخص النسائى السنن الصغيرة منها،

(١) انظر تبسيط علوم الحديث ص ٢٥٥.

وترك كل حديث أورده فى السنن الكبير، مما تكلم فى إسناده بالتعليل وسماء
«المجتبى» والمجتبى أحد الكتب الستة المشهورة فى السنة، وإذا أطلق أهل الحديث
رواية حديث للنسائى فالمراد به ما رواه فى المجتبى لصحته عنده، قال أبو الحافظ:
للسائى شرط فى الرجال أشد من شرط مسلم.

وقد زعم البعض من المحدثين أن المجتبى ليس للنسائى وإنما هو لابن السنى
وهو زعم باطل قام بالرد عليه بالتباين والأدلة والحجة القوية فضيلة الشيخ العلامة
محمد نجيب المطيعى فى كتابه تبسيط علوم الحديث وأدب الرواية بما لا يدع مجالاً
للشك فى نسبة المجتبى لصاحبه ومؤلفه الإمام النسائى رضى الله عنه المتوفى سنة
(٣٠٣ هـ) (١).

(١) انظر تبسيط علوم الحديث ص ٢٥٨-٢٦٠. والشهاوى، ونيل الاوطار (١/ ٢٠).

أهم مراجع البحث

- ١ - القرآن الكريم.
- ٢ - صحيح البخارى.
- ٣ - صحيح مسلم.
- ٤ - سنن أبى داود.
- ٥ - سنن النسائى.
- ٦ - سنن ابن ماجه.
- ٧ - صحيح الترمذى.
- ٨ - سنن الداريمى.
- ٩ - مسند الإمام أحمد بن حنبل.
- ١٠ - مسند الإمام الشافعى.
- ١١ - الكفاية فى علم الرواية - للبغدادى.
- ١٢ - تدريب الراوى - للسيوطى.
- ١٣ - الإتيقان فى علوم القرآن - للسيوطى.
- ١٤ - سبل السلام - للصنعانى.
- ١٥ - أحكام القرآن - للجصاص.
- ١٦ - مذاهب الإسلاميين - للدكتور عبد الرحمن بدوى.
- ١٧ - دعائم الإسلام - للقاضى النعمان.
- ١٨ - نظرية الإمامة الاثنى عشرية - للدكتور أحمد صبحى.
- ١٩ - الفرق بين الفرق - لعبد القاهر البغدادى.
- ٢٠ - الاباضية بين الفرق الإسلامية - لعلى يحيى معمر.
- ٢١ - الإمام أحمد بن حنبل - لعبد الحلیم الجندى.

- ٢٢- الإمام الشافعى - للشيخ أبى زهرة.
- ٢٣- الفائق فى غريب الحديث - للزمخشرى.
- ٢٤- أحكام القرآن - للإمام الشافعى.
- ٢٥- طبقات فقهاء اليمن - للجمعدى.
- ٢٦- تهذيب الأسماء واللغات - للإمام النووى.
- ٢٧- نيل الأوطار - للشوكانى.
- ٢٨- اختلاف الفقهاء - لأبى جعفر الطبرى.
- ٢٩- علوم الحديث ومصطلحه - للدكتور صبحى الصالح.
- ٣٠- مصطلح الحديث - للشهاوى.
- ٣١- تبسيط علوم الحديث وأدب الرواية - للمطيعى.
- ٣٢- تيسير مصطلح الحديث - للطحان.
- ٣٣- سيرة ابن هشام.
- ٣٤- الإصابة فى تمييز الصحابة.
- ٣٥- تاريخ الخلفاء - للسيوطى.
- ٣٦- المعارف لابن قتيبة.
- ٣٧- تاريخ الإسلام - للدكتور حسن إبراهيم.

فهرست

المبحث الأول

اصطلاحات علمية وتعريفات تتعلق بالسنة والحديث

صفحة

٥	تعريف السنة (فى اللغة)
٥	معنى السنة عند علماء الأصول
٥	السنة عند علماء الحديث
٦	تعريف الحديث عند علماء الأصول
٦	معنى الحديث عند بعض علماء الحديث
٦	تعريف الأثر
٧	هل هناك فرق بين الحديث والسنة
٨	الخبر والأثر
٩	الحديث النبوى والحديث القدسى
١١	الفرق بين الحديث القدسى وبين القرآن

المبحث الثانى

تدوين الحديث

١٣	الكتابة فى عهد النبى ﷺ
١٤	تدوين الحديث فى عهده ﷺ
٢٢	طريقة التدوين ومنهج العلماء فى ذلك
٢٤	التدوين فى علم الجرح والتعديل

المبحث الثالث

رواية الحديث

- ٢٥ مدرسة المدينة
- ٢٨ الرحلات العلمية وشيوع رواية الحديث
- ٣٠ إقليمية الحديث وأسبابه
- ٣٤ وضع الحديث وأسبابه
- ٣٦ الرحلة في طلب الحديث
- ٣٨ شروط قبول رواية الراحل في طلب الحديث
- ٣٩ الرحلة للمتاجرة بالحديث أو للشهرة
- ٤٠ مقاومة المتساهلين بالحديث وروايته
- ٤١ دور الحديث
- ٤٣ ألقاب المحدثين
- ٤٤ رواية الحديث بين اللفظ والمعنى
- ٤٥ شروط رواية الحديث بالمعنى

المبحث الرابع

تحمل الحديث

- ٤٧ أنواع الإجازة
- ٤٩ المناولة
- ٥٠ المكاتبة
- ٥١ الإعلام
- ٥٢ الوصية
- ٥٣ الوجدادة

المبحث الخامس

أقسام الحديث

٥٥ أقسام الحديث فى نظر علماء المصطلح

القسم الأول

الصحيح

٥٧ تعريف الصحيح - بم تثبت العدالة

٥٧ بم يعرف الضبط

٥٧ بم يعرف الشذوذ فى الرواية

٥٨ العلة القادحة، أقسام الصحيح، أنواع الصحيح

٦٠ مراتب الحديث الصحيح

٦٠ المتواتر

٦٢ الأحادى

٦٤ أول من صنف فى الصحيح من الأحاديث

٦٦-٦٧ كتب جوامع الحديث - كتب المسانيد - كتب المعاجم

٦٧-٦٨ كتب المستدرجات، كتب المستخرجات، أجزاء الحديث

القسم الثانى

الحديث الحسن

٦٩ تعريف الحسن، أنواع الحسن

٧٠ مراتب الحسن فى نظر علماء الحديث

٧٠ اصطلاحات العلماء التى ترادف الحسن فى الحديث

٧١ حكم زيادة الحديث الصحيح والحسن

صفحة

٧١ كتب الحديث التي أوردت الحسن ونهت عليه

٧٢ كتب مظان الحسن

القسم الثالث

الضعيف

٧٦-٧٥ القاعدة الأولى - القاعدة الثانية القاعدة الثالثة -

٧٧-٧٦ القاعدة الرابعة - القاعدة الخامسة

٧٨ أنواع الحديث الضعيف

٨٠-٧٩ الحديث المرسل - الحديث المنقطع - الحديث المعضل - الحديث

٨٣-٨٢-٨١ المدلس - الحديث المعلق

٨٦-٨٥ الحديث المضطرب - الحديث المقلوب - الحديث الشاذ

٨٧ الحديث المنكر

القسم الرابع

مسميات اصطلاحية في الحديث

٨٨ الحديث الموقوف

٩١-٩٠-٨٩ الحديث المقطوع - الحديث المرفوع - الحديث المسند

٩٢-٩١ الحديث المتصل - الحديث المنعنع

٩٣-٩٢ الحديث المؤذن - الحديث المعلق - الحديث المفرد

٩٤-٩٣ الحديث الغريب - الحديث العزيز

٩٤ الحديث المشهور - الحديث المستفيض

٩٦-٩٥ العالي والنازل - التابع والشاهد

٩٦ الحديث المدرج

صفحة

- الطريق إلى معرفة المدرج في الحديث ٩٧
- الحديث المسلسل - الحديث المصحف ٩٧-٩٨

المبحث الخامس

- أشهر المصنفات في علم مصطلح الحديث ٩٩

المبحث السادس

- من هم العبادة ١٠٤
- عدالة الصحابة ١٠٦
- مجاهيل الصحابة عدول لا ترد رواياتهم ١٠٨

المبحث السابع

في معرفة التابعين

- الفقهاء السبعة من أهل المدينة ١١٢
- هل عدالة التابعين عامة كعدالة الصحابة ؟ ١١٣
- أشهر المصنفات في علم معرفة التابعين ١١٣

المبحث الثامن

- في معرفة الأخوة والأخوات ١١٤

المبحث التاسع

المؤلف والمختلف

- المتشابه ١١٧
- المهمل ١١٨
- المبهم ١١٨
- بعض تراجم المحدثين ورواة الحديث ١٢٠



أمام الباب الأخضر - سبيلنا الحسين
ت ٥٩٠٤١٧ - ٥٩٢٢٤١٠



هذا الكتاب

إطالة علمية وبحثة لابد منها لكل باحث
رقارئ في السنة النبوية الكريمة المصدر الثاني
للتشريع الإسلامي بعد كتاب الله - سبحانه
وتعالى - المصدر الأول للتشريع، لأن السنة هي
الموضحة والمبينة والمفصلة والمفسرة لكل ما ورد في
المصدر الأول القرآن الكريم، ولابد قبل هذا البيان

من معرفة الباحث أو القارئ لكل ما يتعلق بالسنة من الاصطلاحات العلمية من
حيث التفريق بين السنة والحديث والأثر والخبر والحديث النبوي والحديث
القديم، والحديث القديم والقرآن الكريم، وكيف تم تدوين السنة وتاريخ
تدوينها وطريقة التدوين، ومنهج البحث والتدوين وعلم الحرج والتعديل
ومدارس الحديث وعلم الرجال والقبال المحدثين ودورهم في رواية الحديث
والشروط والضوابط الموضوعية لرواية الحديث، وطرق التحمل والآراء وشروط
ذلك وأنواع الأحازة، وأقسام الحديث من حيث الصحة والدرجة.

والكتاب فيه تفصيل وإجمال والإجمال يحتاج إلى بيان والبيان في السنة
والسنة درجات وقد دخل فيها ما ليس فيها ونسب إليها زوراً وبهتاناً من المنافقين
والمضللين وهما الله لها من نقاها من هذا الضلال ودونها في قلوبهم وأسفارهم
المحفوظة والتي وصلت إليها مع كتاب الله الكريم والذي تولى الله حفظه بنفسه
وأنزله كاملاً على خاتم رسله ودون كاملاً في حياته وحفظ في بيته الشريف حتى
يجمع ورب كما تركه النبي ﷺ محفوظاً ومربياً وقروءاً في الصدور والألواح في
عهد أبي بكر ثم في عهد عثمان وهو ما نقرأ بين أيدينا ويحفظه الآن في كل مكان
وكما حفظ الله كتابه بنفسه فقد حفظ سنة نبيه بواسطة أصحابه وأتباعه

والكتاب في مائة العلمية وسط بين الإيجاز والبيان ليعم النفع به كل مطلع
عليه سواء كان باحثاً متخصصاً علماً أو متعلماً وطناً الله جميعاً لما فيه خدمة دينه
وشرعه القويم وسنة نبيه العظيم إلى يوم الدين

د. نصر فريد محمد واصل

مفتي الديار المصرية